

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رسالة في

# حكم الفجاء للقاص

بقلم

أبي طلحة عمر بن إبراهيم آل عبد الرحمن

تقديم / الشيخ الفاضل

مشهور بن حسن آل سلمان

دار ابن الجوزي

عمان





عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رسالتني

# حكم الفبا للفاوم

بقلم

أبي طلحة عمر بن ابراهيم آل عبد الرحمن

تقديم / الشيخ الفاضل

مشهور بن حسن آل سلمان

طار ابن الجوزي

رقم الابداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
(٢٠٠٢/٣/٥٣١)

٢٦١،١

عبد عبد الرحمن، أبي طلحة عمر بن إبراهيم  
رسالة في حكم القيام للقادم/ أبي طلحة عمر بن إبراهيم  
عبد الرحمن - عمان: دار ابن الجوزي، ٢٠٠٢  
( ) ص

ر. ل. : ٢٠٠٢/٣/٥٣١

الواصفات: /الفقه الإسلامي/ الإسلام/

\* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

بسم الله الرحمن الرحيم

## حلمة بين يدي الكتاب

بقلم فضيلة الشيخ مشهور حسن سلمان حفظه الله تعالى

ان الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور انفسنا، ومن سيئات اعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له، واشهد ان لا اله الا الله، وحده لا شريك له، واشهد ان محمداً عبده ورسوله، وبعد:

فإن مسألة (القيام للقادم) من المسائل المختلف فيها، وقد صنف فيها جمع من الاقدمين<sup>(١)</sup> وهي كثيرها من المسائل تحتاج الى جمع ما ورد فيها من احاديث وآثار، وحشد أقوال الفقهاء والنظار، ودراستها بتمحيص واستبصار، ليخلص الباحث فيها والقارئ لها الى اختيار، قائم على السابلية، متابع خيار الامة من الصحابة ومن سار على نهجهم في الجمع والسير والفحص والفتش.

وأحسب ان أخانا الشيخ أبا طلحة - حفظه الله ورعاه - قد قام بكل هذا في تصنيفه النافع الماتع الذي بين يدي القارئ.

وزانه أيضاً بذكر حكايات وقصص واشعار وتفرعات لها صلة بالمسألة كالقيام في المولد البدعي، عند ذكر اسم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

والاجمل من ذلك كله صبره وطول نفسه في الجمع من المصادر والمراجع بحيث كاد لا يفوته شيء في الباب الذي ألف فيه وهذا مطلب من مطالب التأليف.

ولما يجتمع في المؤلف الجمع مع الاستقصاء، وذكر الاشباه والنظائر، والإحاطة بالمصادر والمراجع وجهود العلماء المبذولة فيها وصحة الاستدلال: رواية دراية،

<sup>(١)</sup> ذكرت ما وقفت عليه منها في تعليقي (النقد والبيان) للمجاهد السلفي عز الدين القسام رحمه الله.

وحسن الأسلوب، والإتيان بالتقريعات وحصر الجزئيات التي تتعلق بالباب، فإنه يكون نافعا، جامعا، وإن قرن ذلك: صدق وإخلاص وتجرد من مؤلفه فأرجو أن يوضع له القبول ويبقى حسنة وعمل صالح ينتفع به صاحبه في الدور الثلاثة: الدنيا، والبرزخ، والآخرة.

وهذا ما أرجوه لكاتبنا هذا ولتلميذنا بالأمس وصاحبنا وصديقنا اليوم وأخيراً ..... رحم الله الخطابي فإنه قال: (من صدقت حاجته الى شيء كثرت مسأله عنه ودام طلبه له حتى يدركه ويحكمه)<sup>(١)</sup>

وهذا حال أخينا أبي طلحة في كتابه هذا فإنه أورد ما يخص مادته من غير مظانها وهذا علامة صدق التسبع ودوامه وإدراكه وأحكامه.

والمرجو منه ان يعتني بذلك في جميع مؤلفاته وأبحاثه، نفع الله به ورزقنا وإياه الإخلاص في القول والعمل وجعلنا من المقبولين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتب

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان  
الأردن - عمان

(١) معالم السنن (١٣٢/٤).

بسم الله الرحمن الرحيم  
حيدر الرحمن النجدي  
أُتِلْنَةُ اللَّهُمَّ الْفَرُوسُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ تَعَالَى، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا  
وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مَضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ .

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ مِنْ أَكْثَرِ الرِّسَالَةِ الْعِلْمِيَّةِ نَفْعاً وَآثَرًا عِنْدَ طُلَّابِ الْعِلْمِ وَأَهْلِيهِ، مَا كَانَ  
يَجْمَعُ شَتَّى مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ . إِبْرَادًا لِأَطْرَافِهَا، وَجَمْعًا لِلْأَقْوَالِ الْوَارِدَةِ فِيهَا، وَضَبْطًا  
لِدُيُوبِهَا مَعَ سَرْدٍ لَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ وَالْفُقَهَاءِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا .

وَلَا شَكَّ أَنَّ نَفْعَ الرِّسَالَةِ يَزِيدُ إِذَا مَازَاجُهَا كَانَ جَامِعًا سَنِيًّا سَلَفِيًّا مُنْصَفًا؛  
مُجَانِبًا لِلْأَهْوَاءِ وَالتَّعَصُّبِ الْمَذْهَبِيِّ الْمُقَيَّتِ .

فَتَرَاهُ فِي التَّرْجِيحِ - وَهُوَ لُبُّ الرِّسَالَةِ وَغَايَتُهَا - لَا يَعْوَلُ إِلَّا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى،  
وَسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ - صَحِيحًا وَحَسَنًا - .

مَعَ ضَمِيمَةٍ ثَالِثَةٍ لَا بَدَّ مِنْهَا وَهِيَ:

«فَهْمُ الصَّحَابَةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - لِهَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ، وَالْوَحْيَيْنِ  
الشَّرِيفَيْنِ» .

وَكَيْفَ لَا يُتِمُّ هَذِهِ الْأَصُولُ وَقَدْ جَمَعَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ بِقَوْلِهِ:

﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا يَبَيِّنُ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا  
تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥] .

وكيف لا تتبع الصحابة رضوان الله عليهم، وهم أهل القرن الذي حاز الخيرية العظمى في هذه الأمة على لسان نبيها ﷺ، ومن ثم رافقوه وأخذوا عنه، وجدّوا في الرحلة والأسفار، وأمعنوا في طلب العلم والأخبار إلى آخر الدنيا، وأحسنوا في الدعوة إلى الله ونشر دينه حتى صانوه عن ثلب القادحين، وتأويل الجاهلين، فحفظ الله بهم السنن، فصاروا أعلاماً يقتدى بهم، ونجوماً لامعة تيرئيل الساري، وتونسه، فالعلم كله مع الهداية والسداد وحسن الدراية.

قال الشيخ الفاضل سليم بن عيد الهلالي - حفظه الله:-

«لقد أسلس الصحابة ﷺ قيادهم وأعنت عقولهم - وهم أولوا الأحلام والنهي - للصادق المصدوق الذي يأتيه خبر السماء، ويتنزل عليه القرآن، وهو يعرف تأويله بما أراه الله؛ وما عمل به من شيء عملوا به، ولذلك فقد أخذوا من السنة بحظ وافر، وحازوا قصبات السباق، واستولوا على الأمد، فلا مطمع لأحد من الأئمة بعدهم من اللحاق بهم؛ فإنهم على علم وفقوا، وبعلم قد كفوا، وببصر ثاقب نظروا، والسعيد من اتبع صراطهم السوي، والشقي من زاع ذات اليمين وذات الشمال؛ ففرقت به سبل الغي، التائه الحائر في ميدان المهالك والضلال، يظن سراب الأهواء ماء، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الشيطان؛ فاستحوذ عليه - نعوذ بالله من الخذلان - فقل لي بربك:

أي خصلة خير لم يسبقوا إليها؟

وأي خطة رشد لم يستولوا عليها؟



ومن كان دليل الكتاب والسنة عليه لآله كان هو المخطئ ولا ذنب عليه في هذا الخطأ إن كان قد وفى الاجتهاد حقه بل هو معذور، بل مأجور كما ثبت في الحديث الصحيح أنه:

«إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجر».

فناهيك بخطأ يؤجر عليه فاعله. ولكن هذا إنما هو للمجتهد نفسه، إذا أخطأ؛ ولكن لا يجوز لغيره أن يتبعه في خطئه، ولا يعذر كعذره، ولا يؤجر كأجره، بل واجب على من عده من المكلفين أن يترك الاقتداء به في الخطأ ويرجع إلى الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة، وإذا وقع الرد لما اختلف فيه أهل العلم إلى الكتاب والسنة كان من معه دليل الكتاب والسنة هو الذي أصاب الحق ووافقته، وإن كان واحداً. والذي لم يكن معه دليل الكتاب والسنة هو الذي لم يصب الحق. بل أخطئه، وإن كان عدداً كثيراً.

فليس لعالم ولا لمعلم ولا لمن يفهم وإن كان مقصراً - أن يقول:

إن الحق بيد من يقتدي به من العلماء، إن كان دليل الكتاب والسنة بيد غيره. فإن ذلك جهل عظيم، وتعصب ذميم، وخروج من دائرة الأنصاف بالمرة، لأن الحق لا يعرف بالرجال بل الرجال يعرفون بالحق، وليس أحد من العلماء المجتهدين والأئمة المحققين بمعصوم، ومن لم يكن معصوماً فإنه يجوز عليه الخطأ كما يجوز عليه الصواب، فيصيب تارة ويخطئ تارة، ولا يتبين صوابه من خطئه إلا بالرجوع إلى دليل الكتاب والسنة، فإن وافقهما فهو مصيب، وإن خالفهما فهو مخطئ.

والذي نفسي بيده، لقد تهلوا الحق من معينه عذاباً زلالاً؛ فأيدوا قواعد الإسلام فلم يتركوا لأحد مقالاً، وألقوا إلى التابعين بإحسان ما ورثوه من مشكاة النبوة خالصاً صافياً، وكان سندهم فيه عن نبيهم ﷺ عن جبريل عن رب العزة سنداً عالياً.

لقد كان كتاب الله وستة رسول الله ﷺ أجل في صدورهم، وأعظم في نفوسهم، أن يقدموا على هوى، وأن يخطوهما برأي مشوب، كيف وقد عبادوا ووالوا عليها؟ فإذا دعاهم الله ورسوله إلى أمر طاروا إليه زرافاتٍ ووحداناً، وحملوا أنفسهم عليهما ولا يسألون عما قالوا برهاناً<sup>(١)</sup>.

وقال العلامة الشوكاني - رحمه الله - في "شرح الصدور" (ص/ ٥-٦) (٢):

"ليس لأحد من العلماء المختلفين، أو من التابعين لهم والمقتدين بهم أن يقول:

الحق ما قاله فلان دون فلان أو فلان أولى بالحق من فلان. بل الواجب عليه - إن كان ممن له فهم وعلم وتميز - أن يرد ما اختلفوا فيه إلى كتاب الله وستة رسوله ﷺ.

فمن كان دليل الكتاب والستة معه فهو على الحق وهو الأولى بالحق؛

---

(١) "التعظيم والتمتع في الانتصار للستة" (ص ١٩-٢١)، وانظر له - حفظه الله - "بصائر ذوي الشرف" (ص/ ١٦٠ وبعدها) ومقدمته على كتاب المعصومي "هل المسلم ملزم باتباع مذهب معين؟" فهي حافية بالفوائد والقواعد التي لا يستغني عنها طالب العلم، وقارن بكتاب "العلم" (ص/ ٤٦ و ١٧٧) للعلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته -.

(٢) وكرر معناه - رحمه الله - في "ارشاد الفحول" (٢٦٥) و"السيل الجرار" (١/ ٢٢-٢٣). وفي رسالته "القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد" (ص/ ٥٦-٥٨)، و"آداب الطلب" (ص/ ١٤٥ وبعدها)، و"قطر الولي" (ص/ ٣١٧-٣٥١)، وكلها من كتبه - رحمه الله -.

ولا خلاف في هذه الجملة بين جميع المسلمين أولهم وآخرهم سابقهم ولأحقهم  
كبيرهم وصغيرهم، وهذا يعرفه كل من له أدنى حظ من العلم وأحق نصيب من  
العرفان، ومن لم يفهم هذا ويتعرف به فليتهم نفسه، ويعلم أنه قد جنى على نفسه  
بالخوض فيما ليس من شأنه» أهـ.

وقال - رحمه الله - في «البدر الطالع» (٢/ ٨٤ - ٨٥ المعرفة):

«تواتر لأكثر التعجب من جماعة من أكابر العلماء المتأخرين الموجودين في القرن  
الرابع وما بعده، كيف يقفون على تقليد عالم من العلماء ويقدمونه على كتاب الله وسنة  
رسوله، مع كونهم قد عرفوا من علم اللسان ما يكفي في فهم الكتاب والسنة بعضه.

فإن الرجل إذا عرف من لغة العرب ما يكون به فاهماً لما يسمعه منها، صار  
كأحد الصحابة الذين كانوا في زمنه ﷺ، ومن صار كذلك وجب عليه التمسك بما  
جاء به ﷺ وترك التعويل على محض الآراء، فكيف بمن وقف على دقائق اللغة  
وجلايلها أفراداً، وتركيباً، وإعراباً، وبناءً، وصار في الدقائق النحوية والصرفية  
والأسرار البيانية والحقائق الأصولية، بمقام لا يخفى عليه من لسان العرب خافية، ولا  
يشد عنها منه شادة، ولا فادة، وصار عارفاً بما صحَّ عن رسول الله ﷺ في تفسير  
كتاب الله، وما صحَّ عن علماء الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى زمنه، وأتعب  
نفسه في سماع دواوين السنة التي صنفها أئمة هذا الشأن في قديم الأزمان وفيما بعده.

فمن كان بهذه المثابة؛ كيف يسوغ له أن يعدل عن آية صريحة، أو حديث صحيح  
إلى رأي رآه أحد المجتهدين، حتى كأنه أحد العوام الأعوام، الذين لا يعرفون من رسوم

الشريعة رسماً؛ فيا لله العجب إذا كانت نهاية العالم كبدائته، وآخر أمره كأوله، فقل لي:

أي فائدة لتضييع الأوقات في المعارف العلمية؟ فإن قول إمامه الذي يقلده، هو كان يفهمه قبل أن يشتغل بشيء من العلوم سواء، كما نشاهده في المقتصرين على علم الفقه، فإنهم يفهمونه بل يصيرون فيه من التحقيق إلى غاية لا يخفى عليهم منه شيء، ويدرسون فيه ويفتقون به، وهم لا يعرفون سواء ولا يميزون بين الفاعل والمفعول. والذي أدين الله به؛

أنه لا رخصة لمن علم من لغة العرب ما يفهم به كتاب الله، بعد أن يقيم لسانه بشيء من علم النحو والصرف، وشطر من مهمات كليات أصول الفقه في ترك العمل بما يفهمه من آيات الكتاب العزيز، ثم إذا انضم إلى ذلك الإطلاع على كتب السنة المطهرة التي جمعها الأئمة المعبرون، وعمل بها المتقدمون والمتأخرون، كالصحيحين وما يلتحق بهما مما التزم فيه مصنفوه الصحة، أو جمعوا فيه بين الصحيح وغيره، مع البيان لما هو صحيح، ولما هو ضعيف وجب العمل بما كان كذلك من السنة.

ولا يحل التمسك بما يخالفه من الرأي، سواء كان قائله واحداً أو جماعة أو الجمهور، فلم يأت في هذه الشريعة الغراء ما يدل على وجوب التمسك بالآراء المتجردة عن معارضة الكتاب أو السنة، فكيف بما كان منها كذلك، بل الذي جاءنا في كتاب الله على لسان رسول الله ﷺ:

﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾،

﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني﴾،

﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾،  
إلى غير ذلك، وصحَّ عن رسول الله ﷺ أنه قال:  
«كل أمر ليس عليه أمرنا فهو رد»

فالخاص أن من بلغ في العلم إلى رتبة يفهم بها تركيب كتاب الله، ويرجح بها بين ما ورد مختلفاً من تفسير السلف الصالح، ويهدي به إلى كسب السنة التي يعرف بها ما هو صحيح وما ليس بصحيح فهو مجتهدٌ لا يحل له أن يقلد غيره كائناً من كان في مسألة من مسائل الدين».

وقال الشعرائي — رحمه الله — في «الميزان» (٢٦/١):

«فإن قلت: فما أصنع بالأحاديث التي صحَّت بعد موت إمامي ولم يأخذ بها؟  
فالجواب الذي ينبغي لك:

أن تعمل بها، فإن إمامك لو ظفر بها وصحَّت عنده لربما أمرك بها، فإن الأئمة كلهم أسرى بيد الشريعة، ومن فعل ذلك فقد حاز الخير بكلتا يديه»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو مزاحم الحاقاني — رحمه الله —:

سمعتُ عمي عبد الرحمن بن يحيى بن خاقان يقول:

«سألتُ أحمد بن حنبل: أيما أحبُّ إليك: جامعُ سفیان أو موطأُ مالك؟ فقال:  
«لا ذا ولا ذا عليك بالأثر»<sup>(٢)</sup>.

(١) نقله الإمام الألباني — رحمه الله — في «صفة الصلاة» (ص ٤٨).

(٢) نقله عنه القاضي ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٢٠٧/١)، وانظر منه (٥٧/١).

أقول:

وبهذا يتضح للأخ القارئ أنَّ المعلَّ عليه في البحث العلمي إنما هو ظهور الدليل، وإظهار الحجَّة، وليس من العلم أن تحتجَّ بأقوال الرجال ولو كانوا أئمةً وفقهاء إذا ما صحَّ عندك النقل بخلاف كلامهم إذ:

الفقه قال الله قال رسوله      إن صحَّ والإجماعُ فاجهد فيه  
وحذار من نصب الخلاف جهالةً      بين النبي وبين رأي فقيه<sup>(١)</sup>

ولهذا قال شيخُ مشايخنا - رحمه الله - في «السلسلة الصحيحة» (١/١٩٣) شرح حديث (٩١):

«فاحرص أيها المسلم: على أن تعرف إسلامك من كتاب ربك، وسنة نبيك، ولا تقل: قال فلان، فالحقُّ لا يعرفُ بالرجال بل اعرف الحقَّ تعرف الرجال، ورحمة الله على من قال:

العلمُ قال الله قال رسوله      قال الصحابةُ ليس بالتمويه  
ما العلمُ نصبك للخلافِ سفاهةً      بين الرسول وبين رأي فقيه  
كلا ولا جحد الصفات وبقيةها      حذراً من التمثيل والتشبيه»  
أقول: وأنا أجعلُ هذه الأصول المذكورة ها هنا شعارِي، وقدوتي وأنا أرقمُ هذه السطور في مسألةٍ مهمَّةٍ كثيرة الوقوع بين الناس.

(١) من شعر الحافظ الذهبي كما في «الرد الوافر» (ص/٦٧ الإسلامي) لابن ناصر الدمشقي - رحمه الله - وانظر «إتحاف السالك» (ص/٢٥٧) للشيخ الفاضل سليم بن عيد الهلالي حفظه الله - تعالى - .

بل وتمسُّ حاجتهم إليها كلما التقى بعضهم ببعض، وكلما جمعتهم الجامعة وضمتهم الجامعة والمخاض، وهي مسألة «القيام - الوقوف - للآخرين عند رؤيتهم» - وقيام الطلاب للمعلم عند حضوره على حد قول القائل:

قم للمعلم وقه التبجيلا  
كاد المعلم أن يكون رسولا  
ومثله قيام الصغير للكبير، والأخ لأخيه، وصاحب البيت لأضيافه وزواره، ونحو ذلك من أنواع القيام.

وقد عزمت - مستعينا بالله تعالى - على جمع أحكام المسألة وما ورد فيها من الأحاديث والآثار؛ وبيان أقوال المحدّثين والفقهاء على ضوء القاعدة المذكورة في أول الرسالة:

«كتاب، وستة، على فهم السلف الصالح»

وذلك لتكون على بصيرة من ديننا، فنقف على الصواب من الحكم المذكور.

لَتَعْبُدَ اللَّهَ فَعَلِهِ إِنْ كَانَ مَشْرُوعاً مَدْبُوعاً، أَوْ بَرَكِهِ إِنْ كَانَ مَمْنُوعاً وَمَحْذُوراً.

وقد وقفت فيما مضى على رسالة مختصرة في المسألة المذكورة<sup>(١)</sup>، غير أنّها لا تروي الغليل - حقيقة - وينقصها من البيان شيئا كثيرا، ومن ثم فقد:

«شرح الله صدري لجمع كلام العلماء في هذه المسألة - المهمة كثيرة النوح بين الناس - مع عرض لأدلة المانعين والمجوزين بأمانة وتجرد - إن شاء الله - مع ما يلحق بالمسألة من الأحكام والطوائف والفوائد والله الموفق لا رب سواه»<sup>(٢)</sup>.

(١) وهي بعنوان «تذكرة الأتام في التهي عن القيام» لكتابتها محمد بن أحمد الحدادني السلفي - جزاء الله نورا - .

(٢) مقتبس من مقدمة رسالة شيخنا مشهور بن حسن - حفظه الله - «إعلام العابد» . (ص/٦) .

أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَهَا مِنْ قَرَأْهَا وَسَمِعَهَا وَنَشَرَهَا؛  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَكُتِبَ الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ

عَمْرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَسَنَ

أَبُو طَلْحَةَ

حَفَظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ -



# الْفَضْلُ الْأَوَّلُ

(وهو في ذكر أدلة من منع القيام)

الحديث الأول:

احتج القائلون بتحريم القيام والوقوف للغير بقوله ﷺ في الحديث المشهور: «من أحب أن يتمثل له الناس قياماً فليتبوأ مقعده من النار».

والحديث من رواية أبي جلد عن معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنه وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيراً - .

وله طرق وألفاظ عديدة، رواها جمع من الأئمة وأهل الحديث.

فقد رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٩٣، ٩١/٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٥٥٨٣/٢٣٥/٥)، والإمام البخاري في «الأدب المفرد» (٤٤١/٢/٤)، والترمذي في «سننه» (٢٤/٨-٢٥/٢٧٥٥)، وأبوداود (١٤/٩٥/٥٢١٨)، والطبري في «تهذيب الآثار» (١/٢٨٥-عمر بن الخطاب-رقم: ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣)، وأبو القاسم البغوي في «الجمديات» (١/٤٢٤/١٥٠٢)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (١/٣٨٠/٤١٣)، والدولابي في «الكسى» (١/٩٥)، والطبراني في «الكبير» (١٩/٣٥١-٣٥٢ رقم: ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢/٢٩٥/٣٣٣٠)، وأبونعيم في «أخبار أصفهان» (١/٢١٩)، والخلال في «السنة كما في الآداب الشرعية» (١/٤٣٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/١٩٥ ترجمة: ٧١٧١) و(٢/١٧٠-١٧١ ترجمة: ٥٩٣).

وأبو محمد الرازي في «عِلَلِ الحديث» (٢/٣٣٦/٢٥٣١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/١٥٢-١٥٦/١١٢٥ و ١١٢٧)، وابن مَنَيع في «معجم الصحابة» (٣/٧٢)، والموصلي في ((الزهد)) (ص/٢٣٢-٢٣٣ رقم: ٨٢)، والمخلص في «الفوائد المنتقاة» (ق/١٩٦/٢) كما في «السلسلة الصحيحة» (١/٦٩٤).

والحديث ذكره البيهقي في «الشعب» (٦/٤٦٩/٨٩٣٨)، و«الآداب» (ص/١٠٠ رقم: ٣٠٢) وقال: «رويناه إلى معاوية - رضي الله عنه - مرفوعاً ثم لم يذكر سنده، وذكره - رحمه الله - بسنده في «المدخل» (٧٢١ و ٧٢٢).

وأخرجه الخرائطي في «مساوي الأخلاق» (ص/٣٧٦-٣٧٧ رقم: ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠)، وابن التَّجَار في «ذيل تاريخ بغداد» (٥/١٠١ ترجمة: ١٢٤٧) والباغندي في «مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز» (ص/٥٧-٦٠ رقم: ١٣)، والنسوي في «الترخيص في الإكرام» (ص/٦١-٦٣) والسماعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص/٣٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١/٢١٧/٦٥٠ ط: دار الفكر). وإسناده صحيحُ والحمد لله.

قال الترمذي في «سننه» (٨/٢٤): «حديثٌ حسنٌ».

زاد شيخنا - رحمه الله تعالى - في «الصحيحة» (١/٦٩٤): «قلت: بل هو حديثٌ صحيحٌ رجالُ إسناده ثقاتٌ رجالُ الشيخين، وأبو مجلز اسمه: لاحق بن حُميد وهو ثقةٌ وحبيب بن الشهيد ثقةٌ ثبتٌ كما في «التقريب» فلا وجه للاقتصار على تحسينه» أهـ.

والحديث سكت عنه الحافظ في «الفتح» (٣١٨/١٢-٣١٩) وابن كثير في «تفسيره» (٣٤٨/٤). وصححه المندري في «الترغيب والترهيب» (٢٧١٧/٣) (معارف) وفي مختصر سنن أبي داود (٨٦/٨ و ٩٣).

وصححه ابن القيم في «تهذيب السنن» (٨٤/٨) مطبوع مع مختصر المندري، بل قال عن بعض طرقه: «إسناده على شرط الصحيح».

وحسنه الحافظ العراقي في «معني الأسفار» (٢٢٦/٧) إتحاف، والنووي - رحمه الله - في «الترخيص في الإكرام» (ص ٦١-٦٢)، وابن مفلح في «آداب الشرعية» (٤٣٣/١-٤٣٤) وقال: «إسناده جيد» ومثله قول المناوي - رحمه الله - في «الفيض» (٨٣١٥/٤١/٦)، وصححه شيخنا مشهور بن حسن حفظه الله - في «تحقيق المجالسة» (٢١٣/٢)، وعلي بن حسن الحلبي حفظه الله - في «تحقيقه لمختصر منهاج القاصدين» (ص ٢٩٤) ورسالة «مسبوك الذهب».

والحديث كما ترى صريح في تحريم القيام المكلم فيه، وقد أطلت بتخریجه وذكر من حسنه وصححه من الحفاظ وأهل العلم لأنه عماد في هذه المسألة المهمة، وعليه يعتمد القائلون بالتحريم حتى قال النووي - رحمه الله - في «الترخيص في الإكرام» (ص ٦٤) (٢):

«وهو أقر ب ما يحتج به للنهي عن القيام».

(١) ومتقضى شرط الحافظ - رحمه الله - في كتاب «الفتح»: أن ما سكت عنه فهو صحيح، أو حسن عنده، كما في «المقدمة هدي الساري» (ص ٤٨).

(٢) ونقل عبارته وأرضها كل من ابن الحاج في «المدخل» (١٨٤/١) وملا علي القاري في «جمع الوسائل» (ص ١٧٠) والحافظ في «الفتح» (١٢/٣٢٢).

ودلالته الظاهرة تُعينُ على القولِ بالتحريمِ الشديد .  
«والظاهرُ مُلزِمٌ لا محالة حتى يدل الدليل على أنه غيرُ مراد» .

لذلك قال الحافظ ابن القيم في «تهذيب السنن» (٨/٨٤) :

«وفيه ردُّ علي من زعم أنَّ معناه:

أن يقومَ الرَّجُلُ للرَّجُلِ في حضرته وهو قاعدٌ، فإنَّ معاوية روى الخبر لما قاما له حين خرج» أ هـ .

وذلك أنَّ أبا مجلز - رحمه الله - قال:

«دخل معاوية - رضي الله عنه - بيتاً فيه عبد الله بن الزبير وعبد الله بن عامر، فقام ابن عامر وثبت ابن الزبير وكان أَرزَنهما، فقال معاوية: اجلس يا ابن عامر فلأني سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكر الحديث» .

ولا شك أنَّ الراوي أدري بمرويه غالباً، ويفيدُنا عمله بأنَّ الحديث يدلُّ على أمرين اثنين:

«الأول: تحريم حب الداخر على الناس القيام منهم له، وهو صريح الدلالة، بحيث إنه لا يحتاج إلى بيان .

والآخر: كراهة القيام من الجالسين للداخر، ولو كان لا يحب القيام، وذلك من باب التعاون على الخير، وعدم فتح باب الشر، وهذا معنى دقيق، دلنا عليه راوي الحديث معاوية - رضي الله عنه -، وذلك بإنكاره على عبد الله بن عامر قيامه له، واحتجَّ عليه بالحديث، وذلك من فقهه في الدين، وعلمه بقواعد الشريعة، التي منها سد الذرائع،

ومعرفة بطباع البشر،<sup>(١)</sup> وتأثرهم بأسباب الخير والشر؛ فإليك إذا تصوّرت مجتمعا صالحا كمجتمع السلف الأول، لم يعتادوا القيام بعضهم لبعض؛ فمن النادر أن تجد فيهم من يحبُّ هذا القيام الذي يردّه في النار، وذلك لعدم وجود ما يذكره به. وهو القيام نفسه، وعلى العكس من ذلك، إذا نظرت إلى مجتمع كمجتمعنا اليوم، قد اعتادوا القيام المذكور؛ فإن هذه العادة، لا سيما مع الاستمرار عليها؛ فإنها تذكره به، ثم إن النفس تنوق إليه وتشتهيه حتى تحبه، فإذا أحبه هلك، فكان من باب التعاون على البر والتقوى أن يترك هذا القيام، حتى لمن نظنه أنه لا يحبه؛ خشية أن يجره قيامنا له إلى أن يحبه، فنكون قد ساعدناه على إهلاك نفسه وذا لا يجوز.

ومن الأدلة الشاهدة على ذلك أنك ترى بعض أهل العلم الذين يظن فيهم حسن الخلق، تتغير نفوسهم إذا ما وقع نظرهم على فرد لم يقيم له، هذا إذا لم يغضبوا عليه ولم ينسبوه إلى قلة الأدب، ويبشروه بالحرمان من بركة العلم؛ بسبب عدم احترامه لأهله بزعمهم، بل إن فيهم من يدعوه إلى القيام، ويخذ عنهم بمثل قوله: أتم لا تقومون لي كجسم من عظم ولحم، وأما تقومون للعلم الذي في صدري! إكأن النبي ﷺ عنده لم

(١) ثم يأتي "سحاف" في آخر الزمان فيكيل لهم لهذا الصحابي الجليل، بعدما تعرّ زمانا في كتب التاريخ التي لا تخلو من الأباطيل والكذب، مبرضا عن فضائل الصحابة التي ذكرها الله في كتابه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، كل ذلك ليحط من قدر هذا الإمام الجليل والصحابي الكريم، غلوا منه في التسع وخبا في الروافض (جمع الله معهم يوم القيامة، آمين). وانظر في كلام السحاف وما نسب له هذا الصحابي من القوافر "تعليقه على دفع شبه التشبيه" (ص/١٠٢).

والرد عليه وعلى شيخه الحبشي والكوثري "راجع" دفاعا عن السلفية" (ص/١٧١) وبعدها "وكتب حذر منها العلماء" (٢/٨٠-١٠) و"الرد على الحبشي" (ص/١١-٣١) للشامي و"شرح النووي على مسلم" (١٦/١٥٦) و"سير أعلام النبلاء" (٣/١٣١-١٣٥).

يكن لديه علم ! الآن الصحابة كانوا لا يقومون له، أو أن الصحابة كانوا لا يعظمونه التعظيم اللائق به ! فهل يقول بهذا أو ذاك مسلم ؟ ! .

ومن أجل هذا الحديث وغيره ذهب جماعة من أهل العلم إلى المنع من القيام للغير؛ كما في «الفتح» (١١/٤١)، ثم قال:

ومحصل المنقول عن مالك إنكار القيام ما دام الذي يُقام لأجله لم يجلس، ولو كان في شغل نفسه؛ فإنه سئل عن المرأة تبالغ في إكرام زوجها، فتلقاه وتنزع ثيابه وتقف حتى يجلس؟ فقال: أما التلقي؛ فلا بأس به، وأما القيام حتى يجلس؛ فلا؛ فإن هذا من فعل الجبابة، وقد أنكره عمر بن عبد العزيز<sup>(١)</sup>.

أقول: وبما يزيدنا ثقةً بدلالة الحديث فهم العلماء الأجلاء له، كما تقدّم عن الإمام مالك بن أنس، وعمر بن عبد العزيز - رضي الله عنهما - .

وبهذا وردت الأخبار والآثار:

فقد روى الخطيب - رحمه الله - في «تاريخ بغداد» (٢/١٧٠-١٧١ ترجمة:

٥٩٣) من طريق عبد الرزاق عن سليمان بن علي بن الجعد قال: سمعت أبي يقول:

«لما أحضر المأمون أصحاب الجوهر، فناظرهم على متاع كان معهم، ثم نهض المأمون لبعض حاجته، ثم خرج، فقام كل من كان في المجلس إلا ابن الجعد؛ فإنه لم يقم؛ قال: فنظر إليه المأمون كهية المغضب، ثم استخلاه، فقال: يا شيخ ! ما منعك أن تقوم

---

(١) من كلام شيخ مشايخنا - رحمه الله - في «السلسلة الصحيحة» (١/٦٩٥-٦٩٧ حديث: ٣٧٥)، وقد نقل أثر الإمام مالك - رحمه الله - ابن أبي زيد القيرواني في «مختصر الكبير» كما في «المدخل» (١/١٨٧) لابن الحاج - رحمه الله - .

لي كما قام أصحابك؟ قال: أجللت أمير المؤمنين للحديث الذي نأثره عن النبي ﷺ قال: وما هو؟ قال علي بن الجعد: سمعتُ البارك بن فضالة يقول: سمعتُ الحسن يقول: قال النبي ﷺ: (فذكره باللفظ الأول)، قال: فأطرق المأمون متفكراً في الحديث، ثم رفع رأسه فقال: لا يشتري إلا من هذا الشيخ، قال: فاشتري منه في ذلك اليوم بقيمة ثلاثين ألف دينار<sup>(١)</sup>.

«فصدّق في علي بن الجعد - وهو ثقة ثبت - قول الله ﷻ:

﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾<sup>(٢)</sup>.

أقول: ومثله أيضاً ما رواه الخطيب في «تاريخ دمشق» (٩٩/٣ - ١٠٠/١١٠٣) وعنه المزي في «تهذيب الكمال» (١٦/٥٠٤ - ٥٠٥/٥٩٩٧ الفکر) والذهبي في «السير» (٧/١٤٣) عن محمد بن القاسم بن خلاد - رحمه الله - قال:

«لما حجّ المهدي دخل مسجد النبي ﷺ فلم يبق أحدٌ إلا قام إلا ابن أبي ذئب، فقال له المسيّب بن زهير: قم هذا أمير المؤمنين، فقال: ابن أبي ذئب: إنما يقوم الناس لرب العالمين فقال المهدي: دعه فلقد قامت كل شعرة في رأسي» أهـ.

والخبر ذكره الذهبي - رحمه الله - في «تذكرة الحفاظ» (١/١٩٢ - ١٩٣) بغير

سند .

أقول:

(١) والخبر ذكره الحافظ الذهبي في «السير» (١٠/٤٦٦ - ٤٦٧)، ورواه بسنده كما هنا الحافظ أبو الخياط المزي في «تهذيب الكمال» (١٣/٢١٦ - ٢١٧ ترجمة: ٤٦١٨ الفکر).

(٢) «السلسلة الصحيحة» (١/٤٩٦) للإمام الألباني - رحمه الله - .

وهذا والله من مواقف الشرف والعز التي سطرها التاريخ لهذا الإمام في تحقيقه للميثاق الذي أخذه الله على العلماء، كما قال الحسن البصري - رحمه الله -:

«إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَخَذَ عَلَى الْعُلَمَاءِ ثَلَاثًا، لَا يَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا، وَلَا يَتَّبِعُونَ فِيهِ الْهَوَى، وَلَا يَخْشُونَ فِيهِ أَحَدًا»<sup>(١)</sup>.

وليس هذا من نوادر ابن أبي ذئب - رحمه الله -، بل هو دأبه ودينه حتى قال الإمام أحمد - رحمه الله -:

«ابن أبي ذئب أصلح في دينه وأورع وأقوم بالحق من مالك بن أنس - يعني عند السلاطين - وقد دخل على أبي جعفر يوماً فلم يَهَبْهُ ولم يَهْلُ أَنْ قَالَ لَهُ الْحَقَّ، قَالَ: الظلم فاش باباك؛ وأبو جعفر أبو جعفر»<sup>(٢)</sup>.

وروى الخطيب في «تاريخه» (١٠٠/٣) وعنه المزي في «تهذيب الكمال» (١٦/٥٠٥-٥٠٦) عن محمد بن القاسم بن خلاد قال:

«قال ابن أبي ذئب للمنصور: يا أمير المؤمنين قد هلك الناس، فلو أعنتهم بما في يديك من الفيء؟ قال: ويلك لولا ما سددت من الثغور، وبعثت من الجيوش لكنت تؤتى في منزلك وتذبح، فقال ابن أبي ذئب: فقد سد الثغور وجيش الجيوش، وفتح الفتوح من هو خير منك، قال: ومن هو ويليك؟ قال: عُمر بن الخطاب. فنكس

---

(١) رواه عنه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٣٦٨٧/٢٤٥٨/٨)، وابن المنذر وابن عساكر في «تاريخ دمشق» كما هو في الدر المنثور (٥٨٦/٤-٥٨٧). وأخرجه ابن أبي الدنيا ومن طريقه وكيع في «أخبار القضاء» (٣١٣/١-٣١٤).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٠٢/٣) و«تهذيب الكمال» (٥٠٥/١٦) و«المعرفة التاريخية» (٦٨٦/١).



المنصور رأسه، والسيف بيد المسيب، والعمود بيد مالك بن الهيثم فلم يعرض له،  
والتفت إلى مُحَمَّد بن إبراهيم الإمام، فقال: هذا الشيخ خير أهل الحجاز<sup>(١)</sup>.

هذا وقد أضاءت كتب التاريخ بمثل هذا الموقف المشرف للفرج بن فضالة -  
رحمه الله-، قال عبد المحسن التنوخي الأديب:

«حدثنا صدقة بن علي الموصلي، قال: حدثنا محمد بن القاسم بن بشار  
الأنباري، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا أحمد بن عبيد، عن المدائني، قال:

«مر المنصور بفرج بن فضالة، فلم يقم له، فقيل له في ذلك. فقال: خشيت أن  
يسألني الله لم قمت؟ ويسأله لم رضيت؟» أهـ.

كذا رواها التنوخي في «شوار الحاضرة وأخبار المذاكرة» (٦٢/٧-٦٣/٤٠)  
وعنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٨٩/١٢-٣٩٠ علمية ترجمة: ٦٨٥٦).

ثم رواها - رحمه الله - بلفظ أتم وفيه (٣٩٠/١٢):

«أن المنصور لما رأى الفرّج بن فضالة لا يقوم له استشاط غضباً ودعا به فقال  
له: ما منعك من القيام حين رأيته؟ فقال الفرّج: خفت أن يسألني الله عنه لم فعلت؟  
ويسألك لم رضيت؟ وقد كرهه رسول الله ﷺ.

قال: فيكي المنصور وقربه وقضى حوائجه» أهـ<sup>(٢)</sup>.

---

(١) وانظر في مواقفه المشرفة ما أورده ابن حبان - رحمه الله - في ترجمته من «اللقاات» (٣٩٠/٧-٣٩١).

(٢) والخبر رواه المزي - رحمه الله - في «تهذيب الكمال» (٤٥/١٥ ترجمة: ٥٣٠٠) من طريق الخطيب في  
«التاريخ» وبنحوه في «نشفاء في مواعظ الملوك والخلفاء» (ص/٨٢) لابن الجوزي - رحمه الله -، وذكره الذهبي  
- رحمه الله - في «ميزان الاعتدال» (٣/٢٤٤/٦٦٩٦).

إذا فالحديث دال على كراهة القيام للغير أيًا كان هذا الغير، لأنه وإن علت منزلته فلن يكون خيراً من نبينا ﷺ وأشرف، وقد ترك الصحابة القيام له كما سيأتي.

ومن ثم فقد استدل بالحديث على التحريم المذكور؛ ابن أبي ذئب، والفرج بن فضالة، ومعاوية رضي الله عنه، وعبد الله بن الزبير، وغيرهم، فيما يأتي إن شاء الله. والأظهر أن النهي المذكور؛ كان لدفع التكلف؛

«والتحذير من فتنة العجب والخيلاء»<sup>(١)</sup>.

أقول أيضاً: ولأنه يدفع بالقائم مع الأيام لتعظيم من يقوم له، ويزرع في قلبه بذور الغلو في الأشخاص الذي كان ولا زال من أعظم الأسباب المفضية للشرك وطرأته.

ومن تأمل في سنن النبي ﷺ وأيامه وشماله ظهر له من حرصه ﷺ على سدّ هذا الباب الشيء الكثير والكثير جداً.

فها هو ﷺ على جلالة قدره وعلو منزلته وكريم مكانته عند الله وعند عباده المؤمنين، يكاد لا يميز من بين أصحابه بشيء من حطام الدنيا وبهرجها، أو أعمال أهلها وطبائع ملوكها، فهو يأكل كما يأكل العبد ويشرب كما يشرب العبد ويجلس كما يجلس العبد، وإذا ما مشى مع أصحابه مشى خلفهم ولا يميز عنهم أبداً.

وهو الذي ورثه أتباعه وأصحابه، وفهمه عنه خلفاؤه من بعده أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي. وهو المنقول كما ترى عن معاوية رضي الله عنه.

---

(١) «آداب الشرعية» (١/٤٣٢) لابن مفلح - رحمه الله - والجامع الأصول (٦/٥٣٧) حديث: (٤٧٤٨) وفيه: «نهي عنه لأن الباعث عليه الكبر وإذلال الناس» أهـ. وينحوه في «فتح المجيد» (٢/٧١٣) للعلامة عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله -.

قال ابن الجوزي - رحمه الله - :

« وقد كان النبي ﷺ إذا خرج ، لا يقومون له ، لما يعلمون من كراهيته لذلك ، وهذا كان شعار السلف » (١) .

ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« ثبت في « الصحيح » من حديث جابر : أنه ﷺ صلى بأصحابه قاعداً من مرض كان به ، فصلوا قياماً ، فأمرهم بالجلوس ، وقال :  
« لا تعظموني كما تعظم الأعاجم بعضها بعضاً » (٢) .

وقال « من سره أن يتمثل له الناس قياماً فليتبوأ مقعده من النار » .

فإذا كان قد نهاهم مع قعوده - وإن كانوا قاموا في الصلاة - حتى لا يشبهوا بمن يقومون لعظمائهم ، ويبن أن من سره القيام له كان من أهل النار فكيف بما فيه من السجود له ، ومن وضع الرأس وتقبيل الأيدي .

وقد كان عمر بن عبد العزيز رحمه الله وهو خليفة الله على الأرض (٣) ؛ قد وكل أعواناً يمنعون الداخل من تقبيل الأرض ، ويؤذنبهم إذا قبل أحد الأرض .

---

(١) « الآداب الشرعية » (١/٤٣٣) وسيأتي تخرج الأثر بإذن الله .

(٢) لفظه في « صحيح مسلم » (٤١٣) : « إن كدتم أنفاً لتفعلوا فعل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود ، فلا تفعلوا » وفي « صحيح ابن حبان » (٥/٤٧٦/٢١١٢) وابن خزيمة (١٦١٥) : « لا تفعلوا كما يفعل أهل فارس بعظمائهم » أهـ .

(٣) قال بكر بن عبد الله في « معجم المناهي اللفظية » (ص/٢٥٢-٢٥٣) في قولهم « خليفة الله في الأرض » :  
« جاع خلاف أهل العلم في هذا على ثلاث أقوال : الأول - الجواز ؛ فيجوز أن يقال فلان خليفة الله في أرضه .  
واحتجوا بحديث الكميل عن علي : « أولئك خلفاء الله في أرضه » بقوله تعالى : ﴿ إني جاعلك في الأرض »

وبالجملة فالقيام والركوع والسجود حقٌ للواحد المعبود؛ خالق السموات والأرض، وما كان حقاً خالصاً لله لم يكن لغيره فيه نصيب:

مِثْلُ الحَلْفِ بغير الله - عز وجل -، وقد قال رسول الله ﷺ:

«من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت»، متفق عليه<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً ﷺ:

---

«خليفة». ونحوها في القرآن وبقول النبي ﷺ: «لأن الله ممكن لكم في الأرض ومستخلفكم فيها فناظر كيف تعملون»، ومحدث المهدي وفيه «خليفة الله المهدي»، ولكنه ضعيف كما في رقم (٨٥) من «السلسلة الضعيفة». واحتجوا بقول الرازي يخاطب أبا بكر - ﷺ - «خليفة الرحمن إنا معشر . . حنفاء نسجد بكرة وأصيلاً».

عرب نرى لله في أموالنا حق الزكاة منزلاً تنزيلاً

الثاني: - منع هذا الإطلاق، لأن الخليفة إنما يكون ممن يغيب ويخلفه غيره، والله تعالى الذي يخلف عبده المؤمن فيكون خليفته. واحتجوا بقول أبي بكر لما قيل له: يا خليفة الله قال: «لست بخليفة الله ولكني خليفة رسول الله ﷺ وحسبي ذلك».

الثالث: - وهو ما قرره ابن القيم - رحمه الله - بعد ذلك فقال: «قلت: إن أريد بالإضافة إلى الله. أنه خليفة عنه، فالصواب قول الطائفة المانعة فيها. وإن أريد بالإضافة: أن الله استخلفه عن غيره ممن كان قبله فهذا لا يمتنع فيه الإضافة؛ وحقيقتها: خليفة الله الذي جعله الله خلفاً عن غيره، وبهذا يخرج الجواب عن قول أمير المؤمنين: «أولئك خلفاء الله في أرضه». . الخ والله أعلم».

وانظر للمسألة «المجموع الفتاوى» (٤٦١/٢) و(٤٥-٤٢/٣٥)، و«السلسلة الضعيفة» (١٩٧/١) رقم (٨٥)، و«زاد المعاد» (٢٢٧/٢)، و«مفتاح دار السعادة» (٢٨٤/١).

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢/٩٨ و٩٩) والبخاري (٣٨٣٦ و٦٦٤٨) ومسلم (١٦٤٦) والنسائي (٤/٧) وابن حبان (٣٦٢) من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما -.

«من حلف بغير الله فقد أشرك»<sup>(١)</sup>.

فالعبادة كلها لله وحده لا شريك له ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ. وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾، وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال:

«إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا: أَنْ تَعْبُدُوهُ لَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفْرُقُوا، وَأَنْ تَتَصَحَّحُوا مِنْ وَلَاهَةِ اللَّهِ أَمْرَكُمْ»<sup>(٢)</sup>.  
وإخلاص الدين لله هو أصل العبادة.

ونينا ﷺ نهى عن الشرك دِقَّةً وَجِلَّةً، وَحَقِيرَةً وَكَبِيرَةً، حَتَّى أَنَّهُ قَدْ تَوَاتَرَ عَنْهُ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ وَقْتُ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقْتُ غُرُوبِهَا بِأَلْفَاظٍ مُتَوَعَّةٍ، تَارَةً يَقُولُ:

«لَا تَحْرُوا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبِهَا»؛ وَتَارَةً يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَتَارَةً يَذْكُرُ أَنَّ الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ طَلَعَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكَفَّارُ. وَنَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي هَذَا الْوَقْتُ لِمَا فِيهِ مِنْ مِثَابَهَةِ الْمُشْرِكِينَ فِي كَوْنِهِمْ يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ فِي هَذَا الْوَقْتُ<sup>(٣)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِسْلَامُ أَحْمَدُ (١٢٥/٢) وَ (٢/٣٤، ٨٢، ٨٦، ٨٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٣٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٥١) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٩/١) كُلٌّ فِي «سَنَنِهِ». وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٥٩٢٦) وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١٨/١) وَ (٢٩٧/٤) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ كَمَا فِي «الصَّحِيحَةِ» (٢٠٤٢) لِلْعَلَامَةِ الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِسْلَامُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (٩٩٠/٢) وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٢٧/٢) وَ (٣٦٠) وَابْنُ خَرِيزٍ فِي «الْأَدَبِ» (٤٤٢) وَمُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ» (١٧١٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ أُمِّهِ -.

(٣) انْظُرْ جَمْعَ الرِّوَايَاتِ وَالْأَلْفَاظِ فِي «الْجَامِعِ الْأَصُولِ» (٢٥٤/٥) وَحَتَّى ص/ (٢٦٦).

ولأن الشيطان يقارن الشمس حينئذ ليكون السجود له، فكيف بما هو أظهر شركاً ومشابهةً للمشركين من هذا . وقد قال الله - تعالى - فيما أمر رسوله ﷺ أن يخاطب به أهل الكتاب: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ! تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ: أَنْ لَا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ، وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً، وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا: اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾؛ وذلك لما فيه من مشابهة أهل الكتاب من اتخاذ بعضهم بعضاً أرباباً من دُون الله، ونحن منهون عن مثل هذا؛ ومن عدك عن هدي نبيه ﷺ وهدي أصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى ما هو من جنس هدي النصاري فقد ترك ما أمر الله به ورسوله " انتهى كلامه <sup>(١)</sup> .

وقال - رحمه الله تعالى -:

"لم تكن عادة السلف على عهد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين أن يعتادوا القيام كلما يرونه <sup>(٢)</sup>؛ كما يفعله كثير من الناس؛ بل قد قال أنس بن مالك:

"لم يكن شخص أحب إليهم من النبي ﷺ، وكانوا إذا رأوه لم يقوموا له، لما يعلمون من كراهته لذلك".

ولكن ربما قاموا للقادم من مغيبه تلقياً له، كما روي عن النبي ﷺ أنه قام لعكرمة، وقال للنصارى لما قدم سعد بن معاذ:

"قوموا إلى سيدكم"

(١) حكاها - رحمه الله - في "المجموع الفتاوى" (٢٧/٩٣-٩٥)، وعنه ابن مفلح في "الأداب الشرعية" (٤٣٢/١-٤٣٣).

وكان سعدٌ متمرصاً بالمدينة، وكان قد قَدِمَ إلى بني قريظة شرقي المدينة ليحكم في بني قريظة لأنهم نزلوا على حكمه<sup>(١)</sup>.

والذي ينبغي للناس: أن يعتادوا اتباع السلف على ما كانوا عليه على عهد رسول الله ﷺ، فإنهم خير القرون، وخير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، فلا يُعَدَّلُ أحدٌ عن هدي خير الخلق، وهدي خير القرون إلى ما هودونه، وينبغي للمطاع أن لا يقر ذلك مع أصحابه، بحيث إذا رآوه لم يقوموا له ولا يقوم لهم إلا في اللقاء المعتاد، فأما القيام لمن يقدم من سفر ونحو ذلك تلقياً له فحسن... «أه»<sup>(٢)</sup>.

والمقصود: أن النهي عن القيام كان لحكم منها: أن ينطرد الكبر والغلو عن الناس، الكبر عن مداخلته لقلب من يُقام له، والغلو فيه من جهة من يقومون له، وهذا معروف في عادات الصوقية الجهال، فأحدهم بين يدي شيخه كاليت بين يدي المغسل كما يزعمون، وإذا ما قام الشيخ بادروا للقيام تعظيماً وتوقيراً، ومنهم من يحضر نعله، ومنهم من يلبسه إياه أو يلبسه الجبة، ونحو ذلك من أفعالهم، كما في «النور السافر» (ص/ ٨٢ و ١٨٧ و ٣٦٦) للعيد روسي، و«جواهر العقدين» (ص/ ٣٥٥) للسهمودي، وغيرهما.

ولا يخفالك أخي اللبيب: أن هذه الفِعال مع الأيام تُعلي شأن الرجل بنفسه حتى يزدرى من لا يقوم له، وتجعل للرياسة محلاً في قلبه.

(١) سيأتي معنا تخرُّج هذه الآثار - إن شاء الله -.

(٢) «المجموع الفتاوى» (١/ ٣٧٤-٣٧٥)، وعنه جمال الدين القاسمي - رحمه الله - في «محاسن التأويل»

(٧/ ٥٣-٥٤)، وقد أُفردت هذه الفتوى لشيخ الإسلام بالعناية والتحقيق، كما في «مجلة البحوث الإسلامية»

(عدد ٢٠ ص ٢٩٢-٣٠٢).

ولله دَرُّ الفضيل بن عياض - رحمه الله - لما قال:

«لقلع الجبال بالإبر، أهونُ من قلعِ رئاسةٍ ثبتت في القلوب»<sup>(١)</sup>.

ولما قال الحجاج بن أرطاة للقاضي الرباني سوار:

«قتلني حبُّ الشرف»، قال له: «اتقِ الله تُشرف»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن الحاج المالكي - رحمه الله -:

«إذا دخل عليك أخوك المؤمن فتمت إليه وسرَّ بذلك فقد تبوأ مقعده من النار، وكان ذلك بسبب قيامك أنت وحركتك له، ولا حُجَّةَ له في جوابه بقوله مدارُ التحريم على المحبة فحسب، سواء قيم له أو لم يقيم فقد ارتكب التحريم، لأن هذه المحبة إنما صدرت منه لمشاهدته للقيام، فلو كان لا يقوم أحد لأحد لم تشوق نفسه إليه، ولم تحبه، وينبغي للمؤمن أن تكون قاعدته في تَصَرُّفه كَلَّةَ ظاهراً وباطناً مع نفسه ومع غيره، أن يحكم على نفسه لسان العلم، وكيفية ذلك ما قاله الإمام أبو حازم سلمة ابن دينار - رحمه الله -: «شيئان هما خير الدنيا والآخرة، إن عملت بهما أتكفل لك بالجنة، ولا أطول عليك، قيل وما هما ؟، قال: تعمل ما تكره إذا أحبَّه الله، وتترك ما تحبُّ إذا كرهه الله»<sup>(٣)</sup> أو كما قال.

---

(١) رواها عنه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٨٣/١)، وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/١٤) ط: دار الفكر.

(٢) كذا رواها وكيعٌ - رحمه الله - في «أخبار القضاة» (٢٣٣/٢).

(٣) رواها عنه يعقوب بن سفيان في «تاريخه» (٦٧٨/١) وأبو نعيم في «الحلية» (٢٤١/٣) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٧/٢٢ - ٥٨ ط: الفكر) وذكرها الذهبي - رحمه الله - في ترجمته من «السير» (٩٨/٦).



فليس الإنسان مكلفاً بأن لا يقع له حبة الشيء وإنما هو مكلفٌ بأن لا يرضى به وإن كانت نفسه تحبه، فيكرهه لكرهية الشرع الشريف . وقد قيل:

«من العصاة أن لا تجد فإذا أحب ولم يجد سيلاً إلى وقوع ما أحب فقد عصم من وقوع تلك المعصية وقد قال تعالى:

﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾؛

فالْحَاصِلُ من هذا أن الذي يكره الإنسان لنفسه، ويسأل الله تعالى في كل وقتٍ وأوان أن يعافيه منه، ولا يرضاه لأحدٍ من العصاة وهو تبوء مقعده من النار، لا يفعله بهذا الأَخ المؤمن الداخل عليه إن كان يجب ذلك،

وقد ورد عنه عليه السلام أنه قال:

«من غشنا فليس منا»<sup>(١)</sup> انتهى .

وهذا الفعل من باب الغش لأنك تكره الشيء لنفسك وتوقع فيه غيرك وهو من قبيل الخديعة والمكر وأهل الإيمان بُعْدَاءٌ عن ذلك .

وقد ورد عنه عليه - الصلاة والسلام - أنه قال: «المؤمن مرآة المؤمن»<sup>(٢)</sup>،

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/٤١٧، ٢٤٢) ومسلم في الصحيح (١٠١) وأبو داود (٢٤٥٥) والترمذي (٢٣١٥) وابن ماجه (٢٢٢٤) كل في سننه وانظر في تحريجه الإرواء الغليل (٥/١٦٠-١٦٣) للعلامة الألباني - رحمه الله - .

(٢) قال العلامة الألباني - رحمه الله -: «أخرجه ابن وهب في الجامع» (ص/٣٧) وعنه أبو داود (٢/٢٠٢) وكذا السيوطي في «الشعب» (٦/١١٣/٧٦٤٥) والبخاري في «الأدب» (٢٣٩) وأبو الشيخ في «التبصير» (٨٧/٥٤ - مصر -) وإسناده حسن كما قال الحافظ العراقي في «الترغيب الأحياء» (٢/١٦٠) «أهم من السلسلة الصحيحة» (٢/٥٩٦/٩٢٦) .

وقال -عليه الصلاة والسلام-:

«المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً»<sup>(١)</sup>.

فعلى هذا معنى الحديث فكل باب أو مسألة أو حركة أو سكون كانت سبباً إلى نجاة أخيك من النار واجب عليك أن تعامله بها، وكذلك في العكس سواءً بسواء، فكل باب أو مسألة أو حركة أو سكون كانت سبباً إلى عقابه وتوبيخه ودخوله دار الهوان والغضب واجب عليك أن تعفيه منها، وقد قال عليه (الصلاة والسلام):  
«الدين النصيحة»<sup>(٢)</sup>.

فإذا قمت إليه فإِنَّكَ لم تنصحه بل غششته، بدليل ما تقدم، بل ينبغي أو يجب أن يعرض الإنسان على نفسه هذا القيام فإن رأى نفسه أنها تحب ذلك وتشتهي وتؤثره فينبغي أن لا يفعله مع أخيه المؤمن لتلايقعه في البلاء العظيم المذكور في الحديث، وإن رأى نفسه أنها لا تحب ذلك وتكرهه فينبغي أن لا يعامل أخاه المؤمن بشيء يكرهه هو أن يعامل به، وهذا هو حقيقة معنى الحديث المتقدم «المؤمن مرآة المؤمن»، فينظر إلى نفسه فما يحب أن يفعل معه فعله هو مع أخيه وما يكره أن يفعل معه لم يفعله معه البتة،

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان» (٩٠) وأحمد في «المسند» (٤/٤٠٥ و٤٠٦ و٤٠٩) والبخاري (٧١/٥) ومسلم (٢٥٨٥). قال الشيخ الفاضل علي بن حسن الحلبي حفظه الله -في تحقيقه «لنوائد أبي الشيخ» (ص/٤٧): «فائدة: اشتهر على السنة بعض الخطباء والدعاة زيادة: «المرصوص» بعد قوله: «كالبنيان». «ولا أصل لها» أهـ.

(٢) أخرجه ابن حبان (١٠/٤٣٥/٤٥٧٤)، وأبو عوانة (١٠١/١)، كل في «صحيحه» وأبو داود في «سننه» (٤٩٤٤)، وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٩٧/٥٦)، والطبراني (١٢٦١)، وأحمد (١٠٢/٤)، والحميدي (٨٣٧)، وله الفاظ.

وهذا الذي أوردناه كله هو الذي قال هذا السيد فيه «هذا سؤال فاسد» لا يستحق صاحبه جواباً، وقد تقدم جوابه بما يسر الله في الوقت، ولو لم يكن إلا فعل الصحابة وفهمهم للحديث ومعناه لكان ذلك أولى من فعلنا وفهمنا، بل أوجب لأنهم تلقوه مشافهة من «صاحب الشريعة» ﷺ، وانظر رحمك الله وإيانا إلى معاوية - رضي الله عنه - الذي تلقى الحديث من في «صاحب الشريعة»<sup>(١)</sup> صلوات الله عليه وسلامه كيف نهى عن ذلك على العموم، وذلك الذي فهم، فكان ينبغي اتباعه في فهمه وفقهه.

وانظر رحمك الله وإيانا، إلى رواية الحديث كيف بوبوا عليه:

«باب كراهة القيام»، ولم يقولوا مثل ما قالوا في عكسه حيث قالوا:

«باب ما جاء في القيام»، فيعطى ذلك أو يفيد أنهم يقولون بالكراهة ولا يقولون

بالجواز وقد تقدم<sup>(٢)</sup> أنه.

(١) وصف النبي ﷺ بأنه «صاحب الشرع» فيه نظر ويحتاج إلى بحث وتحوير.

وليس هو المستعمل في ألفاظ السلف؛ والنصوص في «الكتاب والسنة» تسند التشريع لله تعالى كما قال سبحانه: ﴿لَا يَشْرَعُ لَكُمْ مِنْ دِينٍ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا...﴾ وفي «صحيح مسلم» عن ابن مسعود قال: «لأن الله شرع لنبيكم سنن الهدى».

وقد جوز جماعة من أهل العلم إطلاقه في حقه ﷺ لأنه مستساع من حيث اللغة.

وقد استخدمه شيخ الإسلام رحمه الله كما في «الفتاوى» (٤١٣/٧). وانظر في المسألة «معجم المناهي اللفظية» (ص/٥٠٨-٥٠٩) لبكر بن عبد الله - حفظه الله -.

(٢) المدخل (١٩٠-١٩٢) وعنه المباركوري في «تحفة الأحوذى» (٢٦/٨) باختصار وتصرف، ومنه تعرف وهاء حجة الطحاوي - رحمه الله - في «شكل الآثار» (١٥٥/٣) حيث علق الأمر بحجة الرجل لقيام الآخرين له.

## — الحديث الثاني —

قال أنس بن مالك - رضي الله عنه -:

« ما كان شخصٌ أحبَّ إلى الصَّحابة من رسول الله ﷺ، وكانوا إذا رأوه، لم يقوموا لما يعلمون من كراهيته لذلك »؛ وفي لفظٍ عنه ﷺ قال:

« ما كان أحدٌ من الناس أحبَّ إليهم شخصاً من رسول الله ﷺ، وكانوا إذا رأوه لا يقومُ له أحدٌ منهم، لما يعلمون من كراهيته لذلك »؛

وفي روايةٍ أخرى:

« كان رسول الله ﷺ يُقِيلُ وما على الأرضِ شخصٌ أحبَّ إلينا منه، فما يقومُ له لما نعلمُ من كراهيته لذلك ».

أخرجه الإمامُ أحمدُ في «مسنده» (٣/١٣٢، ١٣٤، ١٥١) و(٣/٢٥٠-٢٥١)، وابن أبي شيبة في «مصنّفه» (٥/٢٣٥/٢٥٥٧٤)، والترمذي في «سننه» (٨/٢٣/٢٧٥٤) وقال:

«هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه». وأخرجه في «الشماثل» (١٠/٤٨٣-٤٨٤/٣٣٤ مع التحفة) بنفس السند والمتن.

وأخرجه الإمامُ البخاريُّ في «الأدب المفرد» (٢/٩٤٦)، والطحاويُّ في «مشكل الآثار» (٣/١٥٥-١٥٦/١١٢٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦/٤١٧-٤١٨/٣٧٨٤)، والبغويُّ في «شرح السنّة» (١٢/٢٩٤/٣٣٢٩)، والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٦/٤٦٩/٨٩٣٦)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (١/٣٦١-٣٦٣/١٢٦، ١٢٥)، والطبريُّ في «تهذيب الآثار» (١/٢٨٣/٢٥٩٥-عمر-).

والحديثُ إسنادهُ صحيحٌ على شرط الإمام مسلم؛ قاله شيخنا - رحمه الله - في «السلسلة الصحيحة» (١/٦٩٨ رقم: ٣٥٨).

وصححه العراقيُّ كما في «إتحاف السادة المتقين» (٧/٢٢٦)، والحديث أخرجه الخطيبُ - رحمه الله - في «الجامع لأخلاق الراوي والسامع» (١/٢٧٩/٣٠٧)، والبيهقيُّ في «المدخل» (ص/٤٠٢ رقم: ٧١٨)، والذهبيُّ - رحمه الله - في «معجم الشيخ» (ص/٦٦٢)، وصححه الحافظ النوويُّ في «الترخيص في الإكرام» (ص/٦١) بقوله: «رويناهُ بالإسناد المتقدم» وكان قد صححه - رحمه الله - قبل ذلك. وذكر ابن القيم - رحمه الله - إسناده الترمذي لهذا الحديث في «تهذيب السنن» (٨/٨٢) ثم قال: «وهذا إسنادهُ على شرط الإمام مسلم».

أقول: والله إن في هذا الأثر ما يكفي للقول بضرورة ترك القيام للغير كائناً من كان، حتى لو لم يكن في السنة الصحيحة سواه.

ثم هو ما يعقبي ما دل عليه الحديث السابق من المنع من القيام للإكرام؛ لأن القيام لو كان إكراماً شرعاً؛ لم يحزله ﷺ أن يكرهه من أصحابه له، وهو أحق الناس بالإكرام، وهو أعرف الناس بحقه - عليه الصلاة والسلام -.

وأيضاً؛ فقد كره الرسول ﷺ هذا القيام له من أصحابه؛ فعلى المسلم - خاصة إذا كان من أهل العلم وذوي القدوة - أن يكره ذلك لنفسه؛ إقتداءً به ﷺ وأز يكرهه لغيره من المسلمين؛ لقوله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه من الخير»؛ فلا يقوم له أحد ولا هو يقوم لأحد، بل كراهتهم لهذا القيام أولى بهم من النبي ﷺ ذلك لأنهم إن لم يكرهوه؛ اعتادوا القيام بعضهم لبعض وذلك يؤدي بهم

إلى حبهم له، وهو سبب يستحقون عليه النار؛ كما في الحديث السابق، وليس كذلك رسول الله ﷺ؛ فإنه معصوم من أن يجب مثل هذه المعصية، فإذا كان مع ذلك قد كره القيام له؛ كان واضحاً أن المسلم أولى بكراهته له<sup>(١)</sup>.

ثم إن ظاهر الأثر يوحى بأن النبي ﷺ كره قيامهم له، لأجل العمل من غير اعتبار لسرور الداخل أو عدمه أو قصد القائم بالإكرام أو التعظيم أو عدمه أيضاً.

فحصّر البحث في حكم العمل هو الأولى والأخرى.

فإذا ظهر لنا أنه مكروه شرعاً على ما ظهر من الدليلين السابقين، صدعنا بقولنا:

«إن النية الصالحة لا تسوغ العمل الحرام»

فلم إذا تعب أذهاننا وتعمّلتها في فهم المقاصد والتوايا؟، وظاهر الحديث يمنعنا من بحثنا هذا. أم أننا شك في صفاء محبة الصحابة وإكرامهم لرسول الله ﷺ؟ فإذا علمت هذا، فاعلم أن أثر أنس بن مالك - رضي الله عنه - يلزمنا بترك القيام المذكور، وذلكم أن نبينا ﷺ كان يكرهه ويمنع أصحابه من فعله حتى ساد عندهم وأضحى أمراً معلوماً.

«ودلالة الظاهر ملزمة كما لا يخفى»

قال ابن عبد البر - رحمه الله - في «التمهيد» (٣/١٢١):

«ومن كان أسعد بالظاهر للحديث فقد أفلح» أهـ.

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -:

(١) «سلسلة الصحيحة» (١/٦٩٨-٦٩٩) وبنحوه في «جمع الوسائل» (ص/١٨٠) للقاري و«المدخل»

(١/١٨٤) لابن الحاج - رحمه الله -.

«كان أبو حيان الأندلسي يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه»<sup>(١)</sup>.

ذكر هذا الحافظ الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/٢٩٠ ترجمة: ٥٣٤) ثم قال:  
«لقد صدق أبو حيان في مقاله، فمذهب الظاهر هو أول الفكر وآخر العمل عند من منح الإنصاف ولم يرد على فطرته ما يغيرها عن أصلها، وليس هو مذهب داود الظاهري واتباعه فقط، بل هو مذهب أكابر العلماء المتقيدين بنصوص الشرع من عصر الصحابة إلى الآن، وداود واحد منهم، وإنما اشتهر عنه الجمود في مسائل وقف فيها على الظاهر، حيث لا ينبغي الوقوف، وأهمل من أنواع القياس ما لا ينبغي لمنصف إهماله.

وبالجملة: فمذهب الظاهر، هو العمل بظاهر الكتاب والسنة بجميع الدلالات، وطرح التحويل على محض الرأي الذي لا يرجع إليهما بوجه من وجوه الدلالة.

وأنت إذا أمنت النظر في مقالات أكابر المجتهدين المشغلين بالأدلة وجدتتها من مذهب الظاهر بعينه بل إذا رزقت الإنصاف، وعرفت العلوم الاجتهادية كما ينبغي، ونظرت في علوم الكتاب والسنة حق النظر كت ظاهرياً، أي: عاملاً بظاهر الشرع منسوباً إليه، لا إلى داود الظاهري، فإن نسبته ونسبته إلى الظاهر متفقة، وهذه النسبة هي مساوية للنسبة إلى الإيمان والإسلام، وإلى خاتم الرسل عليه أفضل

(١) حكاها - رحمه الله - في الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٤/٣٠٤، ترجمة: ٨٣٣)، وعنه القذافي في «تاج المكل» (ص/٣٤٨).

الصلوات والتسليم-، وإلى مذهب الظاهر بالمعنى الذي أوضحناه. أشار ابن حزم- رحمه الله- بقوله: وما أنا إلا ظاهري وإني على ما بدا حتى يقوم دليل<sup>(١)</sup>.

قلت: وقال ابن حزم أيضاً وهو يَفْصِحُ عن حقيقة مذهب الظاهري:

«قالوا تحفظ فإن الناس قد كثرت أقوالهم وأقوال العداء مَحَن  
هل عيبهم لي غير أن لا أقول بالرأي إذ في رأيهم فمن  
وإني مَوْلَعٌ بالتصّ لست إلى سواء أنحو ولا في نصره أهـن  
ولا أنشي نحو آراءٍ يقال بها في الدين بل حسي القرآن والسنن  
يا برد ذا القول في قلبي وفي كبدي ويا سروري به لو أنهم فطنوا  
دعهم يَعْضُوا على صُمِّ الحصى كمد من مات من قوله عندي له كهن<sup>(٢)</sup>»

وأخرج- رحمه الله- في «الإحكام في أصول الأحكام» (٢/٥٨٦-٥٨٧ علمية)

عن عامر بن مطر- رحمه الله- قال:

«كنت مع حذيفة بن اليمان فقال: كيف أنت يا عامر بن مطر إذا أخذ الناس طريقاً والقرآن طريقاً، مع أيهما تكون؟ فقلت: مع القرآن أحيا ومع القرآن أموت، قال: فقال: فأنت إذا».

قال ابن حزم بعد روايته لهذا الأثر:

(١) ونقله عنه واستحسنه الشُّجَعي- رحمه الله- في «لآج المكلل» (ص/٣٤٨) وقارن بكلام الشيخ الفاضل سليم بن عيد الهلالي حفظه الله- في «التمظيم والمنّة» (ص/٢٤-٤٢) وكلام العلامة العثيمين- رحمه الله- في «كتاب العلم» (ص/١٨٠-١٨٩). وانظر «السير» (٣٠/٢٢) للحافظ الذهبي- رحمه الله-  
(٢) ((ديوان الإمام ابن حزم الظاهري)) (ص/٦٣) تحقيق: صبحي رشاد عبد الكريم.



«اللهم إني أقول كما قال عامر: أكونُ والله مع القرآن، أحيًا متمسكًا به، وأموت إن شاء الله متمسكًا به، ولا أبالي بمن سلك غير طريق القرآن، ولو أنهم جميعُ أهل الأرض غيروني»<sup>(١)</sup>.

عودةً إلى حديث أنس رضي الله عنه -

أقول: وما يؤيدُ كلامَ هذا الصحابيِّ الجليل ويثبتُ أصولَ مبدأهم قولُ عائشة رضي الله عنها:

«كان رسول الله ﷺ قبل الهجرة يغشانا في كل يوم مرتين غدوةً وعشيةً فبجاء يوماً في وسط القائلة وأبو بكر قاعدٌ على السرير فقال ما جاء به في هذا الوقت إلا أمر حدث فدخل النبي ﷺ وأبى قاعدٌ على السرير فوسَّعَ له في السرير حتى جلس معه عليه، ثم أخبره النبي ﷺ أنه أمر بالهجرة، فقال: الصحبة يا رسول الله؛ قال: الصحبة أهـ».

فانت ترى معي أن أبا بكر رضي الله عنه وهو أكثرُ الصحابة حُباً لرسول الله ﷺ، وأكثرهم تعظيماً وتكريماً وتصديقاً إلى غير ذلك من وجوه البرِّ والتقدير، لم يقيم عن سريره عملاً بهذا الحكم الشرعي الماضي في حياتهم وبين أنفسهم حتى مع رسول الله ﷺ.

والخبرُ المذكور أصله في «صحيح الإمام البخاري» (٦٣٦/٧-٦٤٧ مع الفقه/ ٣٤٩٠٥)، وأخرجه الإمام أحمدُ في «المسند» (٣٤٦/٦) وعبد الرزاق في «مصنفه» (٣٨٨/٥-٣٨٩/٣٨٩) وغيرهم كثير.

(١) والأثر أخرجه ابنُ أبي شيبَةَ في «مصنفه» (٣٠٢٨٩/١٥٤/٦) و(٣٧٤١٥/٤٨٥/٧). وأبو عبيدني «فضائل القرآن» (ص/١٣١-١٣٢ ط: دار ابن كثير)، وإسناده صحيحٌ لا علة فيه.

وهو باللفظ المذكور هنا مروى في «تاريخ الإمام الطبري» (١/٥٦٩-٥٧٠ ط: الكتب العلمية) وفيه:

« فلما دخل ﷺ تأخر أبو بكر عن سيره، فجلس رسول الله ﷺ ولم يذكر فيه قياماً .

وأخرجه الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/٧٧-٧٨ ط: الفكر) وابن سعد في «الطبقات» (٣/١٧٢-١٧٣) مختصراً .

وأخرجه ابن إسحاق في «السيرة» بإسناد فيه من لا يعرف قال:

«... حدثني من لا أتهم، عن عروة بن الزبير، عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت:.. فذكره ولم يذكر فيه قيام أبي بكر للنبي ﷺ» .

كذا في «السيرة النبوية» (٢/٢٣٣) لابن كثير . وهو في «سيرة ابن هشام» (٢/٩٧-٩٨ ط: دار الخير) بنحوه والله أعلم .

قال ابن الحاج المالكي - رحمه الله - في «المدخل» (١/١٨٧): « فانظر رحمنا الله تعالى وإياك كيف دخل النبي ﷺ فوسع له ولم يقم وكان أكثر الناس براً وأكراماً واحتراماً وتعظيماً وترفعاً وتوقيراً للنبي ﷺ» أهـ .

وأعظم منه في الدلالة ما رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٦/٢٨٨) عن حفصة رضي الله عنها قالت:

«دخل علي رسول الله ﷺ يوماً فوضع ثوبه بين فخذه، فجاء أبو بكر يستأذن، فأذن له رسول الله ﷺ وهو على هيئته، ثم جاء عمر فاستأذن، فأذن له النبي ﷺ وهو على هيئته، ثم جاء علي فاستأذن، فأذن له النبي ﷺ وهو على هيئته، وجاء ناس من

أصحابه، فأذن لهم وهو على حاله، ثم جاء عثمان بن عفان فاستأذن، فجلس رسول الله ﷺ يعني من اتكأته- وتجلل ثوبه، ثم أذن له، فدخل، فتحدثوا ساعة، ثم خرجوا، فقلت يا رسول الله دخل عليك أبو بكر وعمر وعلي وناس من أصحابك وأنت في هيتك لم تحرك، فلما دخل عثمان تجللت ثوبك. قال: «لأستحيي ممن تستحيي منه الملائكة» أهـ.

وهذه عادته ﷺ لا يقوم للداخل أيًا كان، ويدلك على ذلك، أن الحادثة متكررة عن عائشة أيضاً، وأنها حدثت في بيتها، وأنه ﷺ لم يقم لأحدٍ منهم إلا لعثمان غير من هيته للسبب المذكور فتأمل<sup>(١)</sup>.

### — الحديث الثالث —

قال أبو أمامة الباهليؓ:

«خرج علينا النبي ﷺ متوكِّئاً على عصا، فقمنا إليه فقال لنا: «لا تقوموا كما تقوم الأعاجم يُعْظَم بعضها بعضاً» أهـ.

وفي لفظ له قال: «إذا رأيتموني فلا تقوموا كما تُعْظَمُ الأعاجم بعضها بعضاً...» أهـ.

أخرجه الحافظ أبو بكر بن أبي شيبَةَ في «المصنَّف» (٢٥٥٧٢/٢٣٥/٥) والإمام أحمدُ في «مسنده» (٢٥٣/٥) وأبو داود في «سننه» (٥٢١٩/٩٦/١٤).

(١) والحديث رواه الإمام أحمد أيضاً (٢٨٨/٦) و(١٥٥/٦) و(٧١/١) و(١٦٧/٦)، وفي «فضائل الصحابة» (٥٦٤-٥٦٥/٥٦٨ و٧٤٩ و٥٧١/١ و٧٦٠/١ و٦٠٠-٦٠١/١ و٧٩٣/١ و٧٩٤)، ورواه مسلم في «صحيحه» (١٨٦٧/٤ و٢٤٠١ و٢٤٠٢). والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٠٠/٢) وجماعة.

والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص/٢٩٦-٢٩٧ فقرة ١٢١)، والرويانى في «مسنده» (٣٠/٢٢٥/٢) كما في «الضعيفة» (١/رقم: ٣٤٦).

وأخرجه ابن ماجة في «سننه» (٢/٤٣١) وعبد الغنى المقدسى في «الترغيب في الدعاء» (ص/٣٧١ رقم: ٧٧ العاصمة).

وتأم في «الفوائد» (٣/٤١١/١١٨٦ الروض البسام) والطبرانى في «معجم الكبير» (٨/٢٧٨-٢٧٩/٨٠٧٢) والخرائطى في «مساوى الأخلاق» (ص/٣٧٧-٣٧٨) (رقم: ٨٥١ و ٨٥٢).

وعنده بلفظ:

«اجلسوا، أفعل كِفعل الأعاجم»

وأخرجه السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص/٣٤-٣٥) والبيهقي في «الشعب» (٦/٤٦٩/٨٩٣٧) و«المدخل» (ص/٤٠٢ رقم: ٧١٩). وابن حبان في «المجروحين» (٣/١٥٩-١٦٠) والمرزى في «تهذيب الكمال» (١/١٦٦-١٦٧) والقاضى عياض في «الشفاء» (١/١٦٠ و ١٣٠-١٣١).

وأخرجه الطبرانى في «الدعاء» (٣/١٠٧٣/١٤٤٢) وفيه اختصار للنهي المذكور.

والطبري في «تهذيب الآثار» (١/٨٤-عمر بن الخطاب-/٢٥٩٦، ٢٥٩٧) و(١/٢٨٢-٢٨٣/٢٥٩٤). والحديث في أسانيد اضطراب شديد يكفي لتضعيفه فضلاً عن كون بعض الرواة قد تكلم فهم وبعضهم مجهول لا يعرف حاله كأبي العدبس وبه أعلمه الحافظ العراقي في «تخريج الأحياء» (٢/١٨٨). فلا تغتر بتحسين المنذري-

رحمه الله - له في «الترغيب والترهيب» (٢٦٩/٣ - ٢٧٠). كذا قال شيخنا - رحمه الله - في «الأحاديث الضعيفة» (٣٤٦/٥٢٢/١) وضعفه الطبري في «تهذيب الآثار» (٢٨٤/١) ونقله عنه الحافظ في «الفتح» (٥٠/١١).

والحديث ثبت معناه يقيناً كما مر معنا من حديث جابر رضي الله عنه في «صحيح الإمام مسلم» وفيه أن القيام على الملوك وهم قعود من فعل فارس والروم.

وبنحوه ما أخرجه الطبراني - رحمه الله - في «الأوسط» (٦٦٨٠/٩٠/٥) عن أنس بن مالك رضي الله عنه - مرفوعاً:

«إنما هلك من كان قبلكم، بأنهم عظموا ملوكهم، بأن قاموا وقعدوا».

قال الهيثمي في «المجمع» (٤٠/٨): «رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه الحسن بن قتيبة وهو متروك» أهـ.

وقد وضعفه القرافي - رحمه الله - في «ذخيرة الحفاظ» (٢٠٩١). وسكت عنه الحافظ في «الفتح» (٣١٩/١٢).

قال ابن الحاج - رحمه الله - في «المدخل» (١٩٢/١ - ١٩٤):

«وانظر رحمك الله وإيانا إلى قوله عليه الصلاة والسلام - لأصحابه لما أن خرج عليهم فقاموا إليه: «لا تقوموا كما تقوم الأعاجم يعظم بعضهم بعضاً» جمع عليه الصلاة والسلام - فيه شيئين الأول: التهيؤ؛ والثاني: التعليل وهو كون القيام إذا وقع بنفسه يكون تعظيماً ولو لا ذلك لين لهم كيفية القيام الجائز وأخبرهم بأن القيام إذا وقع وإيكن بنية التعظيم كان جائزاً» وهذا وقت البيان وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز» بل لو كان يجوز على سبيل البر والإكرام ما احتاج - عليه الصلاة والسلام - إلى نهيهم

عن ذلك لعلمه منهم بإكرامه وتبجيله وتوقيره ولعلمه منهم أنهم يمثلون أمر الله تعالى في ذلك .

ثم انظر أيضاً إلى قوله - عليه الصلاة والسلام -:

«من سره أن يمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار» وقد تقرر عندنا من أصل الشرع والطبع والعادة والتجربة، أن النفس في غالب الأمر غالبه مكاره خداعة متكبرة متجبرة منازعة للرؤية، فالشيطان على ما جبل عليه من الشيطانية والتمرد والكفر والظلم والمخالفة والعصيان لا ينازع الرؤية وهي تنازعها، فإن شعرت من صاحبها أنه لا يكره منها ما تبديه من أحوالها السيئة رمته بالجميع وأظهرته لديه، وإن شعرت منه أنه يردّها عن أحوالها المستهجنة قل أن تظهر له شيئاً من خباياها وبقيت تماري عليه في حظوظها وترغم أنها طالبة للشواب والخير وهي طالبة لشهواتها وحظوظها خيفة منها إن أظهرت ما أكنته أن لا يمكنها صاحبها من مرادها، والغالب منها محبة الحظوة والشهرة والظهور على الأقران ومحبة الشرف والرفعة على الناس والكبر عليهم وذلك كله موجود في القيام إليها، فأن النفس التي تقف لذلك؟ ويحصل لها الانكسار والتذل، وتراه للبر والإكرام وتنويه على ما زعم القائل، والعجب من هذا السيد كيف نهى النبي ﷺ هذا النهي الصريح المطلق العام، ولم يقيده بقيد ولم يخصه بحالة، فقال: هذا يجوز بنية البر والإكرام، وقد تقدم بيان هذا كله «أهـ» .

أقول:

وما يدلُّك على صحّة كلامه - رحمه الله -، ما ذكره من حال النفس وسعيها الحثيث وراء شهواتها ونزواتها، لأنها مجبولة على الأمر بالسوء كما لا يخفى .

وَالْكِبَرُ وَالْعُجْبُ مِنْ أَظْهَرِ ذَلِكَ وَأَرْفَعُهُ، وَلَيْسَ مَتْنًا مِنْ يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ أَبَدًا؛ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَعَانَ أَهْلَ الصَّالِحِ وَالْتَقَوَى عَلَى كِبَحِ جَمَاحِهَا بِالتَّوَاضُعِ وَالدَّلِيلَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ .

فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ - وَهُوَ كَذَلِكَ -، فَكَيْفَ إِذَا نَعَيْنَ هَذِهِ الْأَنْفُسَ عَلَى أَصْحَابِهَا، فَتَدْفَعُهَا لِلزُّهْرِ بِنَفْسِهَا، وَتَرْمِي بِهَا فِي حَبَائِلِ الْكِبَرِ وَالْخِيَلَاءِ، وَذَلِكَ بِالْقِيَامِ لَهَا فِي كُلِّ مَرَّةٍ فِي كُلِّ حِينٍ؛ وَمَنْ تَأْمَلْ فِي هَذَا مِنْصَفًا مَتَجَرِّدًا أَقْرَبَهُ وَلَا بَدَّ، وَمَنْ عَافَاهُ اللَّهُ فَقَدْ نَجَّى، وَمَنْ وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ فَقَدْ هَلَكَ، وَالسَّلَامَةُ لَا يَبْدُلُهَا شَيْءٌ .

وَلِذَلِكَ حَرَصَ مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ أَكْبَارِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، عَلَى تَرْكِ عَادَةِ السُّوءِ هَذِهِ خَشْيَةً مِنَ الْكِبَرِ وَهَرَبًا مِنْ دَارِ الْبَوَارِ .  
يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

«لَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ بِتَرْكِ الْقِيَامِ الَّذِي هُوَ فَرَضٌ فِي الصَّلَاةِ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ قِيَامَ الْمَأْمُومِينَ مَعَ قُعُودِ الْإِمَامِ يُشْبِهُ فِعْلَ فَارَسٍ وَالرُّومِ بَعْظَمَانِهِمْ فِي قِيَامِهِمْ وَهُمْ قُعُودٌ .  
وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَأْمُومَ إِمَّا نَوَى أَنْ يَقُومَ لِلَّهِ لَا لِلْإِمَامِ وَهَذَا تَشْدِيدٌ عَظِيمٌ فِي النَّهْيِ عَنِ الْقِيَامِ لِلرَّجُلِ الْقَاعِدِ وَنَهْيٌ أَيْضًا عَمَّا يُشْبِهُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ ذَلِكَ، وَلِهَذَا نَهَى عَنِ السُّجُودِ لِلَّهِ بَيْنَ يَدَيِ الرَّجُلِ وَعَنِ الصَّلَاةِ إِلَى مَا قَدْ عُيِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَالْتَّارِ وَنَحْوِهَا .  
وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ - أَيْضًا - نَهْيٌ عَمَّا يُشْبِهُ فِعْلَ فَارَسٍ وَالرُّومِ وَإِنْ كَانَتْ نِيَّتُنَا غَيْرُ نِيَّتِهِمْ لِقَوْلِهِ ﷺ :

«فَلَا تَفْعَلُوا» فَهَلْ بَعْدَ هَذَا فِي النَّهْيِ عَنْ مِثَالِهِمْ فِي مَجَرَّدِ الصُّورَةِ غَايَةٌ؟» (١) .  
قَالَ الْبَيْهَقِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم» (١/١٩٧-١٩٨) .

«أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال: حضرت مجلس أبي محمد عبد الرحمن بن حمدان المرزبان (الخرزني) بهمدان، محدث عصره، فخرج إلينا ونحن قعودٌ ننظره، فلما أقبل علينا قمنا عن آخرنا فزبرنا، ثم قال: نا إبراهيم بن الحسين بن دينار قال: نا عفان بن مسلم قال: نا حماد بن سلمة عن حميد عن أنس قال:

ما كان شخصٌ أحبَّ إليهم من الرسول الله ﷺ وكانوا إذا رأوه لم يتحركوا لما عرفوا من كراهيته لذلك» أهـ.

رواه - رحمه الله - في «شعب الإيمان» (٦/٤٦٩/٨٩٣٦) وعنون عليه بقوله:

«فصل: فيمن كره القيام له تورعاً مخافة الكبر» (١).

قلت: قال الفضيل بن عياض - رحمه الله -:

«إنما يطيع العبدُ ربَّه على قدر منزلته عند الله» (٢).

وقال خالد بن معدان - رحمه الله -:

«من التمس الحمادَ في مخالفة الله ردَّ الله تلك الحمادَ عليه ذمًّا» (٣).

وأخرج وكيع - رحمه الله - في «أخبار القضاة» (٢/١٢٤) عن الشعبي - رحمه الله - قال:

(١) انظر ترجمة ابن المرزبان - رحمه الله - في «الإرشاد» (٢/٦٥٨/٤١١) للخليلي، و«سير أعلام النبلاء» (٤٧٧/١٥).

(٢) أخرجه عنه ابن بطّة - رحمه الله - في «الإبانة» (٤/٢٨٤/١٩٢٠).

(٣) رواه عنه أبو نعيم في «الحلية» (٥/٢١٣-٢١٤)، وعنه ابن عسّاكر في «تاريخ دمشق» (١٦/١٩٩-٢٠٠)، وذكره ابن النديم في «بقيّة الطلب» (٧/٣١٠٧).



«من أكرم أمر الله أكرمه الله» أهـ.

وفي هذا عظيم أثر للمأمل، والله الوافي.

— الحديث الرابع —

قال عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - :-

«خرج علينا رسول الله ﷺ فقال أبو بكر - رحمه الله - :

«قوموا بنا نستغيثُ إلى رسول الله ﷺ من هذا المنافق، فقال رسول الله ﷺ :  
«لا يُقام لي، إنما يُقامُ لله تبارك وتعالى» أهـ.

أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٣١٧/٥)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣٨٧/١)، والطبراني في «المعجم الكبير»، كما في «المجمع» (٤٠/٨) و (١٥٩/١٠).

وقال الهيثمي في «الموضع الأول» : «رواه أحمد وفيه راوٍ يُسمَّى وابن لهيعة» وقال في الثاني : «رجال رجال الصحيح غير ابن لهيعة وهو حسن الحديث» .

وبنحوه كلام ابن مفلح في «الآداب» (٤٣٨/١).

وورد الحديث بلفظ : «إنه لا يستغاثُ بي، وإنما يستغاثُ بالله» .

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - في «الاستغاثة» (١٥٢) :

«وهو صالح للاعتضاد، ودل على معناه الكتابُ والسنة» أهـ.

وشكك فيه - رحمه الله - في (ص/٢٠٠).

والحديث لم يُعزَّه في «كنز العمال» (٢٥٤٧٧/٩) إلا للإمام أحمد - رحمه الله - .

وذكر - رحمه الله - فيه (٢٥٤٧٩/٩) عن التميمي بن السري مرفوعاً :

«لعن الله ﷻ من قامت له العيبدُ صفوفاً» أهـ.

وعزاه للدارقطني في «السنن» ولم أجده فيه والله أعلم.

وهذا الحديث ذكره جماعة ممن قال بتحريم القيام للغير، معتمدين عليه، غير أن وجه الاستدلال به عسيرٌ لا يهضم، لا سيما وأنهم لم يقوموا لرؤيته ﷺ، اللهم إلا أن أريد حديث التجيب السري المذكور آنفاً. والله أعلم.

### — الحديث الخامس —

وهو أيضاً من حديث معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنه - قال:

«ما من رجل أدرك النبي ﷺ أقل حديثاً عنه متي، ولاني سأحدثكم بمحصلتين حفظتهما من رسول الله ﷺ؛ قال:

«ما من رجل يكونُ على الناس فيقومُ على رأسه الرجالُ يحبُّ أن تكثر الخُصومُ عنده فيدخل الجنة...»

وقال ﷺ: «إن الله إذا ذكر شيئاً تعظم ذكره» أهـ.

أخرجه الحاكم في «مستدرکه» (٩٤/١) ثم قال:

«هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين وقد سمع عبد الله بن بريدة الأسلمي من معاوية غير حديث».

ووافقه الذهبي - رحمه الله - في «تلخيصه» فقال: «هو على شرطهما ولا بن بريدة سماعٌ من معاوية».

والحديثُ أخرجه الطبرانيُّ في «معجمه الكبير» (٣٦٢/١٩) و(٨١٩/١٩)،  
والطحاويُّ في «مشكل الآثار» (١٥٧-١٥٦/٣) وغيرهم باللفظ المتقدم في الحديث  
الأول.

وقد أثرتُ أفراد هذه الرواية بالذكر لما فيها من التعبير الجديد والمؤثر معاً.  
وفيما مضى من الأحاديث وأقاويل العلماء والآثار، مَنَعُ للمسترشد ولمن رام  
معرفة حكم القيام المذكور في حديث معاوية وأنس رضي الله عنهما، وهي كافية  
للمصنف المتجرد إن شاء الله؛ إذ ليس من شك أن النبي ﷺ لم يقم لأحدٍ من  
أصحابه، وأنه كان يمنعهم من القيام له، ويحذّرهم من مشابهة الأعاجم والجبابرة في  
صفاتهم.

وأنه ﷺ؛ «كره قيامهم له تواضعاً لله وعملاً بحكمه سبحانه، مخالفةً لعادة العرب  
في ترك التكلف في قيامهم وجلوّسهم وأكلهم، وشربهم، ولبسهم ومشيمهم وسائرِ فعالهم  
وأيضاً خشي ﷺ؛ أن يتخذ ذلك الأمراء والرؤساء من المتكبرين سنة»<sup>(١)</sup>.

ومن هاهنا تعرف قبيح قول القائل:

«قم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا»

إذ القيام لا يشرع للنبي ﷺ بنصّ نبيه ﷺ، فكيف بمن كاد أن يكون نبياً رسولا.

(١) «الفتح الرباني» (٢٥٣/١٧) للبنا بتصرف يسير.

زد علي ذلك أن المعلم وإن بلغ به علمه وأدبه ومركزه ما بلغ، فإنه لا يوصف بمثل هذا الوصف وجناب النبوة يقتضي أن يعظم بعصمة أبلغ من هذا القول الساقط<sup>(١)</sup>.  
ولذلك لما سئل شيخ مشايخنا العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز - رحمه الله - عن حكم قيام الطالبات للمدرسة احتراماً لها ؟  
فقال:

« إن قيام البنات للمدرسة، والبنين للمدرّس أمر لا ينبغي، وأقل ما فيه الكراهة الشديدة لقول أنس - رضي الله عنه - :

« لم يكن أحد أحب إليهم (يعني: الصحابة - رضي الله عنهم -) من رسول الله ﷺ ولم يكونوا يقومون له إذا دخل عليهم لما يعلمون من كراهته لذلك »؛  
ولقول النبي ﷺ:

« من أحب أن يمثل له الرجال قياماً فليتبوأ منعه من النار »؛  
وحكم النساء حكم الرجال في هذا الأمر، وفق الله الجميع لما يرضيه وجنبنا جميعاً مساخطه ومناهيه ومنح الجميع العمل النافع والعمل إته جواد كريم<sup>(٢)</sup>.  
كذلك سئل - رحمه الله - عن حكم القيام المذكور فقال السائل:

(١) وقد زل فيه علوان - رحمه الله - بـ «تربية الأولاد في الإسلام» (١/٢٤٣) ورّد عليه إحسان عايش في الميزان النقد العلمي (ص/١٤٩ وما بها).

(٢) «المجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز» (٥/٣٤٨-٣٤٩) و«مجلة البحوث الإسلامية» (عدد ٢٦ ص/٣٤٧).

«دخل رجل وأنا في مجلسٍ، فقام له الحاضرون، ولكني لم أقم، فهل يلزمني القيام؟  
وهل على القائم إثم؟»  
فقال - رحمه الله -:

«لا يلزم القيام للقادم، وإنما هو من مكارم الأخلاق، من قام إليه ليصافحه ويأخذ بيده، ولا سيما صاحب البيت والأعيان، فهذا من مكارم الأخلاق، وقد قام النبي ﷺ لغاطمة، وقامت له رضي الله عنها، وقام الصحابة ﷺ بأمره لسعد بن معاذ ﷺ لما قدم ليحكم في بني قريظة، وقام طلحة بن عبيد الله ﷺ من بين يدي النبي ﷺ لما جاء كعب بن مالك ﷺ حين تاب الله عليه فصافحه وهناك ثم جلس، وهذا من مكارم الأخلاق والأمر فيه واسع، وإنما المنكر أن يقوم واقفاً للتعظيم، أما كونه يقوم ليقابل الضيف لإكرامه أو مصافحته، أو تحيته فهذا أمر مشروع، وأما كونه يقف والناس جلوساً للتعظيم، أو يقف عند الدخول من دون مقابلة أو مصافحة، فهذا مما لا ينبغي. وأشد من ذلك، الوقوف تعظيماً له وهو قاعد لا من أجل الحراسة، بل من أجل التعظيم فقط؛ والقيام ثلاثة أقسام كما قال العلماء:

#### القسم الأول:

أن يقوم عليه وهو جالس للتعظيم، كما تعظم العجم ملوكها وعظماءها، كما بينه النبي ﷺ فهذا لا يجوز، ولهذا أمر النبي ﷺ أن يجلسوا لما صلى بهم قاعداً، أمرهم أن يجلسوا ويصلوا معه قعوداً، ولما قاموا قال: «كدم أن تعظموني كما تعظم الأعاجم رؤساءها».

#### القسم الثاني:

أن يقوم لغيره واقفاً لدخوله أو خروجه من دون مقابلة ولا مصافحة، بل مجرد التحظيم، فهذا أقل أحواله أنه مكروه، وكان الصحابة رضي الله عنهم لا يقومون للنبي ﷺ إذا دخل عليهم، لما يعلمون من كراهيته لذلك العلية.

### القسم الثالث:

أن يقوم مقابلاً للقادم ليصافحه أو يأخذ بيده ليضعه في مكان أو يجلسه في مكانه، أو ما أشبه ذلك، فهذا لا بأس به، بل هو من السنة كما تقدم<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ محمد بن جميل زينو: «فلا عبرة إذا بقول الشاعر:

قم للمعلم وفه التبجيلاً      كاد المعلم أن يكون رسولاً

لمخالفته قول رسول الله ﷺ الذي كره القيام له، وهدد من أحبه بدخول النار، علماً بأن الاحترام لا يكون بالقيام، بل يكون بالطاعة، وامتنال الأمر، وإلقاء السلام، والمصافحة، وغيرها من الآداب الشرعية»<sup>(٢)</sup>.

أقول: وكم تعظم البلية إذا ما كان المدرس نصرانياً أو وثنياً مشركاً.

فيا لله لغربة الإسلام، وبعد المسلمين عن العمل بهدي الوحيين الشريفين ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال ابن الحاج - رحمه الله -:

«وإذا كان ذلك كذلك فيخاف على الولد الذي يدخل «كتاب النصاري» أن ينتقش في قلبه ما هم عليه أو بعضه، ولا أعديل بالسلامة شيئاً نسأل الله السلامة

(١) كذا في «المجموع الفتاوى» (٤/٩٤-٩٥ شويعر).

(٢) «نداء إلى المريين والمريبات» (ص ١٧-١٨).

بمنه. ومن أقبح ما فيه وأهجنه، وأوحشه أن الولد يترتب على تعظيم التصاري والقيام لهم الذي قد تقدم منعه في حق أهل الخير والصالح من المسلمين، وعدم الاستيحاش من عواندهم وسماع اعتقاد أديانهم الباطلة، حتى لو خرج الصبي من مكتبهم لبقى على عادتهم في التعظيم لهم، وعدم الاستيحاش منهم، ومن أديانهم الباطلة.

وأنه إذا رأى معلّمه الذي علّمه الحساب أو الطب قام إليه وعظمته كعظيم ما اصطلاح عليه بعض المسلمين مع بعض غالباً أو أكثر غالباً، وكذلك يفعل مع كل من صاحبه في مكتب معلّمه النصراني من جماعة أهل دينه فيألف هذه العادة الذميمة المسخوطة شرعاً ولا يرضى بهذه الأحوال من له غيرة إسلامية أو ثقات إلى الشرع الحنيف» أه<sup>(١)</sup>

وقال ابن علان في «فتوحات الربانية» (٤٠٣/٥):

«ويحرم القيام للكافر الذي لا يخشى من ترك القيام له محذوراً» أه.

وبنحوه كلام العزيز بن عبد السلام كما في «الفتاوى» (ص/٤٠٢-٤٠٣ رقم: ١٣٢ ط: الرسالة). وسيأتي معنا ذكرها في آخر الكتاب إن شاء الله. أقول:

وقد ورد في آثار الأئمة وأخبار العلماء، ما يزيدنا بصيرة بحكم القيام المذكور، فقد ورد عنهم إنكاره أشد الإنكار، مع الزجر لفاعله، وأنا أذكر لك شيئاً من ذلك:

(١) «المدخل» (٣٣٠-٣٣١) وقدّم مثله في (١/١٩٠-١٩١).

لا شك أن مذهبه - رحمه الله - تحريم القيام للغير، فيما نقله عنه القيرواني في "مختصره"، وهو الذي حكاه ابن الحاج في "مدخله" كما مر معنا.

وفي "المدونة" من رواية سحنون عن أبي القاسم:

"وسأله أي: الإمام مالك - عن الرجل تكون له المرأة الحريصة المبالغة في تأدية حقه، فإذا رآته داخلًا ثلثته، فأخذت عنه ثيابه ونزعت نعليه ولم تزل قائمة حتى يجلس، فقال: أما تلقيا إياه ونزعها ثيابه ونعليه، فلا أرى بذلك بأساً، وأما قيامها فلا أرى ذلك ولا أرى أن يفعله، هذا من التجبر والسلطان، فقلت له: والله ما ذلك من شأنه ولا تشبهه هذه الحال، ولكنها تريد إكرامه وتوقيره وتأدية حقه، وإنه لينهاها عن ذلك ويمنعها منه، فقال لي: كيف استقامتها في غير ذلك؟ فقلت له: من أقوم الناس طريقة في كل أمرها، فقال: تؤدي حقه في غير هذا، فأما هذا فلا أرى أن تفعله، إن هذا من فعل الجبابة، بعض هؤلاء الولاة يكون الناس ينتظرونه جلوساً، فإذا طلع عليهم قاموا له حتى يجلس، فلا خير في هذا ولا أحبه، وليس هذا من أمر الإسلام، فأرى أن تدع هذا وتؤدي حقه في غير ذلك، وليس هذا مثل الذي أخبر الله عنه: ﴿هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَشْكُرْ أَمْ أَكْفُرُ﴾، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه للدابة التي ركب، ما نزلت عنها حتى تغيرت نفسي، قال مالك: ولعمر فضله" أه<sup>(١)</sup>.

(١) كذا في "المدونة" (١٥٩/٢ - ١٦٠)، ونقله عنه في "البيان والتحصيل" (٣٥٩/٤ - ٣٦٠)، وذكره عنه ابن الحاج في "المدخل" (١٨٧/١)، قال: "وهو الذي حكاه عنه القيرواني في "مختصر الكبير" أه.



## الإمام أحمد بن حنبل

نقل عنه أصحابه وأولاده في «مسائله»، ما يدل على مذهبه - رحمه الله -، فقد حكى غير واحد منهم؛ أنه كان ينهى الناس أن يقوموا له، ويقول: «لا يقوم أحدٌ لأحد».

ويقول: «أعزَّ أمر الله حيثما كنت، يُعزِّك الله حيثما كنت».

وقال إسحاق بن إبراهيم - رحمه الله -:

«دخل الإمام أحمدٌ على قومٍ في المسجد، فقاموا له، فقال: لا تقوموا لأحدٍ أبداً»

وقال مرة: «لا يقوم أحدٌ لأحدٍ أبداً» أهـ.

وفي «مسائل حنبل» قال:

«سألتُ عمِّي: ترى للرجل أن يقوم للرجل إذا دخل عليه؟ فقال: لا يقوم أحدٌ لأحدٍ إلا الولد للوالد، فأما لغير الوالد فلا، وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك».

وقال أبو جعفر محمد بن أحمد بن المشني:

«أتيتُ الإمام أحمد، فجلست على بابه انتظره، فلما خرج قمتُ إليه، فقال:

أما علمت أن النبي ﷺ قال: «من أحب أن يتمثل له الرجال قياماً، فليتبوأ مقعده من النار»، قال: فقلت: إنما قمتُ إليك، ولم أقم لك، فاستحسن ذلك» أهـ<sup>(١)</sup>.

(١) انظر لما مضى «مسائل ابن هانئ» (١٨٠/٢ و ١٩٧٩ و ١٩٨٦)، و«طبقات الحنابلة» (٢٦٣/١)، و«المقصد الأرشد» (٣٣٧/٢ و ٨٦٠)، و«الآداب الشرعية» (٤٣٣/١) كلاهما لابن مفلح - رحمه الله - وانظر «السير» (١٣/١٤٠)، و«بدائع الفوائد» (٣٦٩-٣٧٠ علمية)، و«الرد القوي» (ص/٢٢٠) للتوحيدي - رحمه الله -، و«مجموع الفتاوى» (٩٤/٢٧).

ذكر ابن حبان - رحمه الله - في «الثقات» (٢/٢٤٨)، وابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٤/٤٥-٤٦) عن عبد الله بن علي بن السائب قال:

«تزوج عثمان بن عفان رضي الله عنه نائلة بنت الفرافصة؛ وكانت على دين النصرانية، فلما دخلت عليه، قال لها عثمان: إني شيخ كبير كما ترين، قالت: أنا من نساء أحب الأزواج اليهن الكهول، قال: تقومين إلي أو أتيك؟ قالت: ما جئت من سماء كلب - قبيلتها - إليك إلا وأنا أريد القيام إليك».

والخبر رواه البلاذري - رحمه الله - في «أنساب الأشراف» (٥/١١٤-١١٥) وعنه ابن عساکر في «تاريخ دمشق» (٧٠/١٣٥-١٣٦ ط: دار الفكر)، وفيه: «بل أنا أحق أن أقوم إليك».

الإمام معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه

مر معنا خبره رضي الله عنه مع عبد الله بن عامر، وإنكاره عليه لما قام له، ثم استدلاله بالحديث الذي سمعته أذناه ووعاه قلبه، من حبه ﷺ، وهذا يدل على مذهبه بكل جلاء والحمد لله.

أقول:

ومما يزيدنا ثقة بمذهب هذا الصحابي الإمام: قوله ﷺ:

«لا تقوموا الحي ولا الميت».

والخبر رواه الطبري - رحمه الله - في «تهذيب الآثار» (١/٢٨٦-٢٨٧ عمر)؛

قال:

حدثني عبد الله بن أبي زياد القطواني، حدثنا يزيد، أنبأنا عبد الله بن عون، عن رجاء بن حيوة، عن رجل قال: كنا جلوساً بباب معاوية، فخرج علينا، فقمنا له، فقال: «لا تقوموا لحي ولا ميت» أهـ.

ورواه هناد بن السري - رحمه الله - في «الزهد» (ص/ ١٨٦) بنحوه.

الإمامان محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب؛

والفرج بن فضالة بن النعمان التنوخي

وقد مرّ معنا نقل مذهبيهما في المسألة.

الإمام والخليفة العادل عمر بن عبد العزيز - رحمه الله -

قال الأوزاعي - رحمه الله -:

«حدثني بعض حرس عمر بن عبد العزيز عليه السلام قال: خرج علينا عمر بن عبد العزيز ونحن ننتظره يوم الجمعة، فلما رأيناه قمنا فقال: إذا رأيتموني فلا تقوموا ولكن توسّعوا»<sup>(١)</sup>.

---

(١) أخرجه عنه الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ١٧٠/ ٢) كما في «السلسلة الصحيحة» (١/ ٦٩٦) للألباني - رحمه الله -. وبنحوه في «المدخل» (١٨٧/ ١) نقلًا عن ابن أبي زيد عن الإمام مالك فذكره عن عمر بن عبد العزيز عليه السلام وذكره عياض في «إكمال المعلم» (٦/ ١٠٥-١٠٦) والقرطبي في «المفهم» (٣/ ٥٩٣) والشاطبي في «الموافقات» (٣/ ٢٦٧-٢٦٨ مشهور - حفظه الله -. ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ١٧٠/ ب) كما في «الحاشية الموافقات» (٣/ ٢٦٨) للشاطبي عن الأوزاعي قال: «أخبرني أحد الحرس.. فذكره.

وحكى ابن عبد الحكم (ص/٣٤) وابن الملاء (٢/٤١٧-١٧/١٨) كل في سيرة  
عمر بن عبد العزيز أن عمر بن عبد العزيز عليه السلام قال للناس لما ولي الخلافة وقد قاموا  
بين يديه:

«يا معشر الناس، إن تقوموا نقم، وإن تقعدوا تقعد، إما يقوم الناس لرَبِّ  
العالمين» أهـ.

ونقله شيخ الإسلام في «الفتاوى»، وابن رجب - رحمه الله - في «فتح الباري»  
(١٥٨/٦).

الإمام أحمد بن المعدل بن غيلان شيخ المالكية وعالمهم

وقال أبو بكر الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٢/٢١٢-٣٤٢/٢):

«حدثنا أحمد بن علي البصري قال: «وجه المتوكل إلى أحمد بن المعدل وغيره من  
العلماء، فجمعهم في داره، ثم خرج عليهم، فقام الناس كلهم له غير أحمد بن المعدل،  
فقال المتوكل لعبيد الله: إن هذا الرجل لا يرى بيعتنا؟ فقال له: لم يا أمير المؤمنين، ولكن  
في بصره سوء». فقال أحمد بن المعدل: يا أمير المؤمنين ما في بصري سوء، ولكن نزهتك  
من عذاب الله، قال النبي ﷺ:

«من أحب أن يَدَّ لَهُ الرِّجَالُ قِيَامًا؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». فجاء المتوكل،  
فجلس إلى جنبه» <sup>(١)</sup>.

(١) قال شيخنا العلامة ضل مشهور بن حسن حفظه الله: «أخرجه الحميدي في «الذهب المسبوك»  
(ص/٣٤٢-٣٤٣ من طريق الدينوري وذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٠/٣٦٥)). والخبر ذكره  
شيخنا - رحمه الله - في «السلسلة الصحيحة» (١/٦٩٦) نقلاً عن «المنتقى من المجالسة» (ق/١/٨).

الإمام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية شيخ الإسلام

وقد تقدّمت فتواه في ذلك .

كما تقدّم مذهب جماعة من الأعيان والكبار؛ والحمد لله .

الفقيه العلامة ابن رشد الحفيد

وقد فصل - رحمه الله - في المسألة تفصيلاً ممتعاً ، فقال في «البيان والتحصيل»  
(٤/٣٥٩-٣٦١ بعد نقله لكلام الإمام مالك بن أنس في قيام المرأة لزوجها) :

«القيام للرجل على أربعة أوجه: وجه يكون القيام فيه محظوراً ، ووجه يكون فيه مكروهاً ، ووجه يكون فيه جائزاً ، ووجه يكون فيه حسناً .

فأما الوجه الذي يكون فيه محظوراً لا يحل ؛ فهو أن يقوم إكباراً وتعظيماً لمن يحب أن يُقام إليه ، تكبراً وتجبراً على القائمين إليه .

وأما الوجه الذي يكون القيام فيه مكروهاً ؛ فهو أن يقوم إكباراً وتعظيماً وإجلالاً لمن لا يحب أن يُقام إليه ، ولا يتكبر على القائمين إليه .

فهذا يكره للتشبه بفعل الجبابة ولما يخشى أن يدخله من تغير نفس المقوم .

وأما الوجه الذي يكون القيام فيه جائزاً ، فهو أن يقوم تجلّة وإكباراً لمن لا يريد ذلك ولا يشبه حاله حال الجبابة ، ويؤمن أن تغير نفس المقوم إليه لذلك<sup>(١)</sup> ، وهذه صفة معدومة إلا فيمن كان بالنبوة معصوماً ، لأنه إذا تغيرت نفس عمر بالدابة التي ركب عليها ، فمن سواه بذلك أخرى .

(١) وأتى له معرفة ذلك ، ومن المعلوم أن أشدّ شيء تقلّلاً على العبد نفسه التي بين جنبيه . . . !!

وأما الوجه الذي يكون فيه القيام حسناً، فهو أن يقوم الرجل إلى القادم عليه من سفر فرحاً بقدومه ليسلم عليه، أو إلى القادم عليه مسروراً بنعمة أولاه الله إياه ليهنئه بها، أو إلى القادم عليه المصاب بمصيبة يعزّيه بمصابه، وما أشبه ذلك<sup>(١)</sup>.

فعلى هذا يخرج ما ورد في هذا الباب من الآثار، ولا يتعارض شيء منها، من ذلك أنه قال: «من أحبَّ أن يُمثَّلَ له الرجالُ قياماً؛ فليستَبْأَ مَقْعَدَهُ من النار».

ويروى من أحبَّ أن يستجِم، ومعناه معنى الأول، وقد رواه بعض الناس: «من أحبَّ أن يستجِمَ له الناس قياماً»، وقال: معناه أن يطول قيامهم له حتى تتغير روائحهم من طول القيام، كما يفعل الجبابرة من طول قيام الناس على رؤوسهم، وليس ذلك بصحيح لأن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه راوي الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله أعلم بمعناه.

روى عن أبي مجلز قال: دخل معاوية يتسأفه عبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عامر، فقام ابن عامر وثبت ابن الزبير، وكان أَرْزَنُهما، فقال معاوية رضي الله عنه: اجلس يا ابن عامر، فإني سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «من أحبَّ أن يُمثَّلَ له الرجالُ قياماً؛ فليستَبْأَ مَقْعَدَهُ من النار».

وقام النبي صلى الله عليه وآله لعكرمة بن أبي جهل عند قدومه من اليمن فرحاً بقدومه عليه مسلماً، ورمى عليه رداءً فسلم عليه وبايعه، وقام طلحة بن عبد الله بحضرته رضي الله عنه لكعب بن مالك ليهنئه بنبوة الله عليه، فلم ينكر ذلك عليه ولا قام من مجلس النبي صلى الله عليه وآله أحدٌ سواه إليه، فكان كعب يقول: لا أنساها لطلحة.

---

(١) يلاحظ أن التقسيم السابق عن الإمام ابن باز - رحمه الله - أقعد وأقرب إلى قواعد الشرع فلا يعبدُ عنها لقول ابن رشد - رحمه الله -.

وكان رسول الله ﷺ يكره أن يقام إليه، فلا يقوم إليه من علم بكراهيته لذلك؛  
روي عن أنس أنه قال: «لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله ﷺ، فكانوا إذا رأوه  
لم يقوموا لما يعلمون من كراهيته لذلك».

وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «كُنَّا نَقْعُدُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ  
بِالْغَدَاةِ، فَإِذَا قَامَ إِلَى بَيْتِهِ لَمْ نَزَلْ قِيَامًا حَتَّى يَدْخُلَ بَيْتَهُ»<sup>(١)</sup>، فتأويل ذلك أنهم كانوا  
يفعلون ذلك لما يلزمهم من إكبار النبي ﷺ وتوقيره لقول الله ﷻ: ﴿وَعَزَّزُوهُ وَتَوَقَّوْهُ﴾  
قبل أن يعلموا كراهيته لذلك.

وأما ما روي من قوله للأَنْصَارِ: «قوموا إلى سيدكم»، فيحتمل أن يكون إنما أمرهم  
بذلك تجلّة له وإكراماً، لعلمه ﷺ أنه لا يحب ذلك منهم، وأنه ليس ممن يتكبر عليهم،  
وقد قيل: إنه إنما أمرهم بالقيام إليه، ليعينوه على النزول من على الحمار الذي أتى  
عليه، لأنه كان مريضاً من الجرح الذي كان أصابه، وكان رجلاً بديناً، فهو وجه كراهية  
مالك لقيام المرأة إلى زوجها، وبالله التوفيق «أه».

وقد نقل كلامه ابن الحاج في «المدخل» (١/١٦٨-١٦٩) وارتضاه.

القاضي محمد بن عمران بن إبراهيم التيمي

وهو شيخ من شيخ أحمد بن المعذل الذي تقدّم ذكره.

قال وكيعٌ محمد بن خلف - رحمه الله - في «أخبار القضاة» (١/١٩٣-١٩٤ ط:  
عالم الكتب):

(١) سيأتي تخريجه قريباً بإذن الله.

«أخبرنا أبو طاهر الدمشقي أحمد بن بشر بن عبد الوهاب؛ قال: حدثني أبو عبيد الله؛ قال: حدثني أبو يعقوب؛ قال: حدثني أمير الشيباني؛ قال:

كنت كاتباً لعمد بن عمران، وهو على قضاء المدينة، فحبج أبو جعفر المنصور، فأراد أن يمضي بالحمالين إلى الشام، فاستعدوا عليه إلى ابن عمران<sup>(١)</sup>، وكان قاضيه على المدينة؛ فقال لأمير: أكتب عليه عدوى؛ فقلت: إنه يعرف خطي<sup>(٢)</sup>؛ قال: والله لا يكون الرسول غيرك.

قال: فمشيت إلى الربيع، فأوصلت إليه العدوى؛ فقال: إن أمير المؤمنين مدعو إلى الحكم، فلا تقيم له أحداً إذا خرج؛ فقال: والله يا ربيع لن دخلت المسجد فقام إلي ابن عمران هيبه، والله لا يلي لي عملاً أبداً، فدخل المسجد، وكان ابن عمران مُحْتَبِياً، فلما رآه حل حُبوته واتكى، فقال له الذي على رأسه: بأي شيء أنادي، بالخلافة أو باسمه؟ قال: باسمه، فناده، فتقدم إليه فقضى عليه، فلما أراد أن يقوم، قال: يا أمير المؤمنين: بنو فلان يظلمون منك، فإذا أن تحضر معهم، أو توكل وكيلاً يقوم مقامك؛ قال: هذا الربيع يوكله أبو جعفر<sup>(٣)</sup>.

أبو عبيد الله وزير المهدي

وذكر الطبري - رحمه الله - في «الريضة» (٤/٥٦١-٥٦٢ العلمية):

(١) يعني: شكوى على أمير المؤمنين عند فاضلي محمد بن عمران.

(٢) وذلك لخوفه من سطوة أمير المؤمنين أبي جعفر.

(٣) والخبر رواه الجهمشاري في كتاب «الوراء والكتاب» كما في «حاشية أخبار القضاة» (١/١٩٣).



«أن عبيد الله وزير المهدي امتنع عن القيام للمهدي قبل أن يستوزره، يقول الفضل ابن ربيع - رحمه الله -:

«حجّ أبي مع المنصور في السنة التي مات فيها، وقام أبي من أمر المهدي بما قام به من أمر البيعة وتجهيدها على بيت المنصور والقواد والموالي، فلما قدم تلقّيه بعد المغرب، فلم أزل معه حتى تجاوز منزله، وترك دار المهديّ، ومضى إلى أبي عبيد الله، فقال: يا بنيّ، هو صاحب الرجل، وليس ينبغي أن نعامله على ما كنّا نعامله عليه، ولا أن نحاسبه بما كان منا في أمره من نصرتنا له، قال: فمضينا حتى أتينا باب أبي عبيد الله، فما زال واقفاً حتى صليت العَمّة، فخرج الحاجب، فقال: أدخل، فثنى رجله وثبت رجلي، قال: إنما استأذنتُ لك يا أبا الفضل وحدك، قال: اذهب فأخبره أن الفضل معي، قال: ثم أقبل عليّ، فقال: وهذا أيضاً من ذلك!، قال: فخرج الحاجب فأذن لنا جميعاً، فدخلنا أنا وأبي، وأبو عبيد الله في صدر المجلس، على مصلّى متكئ على وسادة، فقلت: يقوم إلى أبي إذا دخل إليه، فلم يقم إليه، فقلت: يستوي جالساً إذا دنا، فلم يفعل، فقلت: يدعوله بمصلى، فلم يفعل، ففعد أبي بين يديه على البساط وهو متكئ، فجعل يسأله عن مسيره وسفّره وحاله، وجعل أبي يتوقع أن يسأله عما كان منه في أمر المهديّ وتجهيده بيعته، فأعرض عن ذلك، فذهب أبي مبتدئه بذِكْرِهِ، فقال: قد بلغنا نبأكم، قال: فذهب أبي لينهض، فقال: لا أرى الدُروب إلا وقد غلقت، فلو أقمت؟ قال: فقال أبي: إنّ الدروب لا تغلق دوني، قال: بلى قد أغلقت، قال: فظنّ أبي أنه يريد أن يحتبسه ليسكن من مسيره، ويريد أن يسأله قال: فأقيم، قال: يا فلان اذهب فهبّي لأبي الفضل في منزل محمد بن أبي عبيد الله مبيتاً.

فلما رأى أنه يريد أن يخرج من الدار، قال: فليس تُغلق الدروب دوني فأعزّم، ثم قام فلما خرجنا من الدار أقبل عليّ فقال: يا بني، أنت أحقّ، قلت: وما حمقي أنا؟ قال: تقول لي: كان ينبغي لك ألاّ تجيء، وكان ينبغي إذا جئت فحُجبتنا ألاّ تقيم حتى نصلي العتمة، وأن تنصرف ولا تدخل، وكان ينبغي إذا دخلت فلم يقيم إليك أن ترجع ولا تقيم عليه، ولم يكن الصواب إلاّ ما عملت كلك، ولكن والله الذي لا إله إلاّ هو — واستغلق في اليمين — لأخلفنّ جاهي، ولأنفقنّ مالي حتى أبلغ من أبي عبيد الله.

### الإمام طاووس بن كيسان أبو عبد الرحمن اليماني

وقد نقله عن علي بن أبي طالب عليه السلام إن صحّ الخبر عنه، فقد روي أنّه:

«قدم هشام بن عبد الملك حاجاً إلى مكة، فلما دخلها قال: اتوني برجل من الصحابة، قيل: يا أمير المؤمنين، قد تفانوا، قال: فمن التابعين، فأثوّه بطاووس اليماني، فلما دخل عليه، خلع نعليه بحاشية بساطه، ولم يُسلم بإمرة المؤمنين، ولكن قال: السلام عليك، ولم يركّته، وجلس بإزائه، وقال: كيف أنت يا هشام؟ فغضب هشام غضباً شديداً، حتى همّ بقتله، ف قيل له: أنت في بيت الله الحرام، فلا يمكن ذلك، ف قيل له: يا طاووس، ما حملك على ما صنعت؟ قال: وما الذي صنعت؟ فازداد هشام غضباً وقال: لقد خلعت نعليك بحاشية بساطي، ولم تقبل يدي، ولم تسلم بإمرة أمير المؤمنين، ولم تُكمني، وجلست بإزائي بغير إذني، وقلت: كيف أنت يا هشام؟ فقال: أما ما خلعت نعليّ بحاشية بساطك، فلإني أخلعتها بين يدي ربّ العزة كل يوم خمس مرات، فلا يعاتبني ولا يغضب عليّ. وأمّا قولك: لم تقبل يدي؛ فلإني سمعت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: لا يحلّ لرجل أن يقبل يد أحدٍ، إلاّ امرأته من

شهوة، أو ولده برحمة. وأما قولك: لم تسلم بإمرة أمير المؤمنين؛ فليس كل الناس راضين بإمرتك، فكرهت أن أكذب. وأما قولك: جلست بإزائي؛ فإتي سمعت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: «إذا أردت أن تنظر إلى رجل من أهل النار، فانظر إلى رجل جالس وحوله ناس قيام». وأما قولك: لم تكُنِّي، فإن الله تعالى سَمَّى أوليائه، وقال: يا داود، يا يحيى، يا عيسى، وكُنِّي أعداءه، فقال: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾؛ فقال هشام: عظمي؛ فقال: سمعت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: «إن في جهنم حَيَاتٍ كأمثال القلال، وعقارب كالبغال، تلدغ كل أمير لا يعدل في رعيته، ثم قام وذهب»<sup>(١)</sup>.

يقول الإمام الألباني - رحمه الله - في شريط من أشرطة سلسلة الهدى والنور رقمه: ٦٠٩/١ وهو مسجل بعنوان: هل يوجد فرق بين العقيدة والمنهج؟ ((: «ثبت في سنن الترمذي» عنه عليه السلام أنه قال: «من أحب أن يتمثل له الناس قياماً فليتبوأ مقعده من النار».

دخل معاوية بن أبي سفيان عليه السلام مجلسه ذات يوم وفيه اثنان من العبادلة، أحدهما صحابي وهو عبد الله بن الزبير، والآخر تابعي وهو عبد الله بن عامر، فقام أحدهما ولم يقم الآخر، فنهاه معاوية بالحديث السابق.

(١) هكذا أوردها عبيد الصميري في «نزهة الناظرين» (ص/١٨٢)، ولم أقف عليها في ترجمة طاووس - رحمه الله -، وإن كان قد ورد في أخباره شيء من قيامه بالحجة أمام الخلفاء، كما في «الجليه» (٤/١٥)، و«السير» (٥/٤٢)، وغيرها من الكتب؛ والله تعالى أعلم بصحتها. وانظر في مذهب علي عليه السلام ما أورده الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/٢٣٥-٢٣٦ ط: الفكر).

وهذا من باب سد الذرائع، كقاعدة فقهية، وهي محل احتجاج معاوية رضي الله عنه على الذي قام له، . . . فأنت بعد ذلك سَطَبْتُعْنِي على حب القيام هذا، وسيأتي يوم إذا لم تقم لي وقعت بالوعيد، وقد قيل:

كل خير في اتباع من سلف      وكل شر في ابتداع من خلف  
وهنا قصّة لطيفة، وقعت مع المحدث الحنبلي ابن بطة، فقد كان يكره القيام أشدّ الكراهة، وكان يُصرِّح بتحريمه، وقد نزل ذات يوم إلى السوق ومعه صاحب له شاعرٌ، فمرّ بعالم وهو جالس في عمله [وهذا من هدي العلماء، أتباع السلف، كانوا أصحاب مهنٍ يقاتون منها، ويتعدون عن وظائف الدولة]، فقام له ذلك العالم، وهو يعلم أنه يكره القيام، فبادره بيّتين من الشعر فقال:

لا تلمني على القيام فحقي      حين تبدوان لا أملّ قياما  
أنت من أكرم البرية عندي      ومن الحق أن أجّل الكراما  
وصاحبه الشاعر أجابه، لأن ابن بطة لا يحسن الشعر، وصاحبه شاعرٌ وتلميذٌ بارٌّ به ويعرف فقهه، فقال له ابن بطة: أجبه عني، فقال:

أنت إن كنت لا عدّمتك ترعى      لي حقاً ونظهر الإغظاما  
فلك الفضل في التقدّم والعلم      ولسنا نريدُ منك احتشاما  
فاعفني الآن من قيامك هذا      أو لأفسأ جزيك بالقيام قياما  
وأنا كارهٌ لذلك جرأ      إن فيه تملقاً وآثاما  
وإذا صحّت الضمان منّا      اكتفينا من أن تُعب الأجماما

وهذا البيت الأخير هو التكمة هنا قال:

كُنَّا وَاثِقٌ بِوُدِّ أَخِيهِ ففيم انزعاجنا وعلامنا ؟  
وهذه هي العبرة التي يجب أن نصل إليها .

وقد كان لنا صديق في دمشق من أصحاب المكتبة العربية الأعجمية هو حمدي عبيد ، وله أحمد وتوفيق من إخوانه وكانوا من الأفاضل ، قد ماتوا جميعاً ، وأحدهم كان أقرب للدعوة السلفية ، له رسالة صغيرة في الأحاديث الصحيحة استخرجها من «صحيح البخاري» حدثني مرة قال :

«دُعينا إلى حفل من حفلات الكبار ، فأجلسوني في الصف الثاني ، ثم بدأ الرؤوس يدخلون ، الآن يأتي الأمير الفلاني ، دخل فقمنا له ، بعد قليل : الآن يأتي الباشا الفلاني ، قال : فدخل فقمنا له ، وهكذا حتى قال : ما شعرتُ بنفسِي إلا أني قائمٌ قاعدٌ ، كأن تحتي نابضٌ» .

وهذا في الحقيقة نفاقٌ اجتماعي ، من باب السياسة والمداراة ، تصنع باسم الاستحباب .

نعم القيامٌ نفاقٌ اجتماعيٌ ، وليس هو من باب الإكرام كما يزعمون ، بدليل أن المسلم الصالح ، الدين ، إذا دخل المجلس ، لا أحد يقوم له ، ولا أحد يأبه له ، على العكس من ذلك إذا كان هناك شخصٌ وحيه ، وقد يكون من فساق القوم ، فتجد الناس يقومون له قياماً .

إيش هذا القيام ؟ هذه عادةٌ ، يقولون : من باب الإكرام ، لماذا إذاً لا تكون هذه العادة شاملة لكل مسلم ، سواء كان ذا جاه أو ليس كذلك ؟ .  
إذاً هذه ليست وسيلة إكرام ، بل وسيلة رياء ونفاق .

ففي أيّ مجتمع شاع فيه التفاف بكل أشكاله، وأنواعه، وأساليبه، تشيع فيه مثل هذه الوسيلة، ثم تسمى عادةً من أجل الإكرام والاحترام.  
ثم هناك أمر ثانٍ:

حينما تسري هذه العادة في مجتمع ما، وهو ليس بالأمر الواجب اتفاقاً، فإنه إذا قيل: هو أدبٌ، فلا أحد يقول: إنه واجبٌ، بل لا أحد يقول: إنها سنة مؤكدةٌ، وأكثر ما يمكن أن يقال: إنها سنة مستحبة من باب إكرام القادم، والمسلم يجب عليه أن يفرق بين ما هو واجبٌ، وما هو مستحبٌ، أو ما هو فرضٌ أو سنة، والتفريق يكون:

بعدم الاهتمام بما هو مستحبٌ كما نهتمُّ بما هو واجبٌ، أقول: فإذا سرت هذه العادة في مجتمع ما، ثم لم يقم أحد الحاضرين يوماً لهذا الداخل، ماذا يصير في نفس القادم، لاشك أنها تغلي وتثور، وذلك لأننا عودناه على هذا القيام الذي لم يجر عمل العصر الأول، ومن ثم أوقعناه بمخالفة النبي ﷺ في قوله:

«من أحب أن يتمثل له الناس قياماً فليتبوأ مقعده من النار».

إن اعتيادنا لهذه العادة، يفتح لنا باباً للإيقاع الحبين لها أن يتبوأوا مقاعدهم في جهنم، لأنهم سوف ينكرون على الذي لا يقوم أشدّ إنكار، وهذا لا بد لما لاحظناه من حوادث، ووقائع كثيرة، وإن أنسى فلن أنسى لما كنت تلميذاً في المدرسة الابتدائية وكان المعلم في الصف متخصصاً في تدريس اللغة العربية، والتاريخ الإسلامي، وكان إذا دخل الصف يكون طالبٌ يقول للطلاب: تهياًوا وهذا إشعار بأن المعلم قادمٌ، فإذا دخل قام الجميع له. ويكون أحياناً نزاع بين أحد الطلبة والمعلم، فإذا ما قاموا للأستاذ يبدأ الطالب بالاختباء وراء الطلاب، فيبدأ الأستاذ بالتناول - هكذا ومثل الشيخ -

حتى يراه، فوالله لا زال؟ أذكر منظر الأستاذ وهو يضربه بيده وبرجله،  
لماذا...؟! لأنه فقط لم يقم للمعلم.

وشوقي ماذا يقول:

قم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون نبياً<sup>(١)</sup>.

فالشاهد: أن اتخذ هذه الوسيلة للإكرام كما يزعمون لها آثار سيئة جداً في المجتمع، وهذه بعض تلك الآثار، تطبع كثير من المسلمين على حب القيام، فإذا وقعوا في تلك المحبة هددهم عليه السلام: «فليتبوأ مقعده من النار» ومن هنا يبدو لي فقه دقيق<sup>٢</sup> لمعاوية رضي الله عنه في هذا الحديث، وذلك لأن هذا الحديث عند عامة العلماء، والشرح، إنما يستدلون به على تحريم حب الدخول أن يقوم الناس له، وكفى.

بينما معاوية رضي الله عنه لفت النظر لأن الحديث يدل على أن الجالسين لا ينبغي لهم أن يقوموا للدخول، مع أن ظاهر الحديث كما يقول الجمهور: ينهى الدخول أن يحب القيام له، كما هو في «سنن الترمذي» وغيره: «من أحب أن يتمثل له الناس قياماً...» الحديث.

وفقه رضي الله عنه هو ما ذكرناه آنفاً كأنه يقول بلسان الحال: أنت حينما قمت لي إكراماً واحتراماً وتعظيماً فستطعني بعد ذلك هذه على حبي للقيام، وسيأتي يوماً إذا لم تقم لي وقعت بالوعيد المذكور في الحديث السابق.

---

(١) هكذا قال الشيخ - رحمه الله - وصححه الجلوس بأنه قال: «كاد المعلم أن يكون رسولا» فضحك الشيخ لذلك وقال «أحسنت»، وهذا لأن الشيخ - رحمه الله - لم يكن شاعراً. ولا كان يحفظ الشعر.

والمقصود، أنه لا ينبغي للناس أن يتخذوا هذه الوسيلة للإكرام والاحترام من باب سدِّ الذريعة.

وأخيراً أقول كما بدأنا المجلس:

كلُّ خيرٍ في اتباعٍ من سلفٍ وكلُّ شرٍّ في ابتداعٍ من خلفٍ  
وللحديثِ بسطٌ وشرحٌ وليس هناك حاجة للإفاضة بأكثر من هذا الآن أهـ.  
وفي كلام الشيخ تصرفٌ يسيرٌ مني، وحذفٌ للمكرّر.

هذا وسيأتي معنا ذكر جماعةٍ ممن رأوا تحريم القيام؛ في الفصل الأخير بإذن الله.



## الفصل الثاني

(وهو في ذكر أدلة من أبحاث القيام).

احتج من رأى القيام من العلماء ببعض الأحاديث القولية ووقائع من السيرة النبوية الصحيحة قد تفيد جواز القيام للغير، مع أخبار عامة في إكرام الناس والإحسان إليهم مع ما ورد في ذلك من أقوال وأخبار عن التابعين ومن بعدهم. وأنا أذكر لك ما وقفت عليه من ذلك بإذن الله وحوله.

### الحديث الأول

هو قول النبي ﷺ عن سعد رضي الله عنه:

«قوموا إلى سيدكم فأنزلوه».

قال العلامة الألباني - رحمه الله تعالى -:

«أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/٤٠٨-٤١١)، والإمام أحمد (٦/

٤١-٤٢) - والسياق له -، وابن سعد (٣/٤٢١-٤٢٣)، وابن حبان (٦٩٨٩-

الإحسان) عن محمد بن عمرو عن أبيه علقمة بن وقاس قال: أخبرني عائشة قالت:

«خرجت يوم الخندق أقفوا ثار الناس؛ قالت: فسمعتُ ونيد الأرض ورائي؛

يعني: حس الأرض. قالت: فالتفت؛ فإذا أنا بسعد بن معاذ ومعه ابن أخيه

الحارث ابن أوس يحمل مجنه. قالت: فجلست إلى الأرض، فمرَّ سعد وعليه درع من

حديد قد خرجت منها أطرافه، فأنا أتخوف على أطراف سعد. قالت: فمر وهو

يرتجز ويقول:

كَبْتُ قَلِيلًا لَيْدُ رِيكِ الْهَيْجَا حَمَلٍ مَا أَحْسَنَ الْمَوْتَ إِذَا حَانَ الْأَجَلُ

قالت: ففقت، فافتحمت حديقة؛ فإذا فيها نفر من المسلمين، وإذا فيهم عمر ابن الخطاب، وفيهم رجل عليه سبغة له سيعني: مغفراً -، فقال عمر: ما جاء بك؟ لعمرى والله إنك لجرئة! وما يؤمنك أن يكون بلاءٌ أو يكون تحوُّزٌ؟ قالت: فما زال يلومني حتى تمنيت أن الأرض انشقت لي ساعتئذ فدخلت فيها! قالت: فرفع الرجل السبغة عن وجهه؛ فإذا طلحة بن عبيد الله، فقال: يا عمر! إنك قد أكثرت منذ اليوم، وأين التحوُّز أو الفرار إلا إلى الله ﷻ؟ قالت: ويرمي سعداً رجل من المشركين من قرش يقال له: ابن العرقه - بسهم له، فقال له: خذها وأنا ابن العرقه. فأصاب أكحله فقطعه، فدعا الله ﷻ سعداً، فقال:

اللهم! لا تمتني حتى تقرَّ عيني من قرينة.

قالت: وكانوا حلفاء موالية في جاهلية. قالت: فرقى كلمه - أي: جرحه -، وبعث الله ﷻ الريح على المشركين، فكفى الله المؤمنين القتال، وكان الله قوياً عزيزاً، فلحق أبو سفيان ومن معه بهامة، ولحق عيينة بن بدر ومن معه بنجد، ورجعت بنو قريظة فتحصنوا في صياصيمهم. ورجع رسول الله ﷺ إلى المدينة، فوضع السلاح، وأمر بقبة من آدم فضربت على سعد في المسجد.

قالت: فجاء جبريل الطيب ﷺ على ثناباه لنقع لغبار، فقال: أوقد وضعت السلاح؟! والله ما وضعت الملائكة بعد السلاح، أخرج إلى بني قريظة فقاتلهم.

قالت: فلبس رسول الله ﷺ لأمته، وأذن في الناس بالرحيل أن يخرجوا، فخرج رسول الله ﷻ، فمرَّ على بني غنم، وهم جيران المسجد حوله، فقال:

«من ربكم؟». قالوا: مربنا دحية الكلبي؛ وكان دحية الكلبي تشبه لحية  
وسنّه ووجهه جبريل عليه السلام. فقالت: فأتاهم رسول الله ﷺ، فحاصرهم خمسا  
وعشرين ليلة، فلما اشتد حصرهم واشتد البلاء؛ قيل لهم: انزلوا على حكم رسول  
الله ﷺ، فاستشاروا أبا لبابه بن عبد المنذر، فأشار إليهم أنه الذبح. قالوا:  
ننزل على حكم سعد بن معاذ.

فقال رسول الله ﷺ: «انزلوا على حكم سعد بن معاذ» فنزلوا، وبعث رسول الله  
ﷺ إلى سعد بن معاذ، فأتى به على حمار عليه إكاف من ليف، وقد حمل عليه،  
فقالوا: يا أبا عمرو، حلفاؤك ومواليك وأهل النكابة قد علمت، فلم يرجع إليهم شيئا،  
ولا يلتفت إليهم حتى إذا من دنا دورهم؛ التفت إلى قومه، فقال: قد آن لي أن لأبالي  
في الله لومة لائم. قال: قال أبو سعيد: فلما طلع على رسول الله ﷺ قال:

«قوموا إلى سيدكم» الحديث. قال رسول الله ﷺ: «أحكم فيهم»، قال سعد:  
فلاني أحكم أن تقتل مقاتلهم، وتسبى ذراريهم، وتقسّم أموالهم. فقال رسول الله ﷺ:  
«لقد حكمت بحكم الله ﷻ وحكم رسوله». قالت: ثم دعا سعد؛ قال: اللهم إن  
كنت أبقيت على نبيك ﷺ من حرب قريش شيئا؛ فأبقني لهم. وإن كنت قطعت  
الحرب بينه وبينهم؛ فأقبضني إليك.

قالت: فأنفجر كفه، وكان قد برئ حتى ما يرى منه إلا مثل الخرص.

ورجع إلى قبه التي ضرب عليه رسول الله ﷺ، قالت عائشة: فحضره رسول  
الله ﷺ وأبو بكر وعمر. قالت: فوالذي نفس محمد بيده؛ إني لأعرف بكاء عمر من  
بكاء أبي بكر وأنا في حجرتي، وكانوا كما قال الله ﷻ: «رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ» قال

علقة: قلت: أي أمه! فكيف كان رسول الله ﷺ يصنع؟ قالت: كانت عينيه لا تدمع على أحد. ولكنه كان إذا وجد: فإنما هو آخذٌ بلحيته.

قلت: وهذا إسناد حسن. «أه»<sup>(١)</sup>

والحديث أخرجه الإمام أحمد في (١٤١/٦-١٤٢) و(٢٢/٣) و(٧١/٣).

وقد حسنه الحافظ في «فتح الباري» (٣١٩/١٢-٣٢٠) وقال الهيثمي في «المجمع» (١٢٨/٦):

«رواه أحمد وفيه محمد بن عمرو بن علقمة وهو حسن الحديث وبقية رجاله ثقات»

وأخرجه من طريق أخرى البخاري (٣١٧/١٢-٣١٨/٣٦٢) و(٤١٢١) و(٣٠٤٣) ومسلم (١٦٠/٥) (١٨٦٨). كل في «صحيحه».

وأخرجه أبو داود في «سننه» (٨٤/١٤-٨٦/٥٢٠٤) و(٥٢٠٥).

وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤٢٤/٣-٤٢٥).

وأبو يعلى في «مسنده» (٤٠٥/٢-٤٠٦/١١٨٨).

والنسائي في «السنن الكبرى» (٦٢/٥-٦٣/٨٢٢٢ و٨٢٢٣).

والبيهقي في «السنن» (٥٧/٦-٥٨) و(٩٦/٩-٩٧) و«شعب الإيمان»

(٤٦٦/٦ و٨٩٢٥ و٨٩٢٦) وفي «دلائل النبوة» (١٨/٤) وفي «الآداب» (ص/٩٧ رقم:

٢٩٢ و٢٩٣) و«المدخل» (٣٩٧-٣٩٨/٧٠٧).

---

(١) «الصحيحة» (١٤٣/١-١٤٦) حديث ٦٧ المعارف.

وأخرجه البخاريُّ في «الأدب» (٩٤٥/٢) وسعيد بن منصور في «سننه» وأبو نعيم في «الحلية» (١٧١/٣)، والبغويُّ في «شرح السنة» (٢٧١٨/١٢)، والطبرانيُّ في «الكبير» (٥٣٢٣/٦/٦)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (٩٩٣/١٠٧/٢١)، وأخرجه الطحاويُّ في «مشكل الآثار» (١٥٢/٣-١٥٣/١١٢١)، والسمعانيُّ في «أدب الإملاء» (ص/١٣٧-١٣٨)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢٧٨/١-٢٧٩/٢٧٩ و٣٠٤ و٣٠٥)، و(٢٧٣/١-٢٧٤/٢٩٦)، والنووي في «الترخيص في الإكرام» (ص/٢٩-٣٥)، والسبكيُّ في «الطبقات الشافعية الكبرى» (١٦٣/٨-١٦٤).  
قال النووي — رحمه الله —:

«هذا حديثٌ صحيحٌ متفقٌ على صحته أخرجه هؤلاء الأئمةُ الأعلام، أعني البخاري ومسلم وأبا داود والنسائي في كتبهم بالأسانيد التي ذكرتها، ورويناه بأسانيد كثيرة في غير هذه الكتب» أهـ.

قال: «وقد احتج به العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم على القيام بهذا الحديث فمن احتج به أبو داود في «سننه» (٨٤/١٤) فترجم له: «باب ما جاء في القيام» ومن احتج به الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج، وأبو نصر بشر بن الحارث الحافي الزاهد، وأبو بكر بن أبي عاصم، والإمام أبو سليمان الخطابي، والإمامان الحافظان المجمع على تحريتهما وإتقانهما أبو بكر البيهقي والخطيب البغدادي وأبو أحمد البغوي والحافظ أبو موسى الأصبهاني وآخرون لا يحصون» أهـ<sup>(١)</sup>.

(١) «الترخيص في الإكرام» (ص/٣٥-٣٦).

قلتُ: احتجَّ به عامةُ القائلين بإباحةِ القيام المذكور بل ويذكرون عن الإمام مسلم - رحمه الله - صاحب «الصحیح» - رحمه الله - أنه قال:

«لَا أَعْلَمُ فِي قِيَامِ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ حَدِيثًا أَصَحَّ مِنْ هَذَا؛ قَالَ: وَهَذَا الْقِيَامُ عَلَى وَجْهِ الْبِرِّ لَا عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ».

رواه عنه البيهقي في «المدخل» (ص/٣٩٨ رقم: ٧٠٨) والحافظُ الأصبهاني كما في «الترخيص في الإكرام» (ص/٣٦) والسمعاني في «أدب الإملاء» (ص/١٣٨).

وبه احتجَّ الخطيبُ في «الجامع لأدب الراوي» (١/٢٨٠) وروى فيه عن أبي نصر بشر بن الحارث أنه قال: «هذا القيامُ على طريقِ المودة، فأما على الطريقِ الكبير فهو مكروهٌ».

وبوّبَ عليه البيهقيُّ «الشعب» (٦/٤٦٦) فقال: «بابُ في قيامِ المرءِ لصاحبه على وجهِ الإكرامِ والبرِّ». وبنحوه في «الأدب» (ص/٩٧) و«المدخل» (ص/٣٩٧).

وبهذا يقول الطحاوي - رحمه الله - في «المشكل» (٣/١٥٥-١٥٦)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (ص/١٣٧)، والطبري في «تهذيب الآثار» (١/٢٨٤-عمر ابن الخطاب-)، والخطابي في «المعالم» (٤/١٤٤)، وابن عبد البر في «مجهة المجالس» (١/٣٨٧)، والبغوي في «شرح السنة» (١١/٩٢-٩٣) و(١٢/٢٩٥)، وعياض في «إكمال المعلم» (٨/٢٨٢)، وابن قدامة في «مختصر منهاج القاصدين» (ص/٢٩٤)، والغزالي في «الإحياء» (٧/٢٢٨ إتحاف)، والحافظ في «الفتح» (١٢/٣١٩) و(٨/٤٦٧)، وابن بطال في «شرح البخاري» (٩/٤٧)، وجماعة كثيرةٌ من أهل العلم والمعرفة كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

ومن ثمَّ ثبتَ فعلُ ذلك عن جماعةٍ من أهل العلم، فقد أخرج أبو بكر الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٣/١٩٦-١٩٧/٨٣٩) عن كعب العتيبي قال:

«كُنَّا على باب أبي دلفٍ خلقٌ كثيرٌ من الشعراء يعدُّنا بأموالهم من الكرخ وأعمالنا، فلما أتته الأموال؛ أمرَ بصَّيَّها على الأنطاع، وأجلسنا حوله، ثمَّ تقلد سيفه، ثم خرج علينا، فسلم علينا، فقمنا إليه، فأقسم علينا بالجلوس، فجلسنا، ثم اتكأ على قائم سيفه، ثم أنشأ يقول:

أَلَا أَيُّهَا الزُّوَّارُ لَا يَدَ عِنْدَكُمْ      أَيَادِيكُمْ عِنْدِي أَجِيلٌ وَأَكْبَرُ  
وَأَنْ كُنْتُمْ أَفْرَدْتُمْونِي لِلرَّجَاءِ      فَشُكْرِي لَكُمْ مِنْ شُكْرِكُمْ لِي أَكْثَرُ  
وَأَتَيْتِي لِلْمَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَوْضِعٌ      يَنَالُ الرِّضَى عِنْدِي وَعِرْضِي مُؤَفَّرُ  
فَمَا حَكَمَ الزُّوَّارُ فِيهِ تَحْكُمُوا      فَكُلُّهُمْ عِنْدِي أَمِيرٌ مُؤَمَّرُ  
كَفَانِي مِنْ مَالِي دِلَاصٌ وَسَائِجٌ      وَأَبْيَضٌ مِنْ صَافِي الْحَدِيدِ وَمُفَفَّرُ  
ثُمَّ أَمَرَ بِنَهَبِ تِلْكَ الْأَمْوَالِ، فَأَخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِّنَّا عَلَى قَدْرِ طَاقَتِهِ».

قال شيخنا مشهور بن حسن حفظه الله:-

«وأخرجه ابن عساكر» في «تاريخ دمشق» (١٤/ق ٣٤٨) من طريق الدينوري، وأخرجه في (١٤/ق ٣٤٩) من طريق أحمد بن محمد البغدادى كاتب ميمون بن وصيف حدثني أبي... وذكر نحوه».

وقال الطبري - رحمه الله - في «تهذيب الآثار» (١/٢٨٦) - عمر بن الخطاب -  
(٢٦٠٤): «حدثني محمد بن خالد بن خدّاش الأزدي، حدثني أبي، عن جابر بن

زيد، عن ابن عون قال: كان المهلب بن أبي صفرة يربنا ونحن غلمان في الكتاب، فيقوم ويقوم الناس سماًطين، فيمر رجل جميل ويمر بنوه من بعده.

والخبر ذكره ابن بطال في «شرح البخاري» (٤٣/٩).

وقال عمر بن داود العماني:

«حضرتُ باب أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب في يوم من أيامه، وقد حضر بابه وجوهُ البلد وقضاؤه، ونحن ننتظرُ خروجه، فلما بصرنا به قمنا، فأنكر أبو العباس قيامنا، فلما جلس أنشدنا:

«فَلَمَّا بَصُرْنَا بِهِ مُقِيلًا حَلَّلْنَا الْحَبَى وَابْتَدَرْنَا الْقِيَامَا  
فَلَا تُشْكِرَنَّ قِيَامِي لَهُ فَإِنَّ الْكَرِيمَ يُحِلُّ الْكَرَامَا»

أخرجه الخطيب في «الجامع لأدب الراوي» (٢٨١/١-٢٨٢/٣٠٨)، وأخرج نحوه في «تاريخ بغداد» (٢٨٨/٦-٢٨٩) عن الحسين بن أحمد الكاتب قال: ثنا نبطويه قال: كنت عند المبرد فمر به إسماعيل بن إسحاق القاضي فوثب إليه وقبل يده وأنشد: ثم ذكر الأبيات المتقدمة، ورواها من طريقه السمعاني في «أدب الإمام» (ص/١٣٨)، وذكر هذه الأبيات بدون القصة السلمي في «آداب الصحبة» كما في «الترخيص في الإكرام» (ص/٤٧) للنووي - رحمه الله -.

— الحديث الثاني —

قال أبو أمامة الباهلي رضي الله عنه: قال النبي ﷺ:

«يَقُومُ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ، إِلَّا بَنِي هَاشِمٍ، فَإِنَّهُمْ لَا يَقُومُونَ لِأَحَدٍ».



قال شيخنا العلامة محمد ناصر الدين - رحمه الله - :

« رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٢٨٩/٧٩٤٦) ، وأبو جعفر الرازي في «سنة مجالس من الأسالي» (٢/٢٣٢) . قال الهيثمي في «المجمع» (٨/٤٠) : « رواه الطبراني وفيه جعفر بن الزبير وهو متروك » ؛ قلت : بل هو كذاب وضاع ، وقد كذبه شعبة وقال : « وضع على رسول الله ﷺ أربع مئة حديث » ؛

ثم وجدت له طريقاً أخرى لا تقوم بها حجة رواها ابن قتيبة في «كتاب العرب» (ص/٢٩٢) «أهـ» .

من «الضعيفة» (١/٥٢٠/٣٤٥) وقد حكم عليه شيخنا - رحمه الله - «بالوضع والكذب» .

قلت : والحديث أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/١٠٢) ترجمة : ٢٤٨٥ علمية من طريق جعفر هذا . وعزاه له الهندي في «كنز العمال» (١٢/٤٣/٣٣٩١٥) ، وعزاه الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (٤/١٤٠/٤١٧٣ المعرفة) لأبي يعلى الموصلي في «مسنده» ولم أجده فيه .

وذكره البوصيري في «إتحاف السادة المهرة» (٩/٢٩٧/٧٨٠١) ، ثم قال :

« رواه أبو يعلى الموصلي بسندٍ ضعيفٍ لضعف جعفر الرازي » أهـ .

وهذا قصور في الجرح كما تقدم من كلام الألباني - رحمه الله - فإنه قد رُمي بالوضع والكذب . بل نقل ابن الجوزي - رحمه الله - الإجماع على أنه متروك .

والحديث أخرجه الخطيب - رحمه الله - في «تاريخ بغداد» (٣/٣٠٢) ترجمة : ١٣٩٢ علمية بلفظ آخر وفيه : « لا يقوم الرجل من مجلسه إلا لبني هاشم » .

وذكره الهندي بهذا اللفظ في «كنزه» (٣٣٩١٤/١٢) وعزاه للخطيب - رحمه الله - .

### — الحديث الثالث —

احتج النووي - رحمه الله - في «رسالة القيام» (ص/٣٨) بما أخرجه البخاري ومسلم في حديث توبة كعب بن مالك رضي الله عنه لما قال:

« . فانطلقت إلى رسول الله ﷺ حتى دخلت المسجد ، فإذا برسول الله ﷺ جالسٌ وحوله الناسُ ، فقام إلي طلحة بن عبيد الله يهرول ، حتى صافحني وهنأني ، والله ما قام إلي رجل من المهاجرين غيره ولا أنساها لطلحة » .

رواه البخاري في «المغازي» (٨/٤٥٢-٤٥٤/٤٤١٨) ومسلم في «التوبة» (٤/٢١٢٨) وغيرهما . قال الحافظ في «الفتح» (١٢/٣٢٠-٣٢١): «احتج النووي أيضاً بقيام طلحة لكعب بن مالك وأجاب ابن الحاج<sup>(١)</sup> : بأن طلحة إنما قام لتهنئته ومصافحته ، ولذلك لم يحتج به البخاري للقيام وإنما أوردته في «المصافحة» ولو كان قيامه محل النزاع لما انفرد به ، فلم ينقل أن النبي ﷺ قام له ولا أمر به ، ولا فعله أحد ممن حضر ، وإنما انفرد طلحة لقوة المودة بينهما على ما جرت به العادة أن التهنئة واليشارة ونحو ذلك على قدر المودة والخالطة بخلاف السلام فإنه مشروع على من عرفت ومن لم تعرف ، والتفاوت في المودة يقع بسبب التفاوت في الحقوق وهو أمر معهود قلت (أي الحافظ ابن حجر) : ويحتمل أن يكون من كان لكعب عنده من المودة مثل ما عند طلحة لم يطلع على وقوع الرضا عن كعب وأطلع عليه طلحة . لأن ذلك عقب منع

(١) في «المدخل» (١/١٨٩-١٩٠) وانظر منه (٢/٣٣٠-٣٣١) ونبهوه في «تحفة الأحوذني» (٨/٢٥-٢٦) .

الناس من كلامه مطلقاً وفي قول كعب: "لم يقيم لي من المهاجرين غيره". إشارة إلى أنه قام إليه غيره من الأنصار ثم قال ابن الحاج:

"وإذا حُمِلَ فَعُلْ طلحة على محل النزاع لزم أن يكون من حضر من المهاجرين قد ترك المندوب ولا يظن بهم ذلك" أه<sup>(١)</sup>.

## — الحديث الرابع —

احتجوا بحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت:

"ما رأيتُ أحداً أشبه سمتاً ودلاً وهدياً برسول الله ﷺ من فاطمة بنت محمد ﷺ قالت: وكانت إذا دخلت على النبي ﷺ قام إليها فقبلها وأجلسها في مجلسه، وكان النبي ﷺ إذا دخل عليها قامت من مجلسها فقبلته وأجلسته في مجلسها".

ذكره البيهقي - رحمه الله - في "الآداب" (ص/ ٩٨ رقم: ٢٩٥) واحتج به على القيام للغير وبوب عليه: "باب قيام الرجل لأخيه على وجه الإكرام"، وكذلك فعل في "الشعب" (٦/ ٤٦٧/ ٨٩٢٧). والحديث أخرجه أبو داود في "سننه" (١٤/ ٨٦- ٨٧/ ٥٢٠٦)، والترمذي (١٠/ ٢٨١- ٢٨٢/ ٣٨٨١)، والنسائي في "الكبرى" (٥/ ٨٣٦٩/ ٩٦). قال الترمذي (١٠/ ٢٨٢ تحفة): "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن عائشة".

قال ابن مفلح في "الآداب" (١/ ٤٣٧): "إسناده صحيح". والحديث صحيحه حافظ الشام - رحمه الله - في "صحيح سنن أبي داود" (٥٢١٧) والترمذي

---

(١) وانظر كلام النووي - رحمه الله - في "شرح مسلم" (١٧/ ١٠١) وقارن بـ "إكمال المعلم" (٨/ ٢٨٢) ليعياض. وما سبق (ص/ ٥٣- ٥٤) من كلام العلامة ابن باز رحمه الله تعالى.

(٤١٤٦)، وقد أخرجه باختصار، بحشل - رحمه الله - في «تاريخ واسط» (٥٥/ط: عالم الكتب).

قلت: وقد أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٤٧/٢ و ٩١٧)، والتسائي في «السنن» (٢٦٤)، والنووي في «الترخيص» (ص/٤٠-٤١)، ثم قال - رحمه الله -:

«وهذا الحديث من أصح الأدلة في المسألة» وقال الحافظ في «الفتح» (٣٢١/١٢) الفكر: «احتج النووي بحديث عائشة في حق فاطمة، وأجاب عنه ابن الحاج (١) باحتمال أن يكون القيام لها، لأجل إجلالها في مكانة إكرامها لها، لا على وجه القيام المنازع فيه» أمه.

وينحوه في «عون المعبود» (٨٧/١٤)، و«تحفة الأحوذني» (٢٥/٨).

### — الحديث الخامس —

احتجوا بما رواه أبو داود عن عمر بن السائب - رحمه الله - قال:

«بلغني أن رسول الله ﷺ كان جالساً يوماً فأقبل أبوه من الرضاعة فوضع له بعض ثوبه فقعده عليه؛ ثم أقبلت أمه فوضع لها شق ثوبه من جانبه الآخر فجلست عليه، ثم أقبل أخوه من الرضاعة فقام رسول الله ﷺ فأجلسه بين يديه».

كذا رواه - رحمه الله - في «الآداب» من «سننه» (٥١٣٤/٣٧/١٤)، وينحوه في «طبقات ابن سعد» (٩٦، ٧١، ٦٤/١).

---

(١) في «المدخل» (١٧١/١-١٧٢).

قال ابن مفلح - رحمه الله - في «الآداب الشرعية» (١/٤٤٠): «وهذا مرسل جيد» قال المنذري: «بل هو معضل لأن عمر بن السائب يروي عن التابعين»، كذا في «عون المعبود» (٣٧/١٤). والحديث ضعفه شيخنا - رحمه الله - في «ضعيف سنن أبي داود» (ص/٤٢١ رقم: ٥١٤٥)، وأخرج نحوه الحافظ ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (١١٩ رقم: ٢١٢ و٢١٣) ولم يذكر فيه قيامه ﷺ.

### — الحديث السادس —

احتجوا بما أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٢/٥٤٥) عن ابن شهاب قال: «إن أم حكيم بنت الحارث بن هشام كانت تحت عكرمة بن أبي جهل، فأسلمت يوم الفتح بمكة وهرب زوجها من الإسلام حتى قدم اليمن، فارتحلت أم حكيم حتى قدمت عليه اليمن فدعته إلى الإسلام فأسلم، فقدم على رسول الله ﷺ فلما رآه رسول الله ﷺ وثب إليه فرحاً وما عليه رداء حتى بايعه».

قلت: والحديث أخرجه البيهقي - رحمه الله - (١٨٧/٧) من طريقه مرسلًا، وأخرجه من غيرها كما في «المدخل» (ص/٣٩٨ رقم: ٧١١)، وانظر منه (٧١٠)، وأخرجه النووي في «رسالة القيام» (ص/٤٢-٤٣) من طريق مالك - رحمه الله -.

وأخرجه الحاكم في «مستدرک» (٤/٢٦٣-٢٦٤/٥١٠٣ و٥١٠٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/٣٧٢-٣٧٣/١٠٢٠ و١٠٢١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/٣٧٥/٢)، وأخرجه البيهقي أيضًا في «معرفه السنن والآثار» (١٠/١٣٩٨٦).

قال النووي في هذا الحديث والذي قبله:

«وهذا الحديث والذي قبله وإن كانا مرسلين فيصح الاحتجاج بهما في هذه المسألة» أهـ.

وقد احتج بهما البيهقي وغيره كما مضى .

قال أحمد بن المغلس - رحمه الله - :

«قال أبو نصر بشر بن الحارث: إنما كره القيام على طريق الكبر، فأما على طريق المودة فلا؛ فقد قام النبي ﷺ إلى عكرمة بن أبي جهل رضي الله عنه وألقى ثوبه لظئيره، وقال: «قوموا إلى سيدكم...» أهـ.

رواه عنه الخطيب في «الجامع لأدب الراوي» (٢٧٩/١ - ٢٨٠/٢٧٧) وعنه النووي في «رسالة القيام» (ص/٤٦) .

### — الحديث السابع —

قال أبو هريرة - رضي الله عنه وعن أمته - :

«كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يدخل بيتاً قمنا له» أهـ.

وفي رواية قال:

«كان رسول الله ﷺ يجلس معنا في المسجد يحدثنا فإذا قام، قمنا قياماً حتى نراه، وقد دخل بعض بيوت أزواجه» .

أخرجه أبو داود في «سننه» (١٣/٩٢/٤٧٦٥)، والنسائي (٥/٣٣-٣٤ رقم:

٤٧٧٦) .

وقد ضعف سنده الألباني - رحمه الله - في «ضعيف سنن أبي داود» (ص/ ٣٩١).

وأخرجه البيهقي - رحمه الله - في «المدخل» (ص/ ٤٠١ رقم: ٧١٦ و ٧١٧)، و«الشعب» (٦/ ٤٦٧ و ١٩٢٩ و ٨٩٣٠)، والنووي في «رسالة القيام» (ص/ ٤٣-٤٤)؛ وقال: «إسناد هذا الحديث إسنادٌ صحيح».

وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/ ١٥٣-١٤٥/ ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤). واستغرب محققه تصحيح النووي للحديث لأن الحديث من طريق محمد بن هلال ابن أبي هلال يرويه عن والده وليس هو بالمشهور، بل قال الذهبي - رحمه الله -: «لا يعرف».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٤٠) بعد أن عزاه لـ «مسند البزار»: «

هكذا وجدته فيما جمعته وعلله عن محمد بن هلال عن أبيه عن أبي هريرة وهو الظاهر، فإن هلالاً تابعي ثقة أو عن محمد هلال بن أبي هلال عن أبيه عن جده وهو بعيدٌ ورجال البزار ثقات» أهـ.

## — الحديث الثامن —

حديث بشير بن كعب عن رجل من عنزة قال:

«قلت لأبي ذر: هل كان رسول الله ﷺ يصاب فحكم إذا لقيتموه؟ قال:

«ما لقيته قط إلا صافحني، وبعث إلي ذات يوم ولم أكن في أهلي فلما جئت أخبرته أنه أرسل إلي فأتيته وهو على سريرته، فالتزمني فكانت تلك أجود وأجود» أهـ.

رواه أبو داود في «سننه» (١٤/٨٣/٥٢٠٣). وضعفه شيخنا في «ضعيف السنن» (ص/٤٢٥) بالراوي المجهول. وقد رواه النووي في «القيام» (ص/٤٥) ثم قال: «هكذا رواه عن هذا الرجل المجهول، وليس الاعتماد على هذا، وإنما هو شيء يستأنس به ويُضَمُّ إلى ما قبله وبعده» أهـ.

وانظر «ضعيف الترغيب والترهيب» (٢/١٩٩-٢٠٠/١٦٣٠).

## — الحديث التاسع —

قال النووي — رحمه الله — في «رسالة القيام» (ص/٤٥):

«وروى الحافظ أبو موسى الأصفهاني في «الجزء» الذي صنّفه في إباحة القيام — بإسناده إلى عائشة — رضي الله عنها — قالت:

«قدم زيد بن حارثة رضي الله عنه المدينة ورسول الله ﷺ في بيتي، فأتاه فقرع الباب فقام إليه رسول الله ﷺ فاعتقه وقبله» أهـ.

قال النووي: «وفي الاستدلال بهذا نظر»؛

قلت: والحديث رواه الترمذي في «سننه» (٥/٣٧٤/٢٧٤١ عارضة)، وعزاه الهندي في «الكنز» (١٠/٥٦٩-٥٧٠/٣٠٢٦٠ و٣٠٢٦١ و٣٠٢٦٢ و٣٠٢٦٣) لابن عائد، والواقدي، وابن عساكر، وهو في «تاريخ دمشق» (١٩/٣٦٥-٣٦٦ ط: دار الفكر).



ورواه الطحاوي - رحمه الله - في «شرح المعاني» (٤/٢٨١-٢٨٢/٦٩٠٥) بنحوه وفي «مشكل الآثار» (٣/٤١٥/١٣٨٤)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/٤٢٧-٤٢٨)، وضعفه الحافظ الذهبي في «الميزان» (٤/٤٠٦-٤٠٧).

ومثله ما يروى في حق استقباله ﷺ لجعفر بن أبي طالب ﷺ لما رجع من فتح خيبر، وقد قام له، وقبله بين عينيه. رواه عنه ابن حبان - رحمه الله - في «المجروحين» (١/١١٨-١١٩)، و«الثقات» (٢/١٨)، والطبري في «تاريخه» (٣/٥٦-٥٧)، وقد ضعفه الشيخ - رحمه الله - كما في «الصحيحة» (١/٣٠٠-٣٠١ المعارف).

## — الحديث العاشر —

قال واثلة بن الخطاب القرشي ﷺ:

«دخل رجل المسجد والنبي ﷺ وحده فتحرك له النبي ﷺ ف قيل له: يا رسول الله المكان واسع فقال: إن للمؤمن حقاً».

وفي رواية أخرى: «قال: فتزحرج له النبي ﷺ فقال الرجل: يا رسول الله إن في المكان سعة فقال ﷺ: إن للمسلم على المسلم من الحق إذا رآه أخوه أن يتزحرج له» أهـ أخرجه البيهقي - رحمه الله - في «شعب الإيمان» (٦/٤٦٧-٤٦٨/٨٩٣٢ و٨٩٣٣) وفي «المدخل إلى السنن» (ص/٤٠٠ رقم: ٧١٥) و«الآداب» (ص/٩٨ رقم: ٢٩٧)، وأخرجه هنادي في «الزهد» (٢/٤٩٨/١٠٢٥)، وابن قانع كما «الإصابة» (٣/٥٩٠) للحافظ ابن حجر. قال: «وأخرجه أبو بكر بن أبي علي في «الصحابة».

والحديث ضعفه شيخنا - رحمه الله - كما في «المشكاة» (٦/٤٧٠٦).

أقول: تمسك بهذه الأحاديث جماعة من أهل العلم ورأوا أنها تُبيح القيام للدخيل على وجه التكريم والأدب.

وقد جمع النووي أكثرها في رسالة خاصة انتصر فيها للقول بجواز القيام وسماها بـ:

«كتاب الترخيص في الإكرام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام، على جهة البر والتوقير والاحترام، لا على الرياء والإعظام»<sup>(١)</sup>

ودان بهذا - رحمه الله - في سائر كتبه وكان في أكثرها يحيل على هذه الرسالة.

كما في شرحه على صحيح مسلم «(١٧/١٠١) و(١٢/٩٣)، وكتاب «الأذكار» (ص/٢٣٨-٢٣٩).

وقال - رحمه الله - في «التيان في آداب حملة القرآن» (ص/١٠١-١٠٠ ط: الكتاب العربي):

«وَأَذَا وَرَدَ عَلَى الْقَارِئِ مَنْ فِيهِ فَضِيلَةٌ مِنْ عِلْمٍ أَوْ صَالِحٍ أَوْ شَرَفٍ، أَوْ سِنَّ مَعَ صِيَانَةٍ، أَوْ لَهُ حُرْمَةٌ بَوْلَايَةٍ أَوْ وَلَادَةٌ أَوْ غَيْرُهُمَا، فَلَا بَأْسَ بِالْقِيَامِ لَهُ عَلَى سَبِيلِ الْاحْتِرَامِ وَالْإِكْرَامِ، لَا لِلرِّيَاءِ وَالْإِعْظَامِ، بَلْ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ. وَقَدْ ثَبَتَ الْقِيَامُ لِلْإِكْرَامِ مِنْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِعْلِ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَحَضْرَتِهِ وَيَأْمُرُهُ، وَمِنْ فِعْلِ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَقَدْ جَمَعْتُ جُزْءًا فِي الْقِيَامِ، وَذَكَرْتُ فِيهِ الْأَحَادِيثَ وَالْآثَارَ الْوَارِدَةَ بِاسْتِحْبَابِهِ وَالنَّهْيِ عَنْهُ، وَبَيَّنْتُ فِيهِ ضَعْفَ الضَّعِيفِ مِنْهَا وَصِحَّةَ الصَّحِيحِ، وَالْجَوَابَ عَمَّا يُتَوَهَّمُ مِنْهُ النَّهْيُ وَلَيْسَ فِيهِ نَهْيٌ، وَأَوْضَحْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى،

(١) طبعت في بيروت بتحقيق كيلاني محمد خليفة.

فمن شكَّ في شيءٍ من أحاديثه فليطأ لعه يحد ما يزول به شكُّه إن شاء الله تعالى أهـ.

وبهذا يقول جماعاتٌ من أهل العلم قبله وبعده؛ وقد صنَّف الحافظُ الأصفهاني جزءاً مستقلاً في إباحة ذلك كما مضى، وبه يقول البيهقي، والطحاوي، وغيرهما.  
قال الحافظ ابن عبد البر - رحمه الله -:

«ومذهب الحديثين أنه جائزٌ للرجل أن يكرم القاصد إليه، إذا كان كريم قوم، أو يرضى بذلك منهم» أهـ.

كذا في «بهجة المجالس» (١/٢٧٤) ونقله عنه ابن مفلح في «آداب الشرعية» (١/٤٣٩).

وقال الخطابي في «معالم السنن» (٤/١٤٤):

«قيامُ المرؤوس للرئيس الفاضل، والولي العادل، وقيامُ المتعلم للعالم، مستحبٌ غيرُ مكروه؛ وإنما جاءت الكراهة فيمن كان بخلاف أهل هذه الصفات ومعنى «من أحب أن يستجم له الرجال قياماً أو صفواً» هو أن يأمرهم بذلك ويلزمه إياهم على مذهب الكبر والتخوة».

ونقله بنحوه البغوي في «شرح السنة» (١١/٩٢-٩٣) و(١٢/٢٩٥).

ورواه عنهما النووي - رحمه الله - في «رسالة القيام» (ص ٣٦-٣٧).

وقال: المعافى بن زكريا النهرواني في «الجلس الصالح» (٢/٨ ط: عالم الكتب):

«وقد ذكر استعمال القيام والمصافحة عن بعض السلف وليس عندى  
بمحظورين، أولاً أحد من أهل القدوة حرّم ذلك<sup>(١)</sup> غير أنّ الأخذ بما أدّب به الرسول  
ﷺ أمّه أولى بذوي الألباب، وأليق بوجه الحق والصواب» أهـ.

وقال الكفّاني - رحمه الله - في «التراتب الإداري» (٢٨٦/٢ - ٢٨٧):

«وفي منسك ابن معلى السبتي، حين تكلم على مسألة القيام للدخول وساق  
حديث سعد، وقوله عليه السلام للصحابّة: «قوموا إلى سيدكم» أو: «إلى حبركم» ما نصّه:  
«فالحبر: العالم فإن كانت هذه اللفظة محفوظة فهي نص في القيام للعالم، وهكذا روينا  
هذه اللفظة في السنن» من طريق اللؤلؤي بالحاء غير المعجمة» أهـ.

وللإمام النووي كتاب: «الترخيص في الإكرام بالقيام». وقد باحث فيه ابن الحاج  
الملكي في «المدخل» وانتصر للنووي الشهاب ابن حجر الهيتمي بمؤلف خاص انتهى.

قلت: ورواية «حبركم» هذه لم أعثر عليها كما لم يُشر إليها الحفاظ والأئمة ولم  
يوردها الحفاظ في «الفتح»، على أنّ من عادته إيراد الألفاظ وتبّع الروايات والله أعلم.

وهو الذي قاله الطبري في «تهذيب الآثار» (٢٧٨/١) والخطيب في «الجامع لأدب  
الراوي» (٢٨٠-٢٨١)، واختاره البيهقي في سائر كتبه التي ذكرت في هذه الرسالة،  
والمنذري في «مختصر السنن» (٨٥-٨٦)، وابن العربي - رحمه الله - في «عارضة  
الأحوزي» (٣٨٥/٥ علمية)، والهيتمي في «أشرف الوسائل» (٣٤٠-٣٤١)،  
وابن الجوزي في «زاد المسير» (١٢٧-١٢٨).

(١) إذا أراد - رحمه الله - المصافحة فيّجه، وأمّا إن أراد القيام فقد مرّ معك ما يدفعه وبالله التوفيق.

• وبه يقول المناوي في «فيض القدير» (٤١٦)، وابنُ علان في «دليل الفالحين» (١٣٢/١)، و«فتوحات الربانية» (٤٠٣/٥ - ٤٠٤)، وغيرهم.

كلهم قالوا: بجواز قيام المفضل للفاضل والمتعلم للعالم ولأهل المزية من المسلمين على وجه التكريم والمودة والاحترام.

واتفقوا جميعاً قولاً واحداً على تحريم القيام في الصور التالية:

أولاً: إذا كان هو يُجِبُّ أن يتَّسَلَّ له الناسُ قياماً على وجه التعظيم، ومن قام يعلم ذلك منه فإنه لا يحل له أن يقوم له بالإجماع. نقله علي محفوظ في «الإبداع» (ص/٤١٤).

ثانياً: إذا لم يكن عند القائم أدنى سبب يدفعه للقيام، كعدم معرفته بالداخل على دكانه مثلاً، ولم يكن للداخل مزيد فضل بالعلم والمكانة ونحو ذلك، فإنه لا يحل للأول أن يقوم للثاني، كما في «المدخل» (١٩١/١)، و«الإبداع» (ص/٤١٣).

ثالثاً: إذا كانت صورة القيام هي فعل الأعاجم والملوك الجبابة حيث يقفُ الناس لهم أو على رؤوسهم ريثما يقعدون، ويستمرون له قياماً تعظيماً وتبجيلاً، كما هو الحال في مراسيم استقبال الملوك في هذا الزمان وغيره. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

رابعاً: إذا كان غالباً عليهم وديدناً لهم حتى يتَّخِذَ شعاراً لهم فهو من فعل الأعاجم يقيناً. كما قال ابن كثير في «تفسيره» (٣٤٨/٤)، والهيتمي في «الزواجِر» (٣٤٠/٢)، والحافظ في «الفتح» (٣٢٣/١٢).

خامساً: إذا كان القيام لكافر أو فاسق أو نحوه. كما في «فتوحات الربانية» (٤٠٣/٥)، و«فتاوى العز بن عبد السلام» (ص/٤٠٢ - ٤٠٤/٤١٢).

فهذه هي الصور المجتمع على تحريمها كما يظهر من كلام أهل العلم.

وأما إذا كان عند القائم سببٌ يدفعه للقيام كما قلنا من نحو تكريم ومودة فلا حرج .  
وقد وقفت على آثار وأخبار تدل على هذا سوى ما تقدم في تضاعيف هذا  
الفصل .

قال النووي - رحمه الله - في "رسالة القيام" (ص/٤٦) :

«قال حمادُ بن زيد - رحمه الله - : كُنا عند أيوبَ فجاء يونس - يعني ابن عبيد -  
فقال حمادُ : قوموا السيدكم أو قال : لسيدنا» ، قال : «وعن الإمام أحمد بن حنبل - رحمه  
الله تعالى - أنه أتاه إبراهيم الزهري يُسَلِّمُ عليه ، فلما رآه أحمد وثب قائماً وأكرمه . فلما  
مضى قال له ابنه عبد الله : يا أبتِ أبو إبراهيم شابٌ يعملُ به هذا العملُ ؟ فقال له : يا  
بني لا تعارضني في مثل هذا ، ألا أقومُ إلى ابن عبد الرحمن بن عوف» .

قلت (أي النووي) : أبو إبراهيم هذا اسمه أحمد بن حسين بن إبراهيم بن سعد بن  
إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه <sup>(١)</sup> .

وعن ابن هشام الرافعي قال : «قام وكيع بن الجراح لسفيان الثوري ، فأنكر عليه  
قيامه فقال : أنت كبر عليّ قيامي وأنت حدثني عن عمرو بن دينار عن ابن عباس -  
رضي الله تعالى عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : «لن من إجلال الله تعالى إجلال ذي  
الشيبة المسلم» : فأخذ سفيانُ يده فأجلسه إلى جنبه» <sup>(٢)</sup> .

(١) وانظر نحوه في "تهذيب التهذيب" (٩/٥١٢) و"تذكرة الحفاظ" (٨٠٦) و"غذاء الألباب" (١/٢٧٦) .

(٢) قلت : حديث «لن من إجلال الله ...» أخرجه البخاري - رحمه الله - في «الأدب» (١/٣٥٧) وأبو داود في  
«سننه» (٨/٦٣) و«الأدب» (ص/١٨ رقم : ٤٣) وقد حسنه شيخنا - رحمه الله - في «الصحيح  
الترغيب» (١/٩٨) .

وأنشد أبو النضر العبيّ لنفسه:

عجبتُ من الكريمِ أتاهُ حُرٌّ      فلم يبهض لتعظيمِ اللّقاء  
تقاعدَ عنه عن سفهِ وكبرٍ      وقام يعقب ذاك إلى الخلاء  
رواها عنه السمعانيُّ - رحمه الله - في «أدب الإملاء» (ص/١٣٨) .

وفي هذه الأبيات إفصاحُ منه عن مذهبه في المسألة .

وروى الخليليُّ - رحمه الله - في «الإرشاد» (٣/٩٦٧/ترجمة: ٨٩٤) عن محمود ابن إسحاق القواس قال:

«قام إسماعيل بن أحمد والي خراسان لصالح جزره فقيل له: تقوم لرجل من الغرباء؟ فقال لقائله: يا كلب إنما قمتُ لله ولرسوله فإنّه عالمٌ بأيام رسول الله ﷺ وأخباره»<sup>(١)</sup>

ونقل النووي - رحمه الله - في «رسالة القيام» (ص/٧٤) عن أبي موسى الحافظ أنّه أنشد لبعضهم:

«قيامي والعزیز إليك حقٌّ      وترك الحقّ ما لا يستقيم  
فهل أحدٌ له عقل ولب      ومعرفة يراك فلا يقوم»  
ونقلها عنه العجلونيُّ في «كشف الخفاء» (٢/٢٢١/٢٣٥٠) .

وأخرج الخطيب - رحمه الله - في «تاريخ بغداد» (١٣/٣٤١/ترجمة: ٧٢٩٧ ط: الكتب العلمية) عن أبي بكر بن عياش قال: «مات عمر بن سعيد أخو سفيان؛ فأتيناه

(١) قلت: وهذه شدة في الإنكار، وغلظة وسبّة يُحلُّ عنها منها أراد النصيحة.

نعرية، فإذا المجلس غاصُّ بأهله؛ إذ أقبل أبو حنيفة في جماعةٍ معه، فلما رآه سفيان تحرك من مجلسه ثم قام فاعتقه، وأجلسه في موضعه وقعد بين يديه؛ قال أبو بكر: فاعتظت لذلك. ثم قلتُ (بعد): يا أبا عبد الله؛ رأيتك فعلت شيئاً أنكرته وأنكره أصحابنا عليك. فقال: وما أنكرت من ذلك؟ هذا رجل من أهل العلم بمكان، فلئن لم أقم لعلمه، قمت لسنِّه، وإن لم أقم لسنِّه قمت لفقهه، وإن لم أقم لفقهه قمت لورعه، قال أبو بكر: فأحجمني فلم يكن عندي جواب «أه».

وأخرج الحافظ ابن عساكر - رحمه الله - في «تاريخ دمشق» (١٣١/٥٣ - ١٣٢ ط: دار الفكر) عن أبي يزيد أحمد بن روح القرشي قال:

«كنا عند أحمد بن المعدل إذ دخل محمد بن سليمان الهاشمي فقام إليه ابن المعدل فقال الهاشمي: على مكانك يا أبا الفضل، فأنشأ ابن المعدل يقول:

أقوم إليه إذا بدا لي	وأكرمه وأمنحه السلاما
فلا تعجب لإسراعي إليه	فلن مثله ذخرا لقياما «أه».

«وقال الخليلي الحافظ: أخبرني عثمان بن إسماعيل، حدثنا أبو نعيم بن عدي قال: كان أبو زرعة لا يقوم لأحد، ولا يجلس أحد في مكانه إلا ابن وارة، فإني رأيته يفعل ذلك»<sup>(١)</sup>.

وقال العجلوني - رحمه الله - في «كشف الخفاء» (٢٢١/٢ - ٢٢٢/٢٣٥٠):

«قيامي على الأقدام حق وسعيها للقيام كيف فرد الزمان أكيد  
فقد أمر المختار أنصاره به لسعد الذي قد مات وهو شهيد»<sup>(١)</sup>

(١) كذا في «الأدب الشرعية» (٤٤١/١) لابن مفلح - رحمه الله -.



وروى الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في «معرفة علوم الحديث» وعنه أبو طاهر السلفي في «مقدمته على السنن» (٣٣٦-٣٣٧ مطبوعٌ بآخر معالم السنن) عن أبي بكر محمد بن بكر بن عبد الرزاق المعروف بابن داسة قال:

«كنت يوماً سائراً إلى الأبلّة لألقى أبا داود السجستاني، فجعلت طريقتي على سهل بن عبد الله، فلما دخلت إليه رأيت معي الحبرة، فقال لي: تكتب الحديث؟ فقلت: نعم. وتمضي إلى أبي داود وتسمع منه؟ قلت: نعم، قال: هب أنك أبو داود السجستاني؛ وكتب ما كتب، وجمعت ما جمع، وعشت ما عاش، وصارت الرحلة إليك كما الرحلة إلى أبي داود، لا ينفعك شيء من ذلك أو تعمل به، قال أبو بكر بن داسة، فخرج قلبي كلام الشيخ وتألم سري، فبحثت أبا داود وأنا منكسر فقال لي: مالك؟ فقلت له أذى بشري هذا العجمي، أعني سهلاً، وذكرت ما جرى لي معه، فقال لي أبو داود: قم بنا إليه، فجاء معي إليه، فلما رآه سهلاً قام له قائماً وكان سهلاً لا يقوم لأحد وقبله وأجلسه إلى جنبه وتنحى له من بعض مقعده وتذاكراً» أهـ.

وذكر ابن الجوزي - رحمه الله - في «المناقب» (٦٥-٦٦):

«أن أبا عبيد - رحمه الله - دخل على الإمام أحمد فقام له من مجلسه، فقال: يا أبا عبد الله أليس قد روي أن المرء أحق بمجلسه؟ فقال: بلى يجلس ويجلس فيه من أحب» أهـ.

وروى - رحمه الله - في (ص/١٣٤-١٣٥):

(١) وكان قد زادها - رحمه الله - على آيات حكها النووي في «رسالة القيام» (ص/٧٤).

«أن أبا بكر المرزوي؛ رأى الحجاج بن الشاعر - وكان الحجاج يُكرّم الإمام أحمد ويخدمه - فقام له أبو بكر وقال: سلامٌ عليك يا خادماً الصّديقين» أهـ.  
والخبرُ رواه الحافظ أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٧٣/٩).

وروى ابن الجوزي - رحمه الله - في (ص/١٤٠) عن محمد بن عبد الله الشافعي قال: «لما مات سعيد بن أحمد بن حنبل، جاء إبراهيم الحربي إلى عبد الله بن أحمد، فقام إليه عبد الله؛ فقال: تقوم إلي؟! فقال: لم لأقوم إليك، والله لو رآك أبي لقام إليك. فقال إبراهيم: والله لو رأى ابن عيينة أباك لقام إليه» أهـ.  
قلت: والقصة رواها الخطيب من قبله، كما في «تاريخ بغداد» (٣٠٥٩/٣٣/٦).

(لطيفة)

روى الخطيب - رحمه الله - في «تاريخه» (٢٢٢/٧)، وعنه ابن الجوزي في «المناقب» (ص/٣٥٧) عن علي بن الجهم - رحمه الله - قال:

«وجه إلي أمير المؤمنين المتوكل، فأتيته فقال: يا علي رأيت النبي ﷺ في المنام فممتُ إليه فقال لي: تقومُ إلي وأنت خليفة، فقلت له - أي علي بن الجهم -: أبشريا أمير المؤمنين؛ أما قيامك إليه فقيامك بالسنة، وقد عدك من الخلفاء قال: فسُرّ بذلك» أهـ.  
أقول: والمتوكل خليفة عادل فاضل أصلح الله على يديه وقمع فتنة القول بخلق القرآن فأطفا الله به نيران البدعة وأوقد مصابيح السنة، والحمد لله.

هذا وقد روى الخطيب في «تاريخه» (٣١٨/٣-٣١٩) وعنه ابن الجوزي في «المنظّم» (١٣/٥٦-٥٧/٢٠١٣) عن الأمير إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد قال:

«كنتُ بسمرقند فجلست يوماً للمظالم، وجلس أخِي إسحاق إلى جانبي، إذ دخل أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي؛ فقمْتُ له إجلالاً لعلمه، فلما خرج عاتبي أخِي إسحاق وقال: أنت والي خراسان، يدخل عليك رجل من رعيك فتقوم إليه، وبهذا ذهاب سياستك، قال: فبتُ تلك الليلة وأنا متقسم القلب لذلك، فرأيت النبي ﷺ وقد أخذ بعصدي وقال لي: «يا إسماعيل! ثبت الله مُلكك ومُلك بنيك، بإجلالك محمد بن نصر»، ثم التفت إلى أخِي إسحاق—وكان يقف بجاني—فقال: «ذهب مُلك إسحاق، ومُلك بنيهِ باستخفافه بمحمد بن نصر» أه.

كذلك روى ابن حبان—رحمه الله—في «الثقات» (٦٣/٧-٦٤) عن الأوزاعي—رحمه الله—قال:

«دخلتُ على محمد بن سيرين، فاشترط علينا أن لا نجلس، فسلمنا عليه قياماً ولم نجلس» أه.

وبنحوه رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥٩/٣٥-١٦٠ ط: الفكر) من طريق أبي زرعة الرازي—رحمه الله—في «تاريخه» (٢٦٣/١-٢٦٤).

وقال القزويني—رحمه الله—في «التدوين» (٥٠/٢):

«أنبأنا محمد بن مكي بن أبي الرجاء، ثنا محمد بن أحمد السكري، أنبأ سليمان بن إبراهيم الحافظ—كتابة—، أنبأ أبو سعيد النقاش الحافظ، أنبأ أحمد بن بندار بن إسحاق، ثنا أحمد بن روح أبو الطيب، ثنا محمد بن ماجه القزويني، يقول:

جاء يحيى بن معين يوماً إلى أحمد بن حنبل، فقعده عنده، فمرَّ به الشافعي على بغلته، فقام إليه أحمد فتبعه حتى تغيب عنه، وأبطأ على يحيى، فلما أن جاء قال له يحيى بن معين: يا أبا عبد الله من هذا؟ .

قال: دع ذا؛ إن أردت الفقه فالزم ذنب البغلة! أهـ.

والخبير رواه البيهقي - رحمه الله - في «مناقب الشافعي» (٢/٢٥٢-٢٥٣) بروايات وطرق عدة.

وقال ابن الجوزي في «المنتظم» (٤/٣٢٠-٣٢١ ط: العلمية):

«أبانا أبو القاسم زاهر بن طاهر، قال: أبانا أبو عثمان الصابوني وأبو بكر البيهقي، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم قال: حدثني أبو بكر محمد بن الفضل الفقيه، قال: حدثنا أبو نعيم عبد الملك بن علي، قال: حدثنا صالح ابن علي النوفلي، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي، قال: حدثنا عمر بن المغيرة، عن عطاء بن العجلان، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال:

أسرت الروم عبد الله بن حذافة السهمي صاحب رسول الله ﷺ فقال له الطاغية: تنصروا ولا تقاتلوا أو ألقيتك في النقرة النحاس، قال: ما أفعل. فدعى بنقرة نحاس فملئت زيتاً وأغليت، ودعى رجلاً من المسلمين فعرض عليه النصرانية فأبى، فألقاه في النقرة فإذا بعظامه تلوح، فقال لعبد الله بن حذافة: تنصروا ولا ألقيتك. قال: ما أفعل، فأمر به أن يلقى في النقرة فكتفوه، فبكى، فقالوا: قد جزع وبكى، قال: ردّوه قال: فقال: لا تظنّ أني بكيت جزعاً، ولكن بكيت إذ ليس بي إلا نفس واحدة يفعل بها هذا في سبيل الله ﷻ، كنت أحب أن يكون لي من الأنفس عدد كل شعرة في ثم

تسلط علي فتفعل بي هذا . قال : فأعجب به وأحب أن يطلقه فقال : قبل رأسي وأطلقك قال : ما أفعل ، قال : تنصّر وأزوّجك ابنتي وأقاسمك ملكي . قال : ما أفعل . قال : قبل رأسي وأطلق معك ثمانين من المسلمين . فقال : أمّا هذا فنعم .

فقبل رآه فأطلقه وثمانين معه . فلما قدموا على عمر قام إليه عمر فقبل رأسه فكان أصحاب رسول الله ﷺ يمازحون عبد الله فيقولون : قبل رأس العليج أه .

والقصة المذكورة رواها جمعٌ منهم الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» وأبو العرب في «المن» (ص/ ٣٨٣-٣٨٤) ، والفرازي في «السيرة» (رقم : ٣٥٤) ، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/ ١٤٣) ، وابن الجوزي في «الطبقات عند الممات» (ص/ ٥٣) وأسانيدُها واهية لا تصحّ ، وقد جمع طرقها وبين ضعفها شيخنا مشهور ابن حسن - حفظه الله - في كتابه النافع «قصص لا تثبت» (٣/ ٧٣ وبعد ها) ، ونقل تضعيفها عن شيخ مشايخنا - رحمه الله - في «إرواء الغليل» (٨/ ١٥٧/ ٢٥١٥) .

ومن الأخبار كذلك قول الخطيب - رحمه الله - في كتاب «الزهد» (ص/ ١٣٦ رقم : ١١٩ ط : دار البشائر) :

«أخبرنا عبد الرحمن بن عبيد الله الحرفي ، حدّثني أحمد بن جعفر بن أبي سعيد السمسار ، نا محمد بن القاسم بن محمد النحوي ، حدّثني أبي ، نا أبو بكر أحمد بن محمد بن بنت هشيم ، نا أبو الحجاج نصر بن طاهر بالبصرة ، قال : سمعتُ صالحاً المري يقول :

وأخبرني عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي ، نا عبيد الله بن عثمان الدقاق ، نا أبو علي بن صفوان ، نا عبد الله بن محمد ، نا محمد بن الحسين ، قال الدقاق : وقال علي بن

محمد بن أحمد الواعظ، نا أحمد بن عيسى أبو سعيد الخزاز، نا إبراهيم بن عبد الله الحنلي، نا محمد بن الحسين، نا شعيب بن محرز الأزدي: نا صالح المري سوسياق الحديث للخزاز - قال:

قال لي مالك بن دينار: أغدُ عليَّ يا صالح إلى الجبَّان، فلإتي قد وعدتُ نفرًا من إخواني بأبي جهير مسعود الضرير سُلم عليه، قال صالح المري: وكان أبو جهير هذا رجلاً قد انقطع إلى زاوية يتعبَّد فيها، ولم يكن يدخل البصرة إلا يوم الجمعة في وقت الصلاة ثم يرجع من ساعته.

قال: فغدوت لموعد مالك إلى الجبَّان، فاتمَّيت إلى مالك وقد سبقني، وإذا معه محمد بن واسع، وكان والله سيِّداً، وإذا ثابت البناني، وحبيبٌ، فلما رأيتهم قد اجتمعوا، قلت: هذا والله يومُ سرور، قال: فانطلقنا نريد أبا جهير، قال: فكان مالك إذا مربِّ موضع نظيفٍ قال: يا ثابت صلِّها هنا لعلَّه أن يشهد لك غداً، قال: فكان ثابت يصلي.

قال: ثم انطلقنا حتَّى أتينا موضعه فسألنا عنه؟ فقالوا: الآن يخرج إلى الصلاة، فانتظرناه، قال: فخرج علينا رجل إن شئت قلت قد سُشِرَ من قبره، قال: فوثب رجل فأخذ بيده حتَّى أقامه عند باب المسجد، فأذن، ثم أمهل يسيراً، ثم دخل المسجد فصلى ما شاء الله، ثم أقام الصلاة، فصلينا معه، فلما قضى صلاته جلس كهيفة المهموم، فوافد القوم في السلام عليه.

فتقدَّم محمد بن واسع فسلم عليه، فردَّ عليه السلام، فقال: من أنت لا أعرف صوتك؟، قال: أنا من أهل البصرة، قال: ما اسمك يرحمك الله؟ قال: أنا محمد بن

واسع، قال: مرحباً وأهلاً، أنت الذي يقول هؤلاء القوم -وأومى بيده إلى البصرة- إنك أفضلهم لله، أنت إن قمت شكر ذلك، اجلس. فجلس.

فقام ثابت البناني فسلم عليه فرد عليه السلام وقال: من أنت يرحمك الله.

فقال: أنا ثابت البناني، قال: مرحباً بك يا ثابت، أنت الذي يزعم أهل هذه القرية أنك من أطولهم صلاة، اجلس، فلقد كنت أمتأك على ربي.

قال: فقام إليه حبيب أبو محمد، فسلم عليه، فردّ عليه السلام، وقال: من أنت يرحمك الله؟ قال: أنا حبيب أبو محمد، فقال: مرحباً بك يا أبا محمد، أنت الذي يزعم هؤلاء القوم أنك لم تسأل الله شيئاً إلا أعطاك، فهلا سألته أن يخفي لك ذلك، اجلس يرحمك الله، قال: وأخذ يده فأجلسه إلى جنبه.

قال: فقام إليه مالك بن دينار، فسلم عليه، فردّ عليه السلام، وقال: من أنت يرحمك الله؟ قال: أنا مالك بن دينار، قال: من أنت يا أبا يحيى، إن كنت كما يقولون أنت الذي زعم هؤلاء القوم أنك أزهدهم، اجلس فالآن تمت أمنيّتي على ربي في عاجل الدنيا.

قال صالح: فقامت إليه لأسلم عليه، وأقبل على القوم، فقال: انظروا كيف تكونون غداً بين يدي الله في مجمع القيامة، قال: فسلمت عليه، فردّ عليّ وقال: من أنت يرحمك الله؟ قلت: أنا صالح المري، قال: أنت الفتى القارىء، أنت أبو بشير؟ قلت: نعم، قال: اقرأ يا صالح، فلقد كنت أحب أن أسمع قراءتك، قال صالح: فحضرني والله ما كنت قد فقدته، فابتدأت فقرأت، فما استتمت الاستعاذة حتى خر مغشياً عليه، ثم أفاق إفاقة، قال: عد في قراءتك يا صالح، فإني لم أقطع نفسي منها، وربما قال

صالح: ورأيتُ شيئاً عجيباً لم أره من أحد من المتعبدين، كان إذا سمع القرآن فتح فاه، قال فعدت فقرأت: ﴿وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً﴾، قال: فصاح صيحةً، ثم انكب لوجهه، وانكشف بعض جسده فجعل يخور كما يخور الثور، ثم هدأ، فدنونا منه، ننظر فإذا هو قد خرجت نفسه كأنه خشبة، قال: فخرجنا فسالنا هل له أحد؟ قالوا: عجوز تخدمه تأتيه الأيام فنبعثنا إليها فجاءت، فقالت: ما له؟ قلنا: قُرئ عليه القرآن، فمات، قالت: حقُّ له والله، من ذا الذي قرأ عليه؟ لعله صالح القاريء هو الذي قرأ عليه؟! قلنا: نعم، وما يدريك من صالح؟ قالت: لا أعرفه غير أنني كثيراً ما كنت أسمعه يقول: إن قرأ عليّ صالح، قتلني.

قلنا هو الذي قرأ عليه، قالت: هو الذي قتل حبيبي، فهيأناه، ودفناه أهـ.

والخبر رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤٦/٥٦-١٤٨ ط: دار الفكر)، وابن الجوزي في «صفة الصفوة» (٢٤٩/٣)، من طريق الخطيب كما هنا، ورواه ابن قدامة في «الزركة والبكاء» (ص/٣٤٢) من طريق ابن أبي الدنيا به. كما رواه أبو نعيم في «الحلية» (٣١٩/٢)، والبيهقي في «الشعب» (١٨٨/٣) مختصراً، أفاده محقق كتاب الخطيب - جزاه الله خيراً -.

أقول: ومثل هذه الآثار؛ وأمثالها، احتج من رأى جواز القيام للداخل على جهة الإكرام والاحترام.

ولهم على أدلة المانعين أجوبةٌ مُحَمَّلَةٌ، وقد ظهرت في كلامهم على ما سبق إبراده.



وقالوا في حديث معاوية رضي الله عنه: هو فيمن أحب أن يتمثل له الناس قياماً، والآخر  
مباحٌ لا حرج فيه، وهذا تعليقٌ للأمر على النية، ولا يخفى ما فيه.

قال الجرداني في مصباح الظلام (٣١١/٢ - ٣١٢):

«من أحب أن يتمثل له الرجال»: أي ينتصبوا له، «قياماً فليتبوا مقعده من النار» أمر  
بمعنى الخبر، كأنه قال: من أحب ذلك وجب لله أن ينزل منزلة من النار، وحق له  
ذلك. قال المناوي: «لأن ذلك، إنما ينأ عن تعظيم المرء نفسه، واعتقاده الكمال، وذلك  
عجب وتكبر وجهل وغرور. ولا يناقضه خبر: «قوموا إلى سيدكم»، لأن سعداً رضي الله عنه  
لم يحب ذلك. والوعيد إنما هو لمن أحبه، سواء قاموا له أم لا، ومن لم يحب ذلك؛ فلا  
بأس عليه وإن قاموا له».

قال الحفني: فمن كان عالماً وأحب أن تقوم له الناس، دخل في ذلك الوعيد. وإن  
كان المطلوب لهم القيام تعظيماً للعلم، فإن لم يحب ذلك فلا بأس عليه. وأما ما يفعله  
بعض الصوفية من قيام المريدين بين أيديهم، ولا يجلسون إلا بإذنهم، فذلك لقصد هم  
تطهيرهم وقمع أنفسهم، ولذا إذا علموا طهارة نفسه وكماله، أمروه بالجلوس في  
حضرتهم، وإذا قدم عليهم قاموا له ومشوا له خطوات، والأعمال بالنيات، أهد.

أقول: وهذا قد يسلم لهم فيه، لولا ورود خبر أنس، من فيه رضي الله عنه أصحابه أن  
يقوموا له. وسأورد الجواب عنه مفصلاً إن شاء الله في الفصل الثالث.



## الفصل الثالث

وهو في

### «المناقشة والترحيع»

أقول: ليس من شك أن النصوص الواردة في «الفصل الأول» تدلُّ على تحريم القيام للغير؛ لا سيما حديث معاوية وأنس - رضي الله عنهما - .  
وقد قال بمقتضاها جماعة من الأئمة كما مرَّ معنا .

وعليه فالقيام للداخل حرامٌ حرِّمه الله ورسوله ﷺ . وهو أصلٌ ملزمٌ لا يجوز لنا العدول عنه إلا بنصٍّ بينٍ صريحٍ، يدلُّ بصراحته على صرف هذا الأصل من التحريم إلى الإباحة أو التدبُّ؛ وذلك أنها نصوصٌ حاضرةٌ ومقدِّمةٌ على غيرها من نصوص الإباحة<sup>(١)</sup>، وطلبُ السلامة من المحذور لا يعدله شيءٌ من نافلة العمل . كما لا يخفى على الفطن بإذن الله . وإذا كان الأمر كذلك فإنه يبقى علينا أن ننظر في النصوص الواردة على هذا الأصل .

متأملين فيها بإنصافٍ وصدقٍ وتجردٍ هل فيها ما يدلُّ على جواز القيام للداخل أم لا ؟ . وبهذا نسلك سبيل النجاة وطريق أهل العلم في المناقشة والترحيع .

---

(١) قلت: ولا شك أن الأصل في المسألة أن يقال: إذا ثبت نصٌّ حاضِرٌ صريحٌ، وثبت نصٌّ مبيحٌ صريحٌ، بمعنى أنه لا يكون لعذرٍ أو خصوصية بالرسول ﷺ أو كان منسوخاً عنه والحالة هذه ينزل النصُّ الحاضر من رتبة التحريم إلى الكراهية . وكذلك عند تعارض النصِّ الأمر صراحةً المفيدة للوجوب مع نصٍّ حاضِرٍ صريحٍ للترك بمعنى أنه لا يكون لعذرٍ أو خصوصية بالرسول ﷺ أو كان منسوخاً عنه والحالة هذه ينزل الحكم من رتبة الوجوب إلى الاستحباب . والله تعالى أعلم

قال ابنُ الحاجِّ المالكي - رحمه الله -:

«إذا ثَقُلَ إِبَاحَةُ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَيَنْبَغِي لِلْعَالِمِ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا خَذَ الْعَالِمُ الْمَسْأَلَةَ، وَتَجْوِزُهُ إِيَّاهَا، مِنْ اخْتَرَعَهَا وَكَيْفِيَّةِ إِجَازَتِهِ لَهَا لِأَنَّ هَذَا الدِّينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مُحْفُوظٌ، فَلَا يُمْكِنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ فِيهِ قَوْلًا وَيَتْرَكُهُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ أَحَدٌ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ وَهُوَ مُرَدُّودٌ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَوَاعِدُ الشَّرْعِ تَشْهَدُ بِصَحَّتِهِ فَيَرْجِعُ لِلْقَوَاعِدِ وَلِلدَّلَائِلِ الْقَائِمَةِ، وَيَكُونَ قَوْلُ هَذَا الْعَالِمِ بَيَانًا وَتَفْهِيمًا وَبَسْطًا لِلْقَوَاعِدِ وَالدَّلَائِلِ، وَإِنْ أَتَى عَلَى مَا يَقُولُهُ بِدَلِيلٍ فَيَنْظُرُ فِي الدَّلِيلِ فَإِنْ كَانَ مُوَافِقًا قَبْلَ وَكَانَ لَهُ أَجْرَانِ أَجْرُ الْاجْتِهَادِ وَذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى نِيَّتِهِ وَجَدَّهِ وَنَظَرُهُ أَلَا تَرَى أَنَّ مَالِكًا - رحمه الله - لَا يَأْتِي بِمَسْأَلَةٍ إِلَّا وَيَأْتِي بِمَا خَذَهَا وَدَلِيلُهَا فَيَسْنِدُهَا إِلَى الْكِتَابِ الْعَزِيزِ أَوْ إِلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ إِلَى إِجْمَاعٍ أَوْ إِلَى أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ أَوْ قُتُوبِهِمْ أَوْ أَحْكَامِهِمْ فَيَقُولُ: «وَعَلَى ذَلِكَ أَدْرَكَتْ أَهْلُ الْعِلْمِ بِلَدُنَا» وَبِذَلِكَ حَكَمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَبِذَلِكَ حَكَمَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَبِذَلِكَ أَفْتَى سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَبِذَلِكَ كَانَ رِبْعَةُ يَفْتِي وَكَانَ ابْنُ هَرْمَازٍ يَفْعَلُ كَذَا وَيَقُولُ كَذَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَثَارِ الْمَرْوِيَةِ عَنْهُ فِي إِسْنَادِهِ كُلِّ مَسْأَلَةٍ يَرُدُّهَا إِلَى أَصْلِهَا وَيَعْزُوهَا إِلَى نَاقِلِهَا وَالْمَقْتَى فِيهَا أَوِ الْمُنْفَرِدِ فِيهَا أَوْ إِجْمَاعِ النَّاسِ فِيهَا هَذَا مَعَ أَنَّ الْأُئِمَّةَ الْجَمْعَ عَلَى تَقْلِيدِهِمْ قَدْ اسْتَقَاضَ عَنْهُمْ وَشَاعَ وَذَاعَ شَهَادَتُهُمْ لَهُ بِالْمُقَدِّمَةِ وَقَدْ سُمِّيَ «إِمَامَ دَارِ الْهَجْرَةِ» وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ إِذَا أَتَوْا بِالْمَسْأَلَةِ ذَكَرُوا مَا خَذَهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا خَذَهَا بَيْنَنَا لَا يَحْتَاجُونَ إِلَى ذِكْرِهِ لِكَثْرَةِ

وضوحه للغالب من الناس فإذا كان هذا دأب العلماء المتقدمين المجمع على جواز تقليدهم فكيف المتأخر الذي لم يصل إلى هذه الدرجة<sup>(١)</sup> أهـ .

وإذا كانت هذه هي طريقة أهل العلم والإنصاف فلإني سأورد أدلة من أجاز القيام مع النظر في أهليتها لذلك وإيراد الردود عليها من أقوال المخالفين وبهذا تتضح لنا الصورة بإذن الله .

«أما الدليل الأول»

فهو قوله ﷺ: «قوموا إلى سيدكم فانزلوه»

وقد مر معنا أنه أقوى ما احتج به من أجاز القيام للغير .

وهو حين التأمل بعيد عن موطن النزاع حقيقة؛ بل هو في قيام جائر قولاً واحداً عند أهل العلم، وهو القيام للحاجة الداعية على حسب الحال والصورة فهو قيام لسبب مقتض، وبعضهم يروى الحديث بلفظ «قوموا لسيدكم» ليصح به الاستدلال .

قال العلامة الألباني - رحمه الله - : «اشتهر رواية هذا الحديث بلفظ: «لسيدكم» والرواية في الحديثين كما رأيت: «إلى سيدكم»، ولا أعلم للفظ الأول أصلاً، وقد نتج منه خطأ فقهي، وهو الاستدلال به على استحباب القيام للقادم كما فعل ابن بطال وغيره .

قال الحافظ محمد بن ناصر أبو الفضل في<sup>(٢)</sup> التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسير معانيها وتحريف في الكتاب الغربيين عن أبي عبيد

(١) [مدخل] (١٦٢-١٦٣) وقارن به [الافتاء] (ص/٢٠٨-٢٠٩) لابن عبد البر - رحمه الله - .

الهروي» (ق ١٧/٢): «ومن ذلك ما ذكره في هذا الباب من ذكر السيد، وقال كقوله لسعد حين قال: «قوموا لسيدكم» أراد أفضلكم رجلاً.

قلت: والمعروف أنه قال: «قوموا إلى سيدكم»، قاله ﷺ لجماعة من الأنصار لما جاء سعد بن معاذ محملاً على الحمار، المتقدم عليهم، وإن كان غيره أفضل منه» أهد ثم قال - رحمه الله -: «وقد اشتهر الاستدلال بهذا الحديث على مشروعية القيام للداخل، وأنت إذا تأملت في سياق القصة؛ يتبين لك أنه استدلال ساقط من وجوه كثيرة:

أقواها قوله ﷺ: «فأنزلوه»؛ فهو نص قاطع على أن الأمر بالقيام إلى سعد إنما كان لأنزاله من أجل كونه مريضاً، ولذلك قال الحافظ: «وهذه الزيادة تتخذ في الاستدلال بقصة سعد على مشروعية القيام المتنازع فيه، وقد احتج به النووي في كتاب القيام...» أهد<sup>(١)</sup>

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله - في «الفتاوى» (١/٣٧٤):

«فهذا قيامٌ للقادم من مغيبه تلقياً له، وهو حسنٌ لا إشكال فيه»

أي أنه ليس في موطن النزاع من قيام الشخص للداخل على صورة القيام لشخصه وقال ابن الحاج في «المدخل» (١/١٦٦-١٧٠): «الحديث لا ينازع في صحته وهو يبين في القيام كما ذكر.

والجواب عنه من ثلاثة أوجه:

(١) السلسلة الصحيحة (١/١٤٦-١٤٧/٦٧).

الوجه الأول: أن النبي ﷺ خص في الحديث الأمر بالقيام للأَنْصار والأَصْل في أفعال القرب العموم ولا يعرف في الشرع قرينة تخص بعض الناس دون بعض إلا أن تكون قرينة تخص بعضهم فتعم كما هو معلوم مشهور .

فلو كان أمره ﷺ لهم بالقيام من طريق البر والإكرام لكان ﷺ أول من يبادر إليه ما ندب إليه، وهو المخاطب خصوصاً بخفض الجناح وأمة عموماً فلما لم يقيم ﷺ ولا أمر بذلك المهاجرين ولا فعلوه بعد أمره ﷺ للأَنْصار بذلك دل على أنه ليس المراد به القيام للبر والإكرام إذا لو كان ذلك كذلك لاشتراك الجميع في الأمر به، وفي فعله كان ذلك كذلك فيحمل أمره ﷺ بالقيام على غير ذلك من الضرورات المحوجات لذلك . وذلك بين في قصة الحديث وبساطته؛ وذلك أن بنى قريظة كانوا نزلوا على حكم سعد بن معاذ ؓ وكان سعد بن معاذ إذا ذاك خلفه النبي ﷺ بالمدينة في المسجد مُثَقَلًا بالجراح لم يملك نفسه أن يخرج وترك له النبي ﷺ خلفه فأتى به على دابة وهم يمسونهم يمينا وشمالا لئلا يقع عن دابته، فلما أن أقبل عليهم قال النبي ﷺ للأَنْصار إذا ذاك «قوموا إلى خيركم أو إلى سيدكم» أي قوموا: «قوموا فأنزلوه عن الدابة» وقد ورد معنى ما ذكر في رواية أخرى وهو أن النبي ﷺ أمرهم بالقيام إليه لينزلوه على دابة لمرض به . انتهى

لأن عادة العرب جرت أن القبيلة تخدم سيدها فخصهم النبي ﷺ بتنزيله وخدمته على عادتهم المستمرة بذلك فإن قال قائل لو كان المراد به ما ذكرتم وهو الإنزال عن الدابة لأمر ﷺ بذلك من يقوم بتلك الوظيفة وهم ناس من ناس، فلما أن عمهم دل على المراد به الجميع إذا أن ببعضهم نزول الضرورة الداعية إلى تنزيله،

فالجواب أنه عليه السلام فعل ذلك على عادته الكريمة وشماثله اللطيفة المستقيمة لأنه عليه السلام لو خصّ أحدًا منهم بالقول والأمر لكان في ذلك إظهاراً لخصوصيته على غيره من قبيلته فيحصل بسبب ذلك لمن لم يأمر انكسار خاطرة في كونه لم يأمره بذلك وكانت إشارته عليه السلام أو نظره أو أمره عندهم من أكبر الخصوصية فأمره عليه السلام لهم بذلك عموماً تحفظاً منه عليه السلام أن ينكسر خاطر أحد منهم أو يتغير فكان ذلك في حقهم مثل فرض الكفاية من قام به أجزأ عن الباقي، فهذا الذي ينبغي أن يحمل عليه الحديث للقرائن التي قارته وهي هذه، وما تقدم من أن أفعال القرب تعم ولا تخصّ قبيلة دون أخرى، وقد اختلفت الرواية في أمره عليه السلام بذلك هل كان للأنصار خصوصاً وهو المشهور أو للمهاجرين والأنصار وما وقع من الجواب يعم القبلتين وغيرهما.

الوجه الثاني «أنه غائب قدم والقيام للغائب مشروع».

الوجه الثالث: أنه عليه السلام أمرهم بالقيام لتهنئته بما خصّه الله به من هذه التولية والكرامة بها دون غيره والقيام للتهنئة مشروع» أهـ.

ثم قال — رحمه الله —:

«إن كل أمر ندبك الشرع أن تمشي إليه، لأمر حدث عنده، مما تقدم ذكره أو ما أشبه ذلك، فلم تفعل حتى قدم عليك المتصف بذلك، فالقيام إليه إذ ذاك عوض عن الشيء الذي فات والله الموفق للصواب، فقد حصل على قيام لسعد رضي الله عنه من القسم المندوب لتهنئته بما أولاه الله تعالى من نعمته بتلك التولية المباركة.



وأما قوله<sup>(١)</sup>: "وقد احتج بهذا الحديث العلماء والفقهاء" فقد ذكر - رحمه الله - من احتج به وهو أبو داود ومسلم وهذا ليس فيه حجة لأن الحديثين دأبهم أبدًا في الحديث هذا أنهم ينظرون إلى فقه الحديث فيبوابون عليه ويذكرون فوائد في تراجمهم جملة من غير تفصيل كما قالوا في البخاري: - رحمه الله -<sup>(٢)</sup>: "جل فقهه في تراجمه" وكذلك غيره من الحديثين ولا يتعرضون في غالب أمرهم إلى التفصيل بالجواز أو المنع أو الكراهة أو غيره ذلك إنما شأنهم سياق الحديث على ما هو عليه والفقهاء يتعرضون لذلك كله<sup>(٣)</sup> ألا ترى أن أبا داود - رحمه الله - قد بوب على غير هذا الحديث وهو الحديث الذي وقع النهي فيه عن القيام فقال: "باب كراهة القيام للناس" بل يؤخذ من ترجمة وتبويه على الحديثين، أن فقهه اقتضى منع القيام لأنه لما أن ذكر الحديث الذي يستدل به على القيام لم يقل "باب ما جاء في فضل القيام" ولا "استحباب القيام" ولا "جواز القيام" بل قال: "باب ما جاء في القيام" ولم يزد ولما أن ذكر الحديث الآخر قال باب: "كراهة القيام للناس" فيلوح من فحوى كلامه: أنه يقول بالكراهة ولا يقول بالجواز وهذا كله بين واضح والله أعلم.

(١) أي الحافظ النووي - رحمه الله - وقد مر نص كلامه وعزوه ذلك للأئمة في أول الفصل الثاني.

(٢) انظر "المتواري على تراجم البخاري" (ص/٨-٩) لابن المنير و"مناسبات تراجم البخاري" (ص/٢٥-٢٦).

(٢٦) لابن جماعة و"قطر الولي" (ص/٥٣٥-٥٣٦) للشوكاني - رحمه الله -.

(٣) ولذلك قال المحققون من أهل العلم: "إن تراجم الحديثين على السنن ليست حجة عليها، بل الحجة في الحديث والسنة، إذ المترجم قد يُصيب وقد يُخطئ". انظر إحصاء الأحكام (١/٢٩٣-٢٩٤) لابن دقيق العيد، و"الاجديد في أحكام الصلاة" (ص/٧) لبكر بن عبد الله جزاءه الله خيرًا.

وإذا لم تقل بفحوى الخطاب، ولم تأخذ منه الحكم، فلا سبيل إلى أن نحكم بأنه أخذ بأحد الحديثين وترك الآخر إلا بقربة والقربة قد دلت على ما ذكره الله الموفق» أهـ.

وقال صديق بن حسن - رحمه الله -:

«وحمل النووي حديث سعدٍ على الجواز القيام التعظيمي في الرسالة مستقلةً في هذه المسألة وما أبعد حمله على ذلك ويأباه السياق والسباق بل المراد: قوموا لإعائته في النزول عن الحمار، إذ كان به مرضٌ وأثرُ جرحٍ، أكله يوم الأحزاب ولو أراد تعظيمه لقال: «قوموا لسيدكم».

ومما يؤيده تخصيصُ الأنصار، والتخصيص على السيادةِ المضافة وقد تقدم أن أصحابه ﷺ ما كانوا يقومون تعظيماً له مع أنه سيد الخلق، لما يعلمون من كراهته لذلك...

قال العلامة الشوكاني في «الفتح الرباني»:

«لُيعلم أولاً أن محل النزاع القيام المقيد بالتعظيم لا المطلق، وقد دلَّ على تحريم الأول حديث أبي أمامة المذكور، ولا يخفى عليك أن مناط التهيها هنا هو التعظيم المصحح به، وقد شهد لهذا حديث مسلم ولهذا أورده المنذري في هذا البحث... ويشهد له أيضاً حديث التمثل فإنه محمول على التعظيم حمل المطلق على المقيد.

ثم اختار - رحمه الله - : عدم جواز القيام الخالي عن التعظيم سواء كان الباعث عليه المحبة أو الإكرام أو الوفاء بحق القاصد كالقيام للمصافحة أو غير ذلك على أنه

قل في حديث سعدٍ أنَّ أمره أصحابه بالقيام كان لإعائته على النزولِ عن ظهره مركوبه  
لضعفه عن النزولِ بسبب جراحه «أه<sup>(١)</sup>» .

وقال ابنُ رشدٍ - رحمه الله - في «البيان والتحصيل» (٣٦١-٣٥٩/٤) :

«القيام للرجل على أربعة أوجه: وجهٌ يكون القيام فيه محظوراً ووجهٌ يكون فيه  
مكروهاً ووجهٌ يكون فيه جائزاً ووجهٌ يكون فيه حسناً، فأما الوجه الذي يكون فيه  
محظوراً لا يحل: فهو أن يقوم إكباراً وتعظيماً لمن يُحبُّ أن يُقامَ إليه تكبراً وتجبراً على  
القائمين إليه، وأما الوجه الذي يكون القيام فيه مكروهاً فهو: أن يقوم إكباراً وتعظيماً  
واجلاً لمن لا يجب أن يُقامَ إليه ولا يتكبر على القائمين إليه فهذا يكره للتشبه بفعل  
الجبابرة وما يخشى أن يدخله من تغيير نفس المقوم إليه، وأما الوجه الذي يكون القيام  
فيه جائزاً: فهو أن يقوم تحللاً وإكباراً لمن لا يريد ذلك ولا يشبه حاله حال الجبابرة  
ويؤمن أن تغير نفس المقوم إليه لذلك وهذه الصفة معدومة إلا من كان بالنبوة  
معصوماً لأنه إذا تغيرت نفس عمر عليه السلام بالدابة التي ركب عليها فمن سواه بذلك  
أخرى. وأما الوجه الذي يكون القيام فيه حسناً فهو: أن يقوم الرجل إلى القادم عليه من  
سفر فرحاً بقدومه ليسلم عليه سروراً بنعمة أولاه الله إياها ليهنئ بها أو تقادم عليه  
مصاب بمصيبةٍ يعزبه بمصابه وما أشبه ذلك، فعلى هذا يخرج ما ورد في هذا الباب  
من الآثار ولا يتعارض شيء منها» أه<sup>(٢)</sup> .

أقول:

(١) «الدين الخالص» (٤٤٧-٤٤٩/٤) .

(٢) ونقله عنه ابن الحاج - رحمه الله - في «المدخل» (١٦٨/١) .

وبهذه النقول تتضح لنا الصورة بأن القيام على أنواع وصور على ما يحدث بين الناس في مجالسهم؛ وبعض هذه الصور حرامٌ بالاتفاق كما مر معنا، وبعضها حلال بلا خلافٍ أيضاً كالقيام لاستقبال الضيف أو معانقة من جاء من السفر، أو لاعاته في أمرٍ لا بد منه كما في حادثة سعدٍ رضي الله عنه، وبعضها وقع فيها النزاع كالقيام للدخول بغير سببٍ سوى الحبة والإكرام كما يقال.

وإذا كان الأمر كذلك فإن سياق الحديث أو الخبر وسباقه وقصته ولفظه كل ذلك يُعين على معرفة نوع القيام الوارد فيه، فنُدْرِجُه تحت الحكم الذي يظهر لنا من حرامٍ أو مباحٍ، وأما الخلط بينها فهو ظلمٌ لها، وردُّ لأكثرها وصرفٌ لها عن معانيها ولوازمها، ومن ثم رأيت كلام الحافظ ابن القيم وغيره يدل على هذا التفصيل المذكور فقد قال - رحمه الله - في "تهذيب السنن" (٨/٨٤-٨٥) بعد أن ذكر أحاديث المسألة: "... فالقيام فيها عارضٌ للقادم مع أنه قيامٌ إلى الرجل للقائه لا قياماً له ... فالمذموم القيام للرجل، وأما القيام إليه للتلقي إذا قدم: فلا بأس، وبهذا تجتمع الأحاديث والله أعلم" أهـ.

ومر معنا أن محمد بن أحمد المشي - رحمه الله - لما قام للإمام أحمد وأنكر عليه قال له: "إنما قمتُ إليك ولم أقم لك" فاستحسنه الإمام <sup>(١)</sup>.

قال العلامة على محفوظ - رحمه الله - في "الإبداع في مضارر الابتداع" (ص/ ٤١٦-٤١٧ الاعتصام):

(١) حكاه عنه ابن أبي يعلى في لطائف الحنابلة (١/٢٦٣) والذهبي في "السير" (١٣/١٤٠)، وابن مفلح في "المقصد الأرشد" (٢/٣٣٧).

«قوله ﷺ: «قوموا إلى سيدكم» يعنى سعد بن معاذ ؓ؛ وهو لا يصلح دليلاً على طلب القيام على جهة البر والإكرام وإلّا قام السّنة وأصحابه الحاضرون معه في ذلك المجلس لسيدنا سعد، مع أنه لم يقم هو ولا أحد من المهاجرين وغيرهم ما عدا أتباع سعد، وذلك دليل على أن أمره بالقيام لأتباع سعد لأمر آخر غير البر والاحترام بل لينزله عن الدابة لمرض كان به كما هو بين في بساط الحديث.

وعادة العرب أن القبيلة تتخدم سيدها أو نحو ذلك، وإلّا لزم عليه أنه ﷺ أمر بخير وتأخر عن فعله، بل لزم عليه أن أصحابه المهاجرين ونحوهم تأخروا عن امتثال أمره ﷺ حيث لم يقوموا لسعد، بل لزم عليه أنه أمر بضد ما نهى عنه لما علمت أنه السّنة نهى عن القيام ولم يثبت النسخ ولا قائل بشيء من ذلك.

ومنها قيام طلحة بن عبيد الله ؓ المذكور في الحديث الطويل المشهور المتعلق بنبوة كعب، ومن كان معه حيث قال كعب فيه: «وانطلقت إلى رسول الله ﷺ حتى دخلت المسجد وإذا برسول الله ﷺ جالس حوله الناس فقام إلي طلحة بن عبيد الله يهرول حتى صافحني وهنأني، والله ما قام إلي رجل من المهاجرين غيره، ولا أنساها لطلحة».

وأنت تراه دليلاً جلياً على عدم جواز القيام للبر والاحترام، إذ لو كان مشروعاً لقام عليه الصلاة والسلام - والصحابة الذين كانوا معه فعند قيامه السّنة، ومن حوله من الأصحاب دليل على عدم مشروعيته لذلك.

إذ لا جائز أن النبي ﷺ يتأخر من غير ضرورة عن فعل المشروع أو يقرّ الصحابة على عدم الفعل.

وأما قيام طلحة: فكان لتهنئته لزيادة المودة التي كانت بين طلحة وكعب والقيام لأجل ذلك مشروع فهو دليل عليه لاله. انتهى كلامه - رحمه الله - (١).

وهو كما ترى مقررٌ لمذهب إخوانه الذين سبقوه على هذا الفهم السليم للتوفيق بين النصوص الواردة في هذا الباب.

وبهذا التفصيل تعرف أن شبهة القيام للدخول إكراماً من أهل المزية ساقطة ولا تعتبر بحال.

ولعله لو لم يكن في السنة إلا حديث أنس لكفاه حجة لرد هذه الشبهة. لأن النبي ﷺ أولى وأحرى من يُكرم ويُحرم ثم لم يقم له أحدٌ من أصحابه لما يعلمون من كراهيته لذلك، فكيف الظن بغيره.

قال الشيخ تقي الدين:

«ومن فرق بين القيام لأهل الدين وغيرهم، فاستحبّه لطائفة، وكرهه لأخرى، فرقوا في الصفات وهذا فيه نظر».

قال: «وأما أحمد بن حنبل - رحمه الله - فقد منع منه مطلقاً لغير الوالدين، فإن النبي ﷺ سيّد الأئمة ولم يكونوا يقومون له، فاستحبّ ذلك للإمام العادل خطأ وقصة ابن أبي ذئب مع المنصور تقتضي ذلك».

وأما الإمام أحمد فما أراد إلا لغير القادم من السفر، فإنه قد نصّ على أن القادم من السفر إذا أتاه إخوانه فقام إليهم وعانقهم، فلا بأس به.

(١) وقارنه بما كتبه العلامة الشاطبي - رحمه الله - في «المواقفات» (٣/٢٦٦-٢٦٨ مشهور حفظه الله).

وحديث سعدٍ يُحَرِّجُ على هذا، وسائرُ الأحاديثِ فإنَّ القادِمَ يَلْقَى ولكن هذا قام فعانقهم، والمعانقة لا تكون إلا بالقيام، وأما الحاضرُ في المِصر الذي قد طالَت غيبته والذي ليس من عادته المجيءُ فمحل نظر<sup>(١)</sup>.

فأما الحاضر الذي يتكرر مجيئه في الأيام كإمام المسجد أو السلطان في مجلسه، أو العالم في مقعده، فاستحبابُ القيام له خطأ.

بل المنصوص عن أبي عبد الله -أي: الإمام أحمد- خلافه وهو الصوابُ<sup>(٢)</sup> أهـ

قال ابن مفلح:

«وأما القيامُ لمصلحةٍ وفائدةٍ كقيام معقل بن يسار يرفعُ غصناً من شجرة عن رأسِ رسول الله ﷺ وقت البيعة<sup>(٣)</sup> وقيام أبي بكرٍ يظله من الشمس<sup>(٤)</sup> فمستحبٌ»<sup>(٥)</sup> أقول:

لا شك في استحبابه وجوازه، وعليه تنزلُ الأحاديثُ الماضية في الفصل الثاني، ومن أظهرها حديث سعدٍ ﷺ.

---

(١) قلت: الأظهر أن هذه الصورة تلحق بالتي قبلها ويحلُّ فيها القيام لجامعِ العلة وهو شدة الاشتياق، وطول مدة الغياب.

(٢) «الآداب الشرعية» (١/٤٣١-٤٣٢).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥/٥)، ومسلم (١٨٥٨)، وابن حبان (٤٥٥١)، والبيهقي (١٤٦/٨) وغيرهم.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٤٨/٧-٣٩٠٦/٧) معلقاً، ووصله الحاكم في «المستدرک» (١٠/٤-١١/٤٤٨٢)، وموسى بن عقبة في «المغازي» كما في «الفتح» (٦٤٩/٧).

(٥) «الآداب الشرعية» (١/٤٣٣).

وقد روى ابن القاسم في «المدونة» كما في «الأدب الشرعية» (٤٣٤/١) عن الإمام مالك بن أنس - رحمه الله - أنه سئل عن الرجل يقوم للرجل له الفضل والفقه ؟ فقال : «أكره ذلك» .

وفيه (٤٣٣/١) أن إسحاق بن إبراهيم قال : «خرج الإمام أحمد على قوم في المسجد ، فقاموا له ، فقال : لا تقوموا لأحدٍ فإنه مكروه» .

وقد مر معنا أن ابن هانئ رواه عنه في «مسائله» (١٨٠/٢ و ١٩٧٩ و ١٩٨٦) وقال القرطبي - رحمه الله - في «تفسيره» (١٧٤/٩ - ١٧٥ علمية / ١٠٠ يوسف) : «الانحناء والتكفي الذي سُخِّعَ عَنَّا قد أصبح عادةً بالديار المصرية وعند العجم ، وكذلك قيام بعضهم لبعض - حتى أن أحدهم إذا لم يَقم له وجد في نفسه كأنه لا يؤبُّه به ، وأنه لا قدر له - وكذلك إذا التقوا انحنى بعضهم لبعض ، عادةً مستمرةً ووراثه مستقرَّةٌ ، لا سيما عند الثقاء الأمراء والرؤساء ، نكبوا عن السنن وأعرضوا عن السنن» .

وقد روى أنس بن مالك قال : «قلنا يا رسول الله أينحنى بعضنا لبعض ؟ قال : «لا» ، قلنا أفيعتقُ بعضنا بعضاً ؟ قال : «لا» ، قلنا أفيصافحُ بعضنا بعضاً ؟ قال : «نعم» .



خَرَجَهُ أَبُو عُمَرَ فِي «الْتَمِيد»<sup>(١)</sup> فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اقْمُوا إِلَى سَيْدِكُمْ»؛ يَعْنِي سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ قُلْنَا:

ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِسَعْدٍ لَمَّا تَقْتَضِيهِ الْحَالُ الْمَعْيَنَةُ وَقَدْ قِيلَ: إِنَّمَا كَانَ قِيَامُهُمْ لِيَنْزِلُوهُ عَنِ الْحِمَارِ» أَهْ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ مَلَأَ عَلِيُّ الْقَارِي -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «جَمْعِ الْوَسَائِلِ فِي شَرْحِ الشَّمَائِلِ» (٢/ ١٦٩ ط: الْفَكَرِ):

«الظَّاهِرُ مِنْ إِبْرَادِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْحَدِيثِ إِرَادَةُ أَنَّ الْقِيَامَ الْمَتَعَارِفَ غَيْرَ مَعْرُوفٍ فِي أَصْلِ السَّنَةِ وَفَعَلَ الصَّحَابَةُ، وَإِنْ اسْتَحَبَّه بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَقِيمُونَ لِبَعْضِهِمُ الْبَعْضَ وَلَا يَتَقِيمُونَ لَهُ ﷺ كَمَا يَتَوَهَّمُ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ:

«لَا تَقُومُوا كَمَا يَقُومُ الْأَعَاجِمُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ».

وَأُغْرِبَ ابْنُ حَجَرٍ فِي قَوْلِهِ:

«وَلَا يَعَارِضُ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ لِلْأَنْصَارِ:

«قُومُوا إِلَى سَيْدِكُمْ» أَيِ: سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ سَيِّدِ الْأَوْسِ لَمَّا جَاءَ عَلَى حِمَارٍ لِإِصَابَةِ أَكْحَلِهِ بِسَهْمٍ فِي وَقْعَةِ الْخَنْدَقِ كَانَ فِيهِ مَوْتُهُ بَعْدُ، لِأَنَّ هَذَا حَقٌّ لِلْغَيْرِ فَأَعْطَاهُ ﷺ لَهُ.

(١) قُلْتُ: هُوَ فِي «الْتَمِيد» (٢١/ ١٥ و ١٦ و ١٧)، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣/ ١٩٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢/ ١٢١ و ٢٧٢٨)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣/ ٣٧٠٢)، وَالبَيْهَقِيُّ (٧/ ١٠٠)، كُلٌّ فِي «سُنَنِ»، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصْتَفًى» (٨/ ٦١٩)، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ فِي «الْمُنْتَخَبِ» (١٢١٧). وَاسْنَادُهُ صَحِيحٌ كَمَا فِي «السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ» (١/ ٢٩٨ و ١٦٠) لِلْعَلَامَةِ الْأَلْبَانِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

(٢) وَبَنَحُوهُ فِي «الْمَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١/ ٣٧٧) لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

وأمرهم بفعله بخلاف قيامهم له ﷺ فإنه حقٌ لنفسه وتركه تواضعاً. انتهى كلامه<sup>(١)</sup>.

وجه غرابته أن الحديث بعينه يرُدُّ عليه، لأنه يدلُّ على أن القيام لم يكن متعارفاً بينهم، وعلى التَّنَزُّلَ فلو أراد قيام التعظيم لما خصَّ قومه به بل كان يعمهم وغيرهم. فالصواب أن المراد بالقيام الذي أمرهم به هو إيعاته حتى ينزل عن حماره لكونه مجروحاً مريضاً. انتهى كلام القاري - رحمه الله -<sup>(٢)</sup>.

أقول: وبعد هذه الجولة التي قضيناها في أجوبة العلماء على حديث سعد بن معاذ - رضي الله عنه - يتبين لنا .

أولاً: أن القيام المذكور فيه قيامٌ للمعونة والحاجة وهو خارجٌ عن القيام المتنازع فيه .

ثانياً: أنه لا يمكن حمله على قيام المحبة والإكرام كما ذكر الإمام النووي - رحمه الله - وغيره لما مرَّ من الأجوبة في تضاعيف النقول السابقة .

ثالثاً: أن الأحاديث الواردة في الفصل الأول باقية على دلالتها من حرمة القيام للداخل إذا صار ف لها عن أصلها . رابعاً: أن أكثر الأجوبة الواردة على حديث سعد - رضي الله عنه - تصلح لردِّ كثير من الأحاديث الواردة في الفصل الثاني، لكونها في حيز القيام للحاجة والضرورة والمعونة وهكذا .

(١) حكاة في "فتح الباري" (١٢/٣٢٠-٣٢١ ط: الفكر).

(٢) وبنحوه في "المدخل" (١/١٦٧-١٦٨) لابن الحاج .

زد على ذلك، أن في التمسك بحديث سعد - رضي الله عنه - رد لحديث معاوية وغيره من الأحاديث القاضية بتحريم القيام، ثم هو رد لمعانيها والحكمة الجارية من ورائها، ونقض لأصل عظيم سده - رضي الله عنه - على هذه الأمة، ومنعهم عن فتح بابه والولوج في ساحاته، ألا وهو «الكبر والبطر والعجب»، والفخر والتعالي والزهو، والخيلاء وملاحظة حظ النفس ورفعها».

نعم كل هذا وغيره من آفات النفوس وأمراض القلوب الضعيفة المتأثرة بكل وافد عليها. سده - رضي الله عنه - ومنعنا من سلوك سبيله والانخراط في صفوف أهله وذويه خوفاً منه - رضي الله عنه - أن نمشي في خطوات التعالي والبطر.

وقد أشار شيخنا - رحمه الله - لذلك في «الصحيحة» (١/٦٩٥-٦٩٦) عند حديث معاوية - رضي الله عنه -، وغيره كما مر معنا في الفصل الأول.

قال العلامة مرجي الكرمي الحنبلي - رحمه الله - في «مسبوك الذهب في فضل العرب وشرف العلم على شرف النسب» (ص/٦١-٦٥): «روى البخاري في «صحيحه»<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال:

«لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي ما أخذ القرون شبراً بشبر، وذراعاً بذراع» فقيل: يا رسول الله كفارس والروم؟ قال - صلى الله عليه وسلم -: «ومن الناس إلا أولئك؟».

فأخبر عليه السلام أنه سيكون في أمة مضاهة لفارس والروم، وهم الأعاجم، فالتشبه بفارس والروم مما ذمه الله ورسوله، لأن الغالب عليهم تعاطي أمور من أفعال

(١) (١٢٦/٩) والإمام أحمد (٢/٣٢٥ و ٣٢٦-٣٣٦ و ٣٦٧).

الجبارين والمتكبرين في الملبس، والعمائم، والقيام، والركوع، أو السجود لبعضهم، أو القيام بين يديه وهو جالس، إلى غير ذلك من الخصال المذمومة. وقد قال ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ، فَهُوَ مِنْهُمْ»<sup>(١)</sup>.

ولمّا نهت الشريعة عن التشبه بمن ارتكب خلاف الشرع؛ لأنه كلما كانت المشابهة أكثر، كان التفاعل في الأخلاق والصفات أتم وأكمل، حتى يؤول الأمر إلى أن لا يميز أحدهما عن الآخر، إلا بالعين فقط، وهذا أمر محسوس في بني آدم، واكتساب بعضهم أخلاق بعض بالمعاشرة والمشاكلة، بل الآدمي إذ عاش نوعاً من الحيوان، اكتسب بعض أخلاقه، ولهذا صار الخيلاء والفخر في أهل الإبل، والسكينة في أهل الغنم، وصار الجمالون والبعالون فيهم أخلاقاً مذمومة من أخلاق الجمال واليغال، وكذلك الكلابون، وصار الحيوان الإنسي فيه بعض أخلاق الناس من المعاشرة، والمؤالفة، وقلة النفرة.

قال ابن تيمية بعد تقريره هذا الكلام<sup>(٢)</sup>: «وقد رأينا اليهود والنصارى الذين عاشروا المسلمين هم أقل كبراً من غيرهم، كما رأينا المسلمين الذين أكثروا معاشرة اليهود والنصارى هم أقل إيماناً من غيرهم».

(١) أخرجه أبو داود (٤٠٣١)، وأحمد (٢/٥٠، ٩٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٨٨)، وعلقه البخاري في «الصحیح»، كلهم عن ابن عمر، وإسناده حسن. وقد خرّجته بتوسّع في تعليقي على «الحكم الجديرة بالإذاعة». (ص/١٥)، لابن رجب.

كذا قال الشيخ علي بن حسن حفظه الله - وما يأتي من التعليق والتحقيق فهو له -.

(٢) حكاة في «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/٦٨-٦٩).

والمشابهة والمشاكلة في الأمور الظاهرة تُوجب مشابهة ومشاكلة في الأمور الباطنة على وجه المسارقة والتدريج الخفي، فينشأ عنها الأخلاق والأفعال المذمومة، بل في نفس الاعتقادات، وتأثير ذلك لا يظهر ولا ينضبط، وقد يتعسر ويتعذر زواله بعد حصوله.

وقد روى الإمام أحمد في «المسند»<sup>(١)</sup> عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال:

«عليكم بالمعدية، وذروا التَّعَمُّ وزِيَّ العجم». أمر بالمعدية، وهي زِيُّ مُعَدِّ بْنِ عدنان<sup>(٢)</sup>، وهم العرب، فالْمَعْدِيَّة نسبة إلى مُعَدِّ.

وقال الإمام مالك<sup>(٣)</sup> فيما رواه ابن القاسم في «المدونة»:

«قيام المرأة لزوجها حتى يجلس من فعل الجبابة، وربما يكون الناس ينتظرونه، فإذا طلع قاموا، فليس هذا من فعل الإسلام، وهو مما يُنهي عنه من التشبُّه بالأعاجم. قال: ويكره ترك العمل يوم الجمعة، كفعل أهل الكتاب في السبت والأحد.

قيل له: فالرجل يقوم للرجل له الفضل والفضة؟ قال: أكره ذلك، ولا بأس أن يوسَّع له في المجلس.

وقال أنس رضي الله عنه: «لم يكن شخصٌ أحبَّ إلى الصحابة من رسول الله ﷺ، وكانوا إذا رأوه لم يقوموا له، لما يعلموه من كراهيته لذلك»<sup>(٤)</sup>.

(١) (٤٣/١) وسنده صحيح.

(٢) انظر «نهاية الأرب» (٤٢٤) للقلقشندي.

(٣) مر معنا في الفصل الأول، وذكرنا هناك من نسبة للإمام مالك من أهل العلم.

وقد ثبت في «الصحيح»<sup>(٢)</sup> من حديث جابر:

أنه ﷺ صلى بأصحابه قاعداً لمريض كان به، فصلّوا خلفه قياماً، فأمرهم بالجلوس، وقال ﷺ: «لَا تُعْظَمُونِي كَمَا يُعْظَمُ الْأَعَاجِمُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً».

وقال ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُمَثَّلَ لَهُ الرِّجَالُ قِيَاماً، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن تيمية: «إِذَا كَانَ ﷺ قَدْ نَهَاهُمْ مَعَ قَعْدِهِ، وَإِنْ كَانُوا قَامُوا فِي الصَّلَاةِ حَتَّى لَا يَتَشَبَّهُوا بِمَنْ يَقُومُونَ لِعِظَمَانِهِمْ، وَبَيِّنَ أَنَّ مِنْ سِرِّهِ الْقِيَامَ لَهُ، كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَكَيْفَ بِمَا فِيهِ مِنَ السُّجُودِ لَهُ، أَوْ وَضْعِ الرَّأْسِ، وَتَقْيِيلِ الْأَيْدِي، وَنَحْوِ ذَلِكَ؟».

وبالجملة؛ فقد دخل هذه الأئمة من الآثار الرومية والفارسية قولاً وعملاً وتشبهاً ما لا يخفاء به على مؤمن عليم بدين الإسلام، وليس الغرض هنا تفصيل الأمور التي وقعت في الأئمة من ذلك، وإنما الغرض مجرد التلويح رجاء أن يقف عليه مؤمن موفق، فينتفع به ويعمل بموجبه.

وفي الحديث: «مَا ابْتَدَعَ قَوْمٌ بَدْعَةً إِلَّا نَزَعَ اللَّهُ مِنْ السَّيِّئَةِ مِثْلَهَا»<sup>(١)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٤٦)، والترمذي (٢٧٥٥)، وأحمد (٣٩/٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٩/٢)، وإسناده صحيح. وقد مرّ تخريجه بتوسع في الفصل الأول.

(٢) أخرجه مسلم (٤١٣) بنحوه، وأخرجه بلفظ قريب من اللفظ الذي أورده المصنف أبو داود (٥٢٣٠) عن أبي أمامة بإسنادٍ ضعيف، وقد مرّ الكلام عليه.

(٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٧٧)، وأبو داود (٥٢٢٩)، والترمذي (٢٧٥٦)، وأحمد (١٠٠٩٣/٤)، والطحاوي (٤٠/٢)، والذلابي في «الكنى والأسماء» (٩٥/١)، وأبونعيم في «ذكر أخبار أصفهان» (٢١٩/١) عن معاوية وإسناده صحيح.

نعوذ بالله من شر الابتداع ونسأله سبحانه حسن الاتباع لما كان عليه جماعة السلف". انتهى كلام الكرمي - رحمه الله - .

وقال ابن قدامة - رحمه الله - في المختصر منهاج القاصدين " (ص/ ٢٩٣ - ٢٩٤) الحلبي حفظه الله - ) :

"واعلم أن التكبر يظهر في شئ مثل الإنسان، كصغر وجهه، ونظرة شزرأ، وإطراق رأسه، وجلوسه متربعا ومتكئا، وفي أقواله، حتى في صوته ونغمته، وصيغة إيراد الكلام، ويظهر ذلك أيضاً في مشيه وببحرته، وقيامه وقعوده وحركاته وسكناته وسائر تقلباته .

ومن خصال المتكبر: أن يحب قيام الناس له . والقيام على ضربين: قيام على رأسه وهو قاعد، فهذا منهي عنه، قال رسول الله ﷺ: "مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْتَلَّ لَهُ الرِّجَالُ قِيَاماً، فَلْيَتَوَّأْ مُقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ"، وهذه عادة الأعاجم والمتكبرين .

الثاني: قيام عند مجيء الإنسان، فقد كان السلف لا يكادون يفعلون ذلك .

---

(١) أخرجه أحمد (١٠٥/٤)، وفيه أبو بكر بن أبي مريم، ضعيف، وبقية بن الوليد مدلس. وورد من قول حسان بن عطية، رواه ابن وضاح في البدع والنهي عنها " (ص/ ٣٧) والدارمي في السنن (٤٥/١) بإسناد صحيح.

قال أنس رضي الله عنه: «لم يكن شخص أحب إلينا من رسول الله ﷺ، وكانوا إذا رأوه لم يقوموا له، لما يعلموه من كراهته لذلك». <sup>(١)</sup> أهـ.

إذا فدوا م القيام للداخل مع الأيام يورث في القلب مرض الكبر شاء صاحبه أم أبي؛ ولذلك حرّم الشارع فعله بغض النظر عن ثبوت القائم ومن يقام له.  
ثم لو سلمت التوايا حيناً فأتها لا تسلم في كل حين، بل تسرع للفساد لمخالفة هدي النبي ﷺ وأمره، وقد قال سبحانه:

﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة...﴾.

وبفساد القلب يفسد البدن، وتنكس التوايا، وهذا جماع الأمر وملاكه قاتل.  
قال ابن العربي - رحمه الله -:

«استواء القلوب يستدعي استواء الجوارح، والظاهر يؤثر في الباطن» <sup>(٢)</sup>.

وانظر لذلك القصة التي سطرها الخطيب - رحمه الله - في الخطوط العريضة (ص/ ٧٧-٧٨)، وليس هذا بخافٍ على أحدٍ لكثرة ما نشأهه ويشأهه غيرنا من الناس؛ نسأل الله السلامة بتمته.

---

(١) فائدة: كتاب السباج القاصدين للحافظ ابن الجوزي - رحمه الله - و«مختصره» للإمام أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٨٩)، ومن نسبه لأحمد بن محمد بن قدامة فقد غلط، فذلك قد توفي سنة (٧٤٢) هـ.

نبه على هذا الشيخ الفاضل علي بن حسن حفظه الله - في مقدمته على الكتاب المذكور.

(٢) العارضة الأحوذفي (١/ ٢٨٣ و ٤٧٩).



وعلى ما مضى بيانه، فإن الاحتجاج بحديث سعد رضي الله عنه ليس بصواب يقيناً، لأنه في قيام مشروع بالاتفاق، وهو القيام الذي يكون للحاجة والمصلحة، لا للإكرام والاحترام؛ كما قالوا.

وهذا الذي قال به المحققون؛ محمول على أكثر أدلة من أباح القيام، وعليه تحمل أكثر الآثار الواردة في الباب على كثرتها، وهذا بين للمنصف حين التأمل.

وقد ورد في السنة ما يدل على جواز القيام للحاجة؛ لا سيما حاجة الاستقبال والتلقي لمن وفد على بيتك زائراً، أو لمن وفد عليك من سفر قد غاب فيه، ونحو ذلك.

فلا حرج والحالة هذه أن تقوم إليه مستقبلاً مرحباً، أو تقوم معه إلى باب البيت مسلماً مودعاً، أو أن تقوم لمعاينته والتزامه، وهذا لا يتم بغير قيام، كما هو معلوم والله أعلم.

وقد وقفت على بعض هذه الصور مما وقع لأهل العلم والمعرفة، فمن ذلك ما رواه ابن الجوزي - رحمه الله - في «المناقب» (ص/ ١١٣-١١٤) عن محمد بن يحيى المروزي قال: قال أبو عبيد القاسم بن سلام:

«زرت أحمد بن حنبل في بيته، فأجلسني في صدر داره وجلس دوني. فقلت: يا أبا عبد الله! أليس يقال: صاحب البيت أحقّ بصدّره بيته، فقال نعم! يقعد ويقعد من يريد. قال: فقلت في نفسي، خذ إليك يا أبا عبيد فائدة، قال: ثم قلت له: يا أبا عبد الله لو كنت آتيك على ما تستحق لأتيك كل يوم، فقال: لا تقل إن لي إخواناً لا ألقاهم إلا في كل سنة مرة، أنا أوثق بمودتهم من ألقى كل يوم».

قال: قلت: هذه أخرى يا أبا عبيد؛ فلما أردت القيام، قام معي. فقلت: لا تفعل يا أبا عبد الله. فقال: قال الشعبي: من تمام زيارة الزائر أن تمشي معه إلى باب الدار؛ وتأخذ بركابه، قال: فقلت: يا أبا عبد الله، من عند الشعبي؟ قال: ابن أبي زائدة عن مجالد عن الشعبي، قال: فقلت: يا أبا عبيد هذه الثالثة أه.

والخبر في «طبقات الحنابلة» (٢٥٩/١ - ٣٦٩/٢٦٠)، والمقصود الأرشد» (٣٢/٢ - ٨٣٩/٣٢٤)، و«المنهج الأحمد» (١٤٢/١ - ١٤٣).

ومثله ما حكاه القاضي عياض<sup>٩</sup> في «الشفاء» (٣٢/٢) عن الأوزاعي - رحمه الله - «دخلت بنت أسامة بن زيد صاحب رسول الله ﷺ على عمر بن عبد العزيز - رحمه الله -، ومعها مولى لها يمسك بيدها، فقام لها عمر بن عبد العزيز، ومشى إليها حتى جعل يديها بين يديه ويداه في ثيابه، ومشى بها حتى أجلسها على مجلسه، وجلس بين يديها، وما ترك لها حاجة إلا قضاها» أه.

وهذا من عمر - رحمه الله - لا شك أنه من القيام للاستقبال، ولإجلالها في مجلسه، لا لأجل شخصها، وهو المتعين من فعل عمر - رحمه الله -، وقد تقدم عنه النهي صريحاً أن يقام له وهو أولى بفعل ذلك، والله أعلم.

كما ذكر عياض<sup>٩</sup> - رحمه الله - في «الشفاء» (٣٣/٢):

«أن معاوية<sup>١٠</sup> لما دخل عليه كابس بن ربيعة - وكان يشبه برسول الله ﷺ - قام عن سريره، وتلقاه، وقبل بين عينيه، وأقطعته المرعاب لشبهه برسول الله ﷺ». وهذا كالذي سبقه في حكم القيام لسبب مقتض.

على أن الخبر؛ رواه ابن عدي - رحمه الله - في «الكامل» (٣٣٨/٤ - ١١٦٧ ط: الفكر)، وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/٥٠ - ٤ ط: الفكر)، والذهبي في

«الميزان» (٣٧٧/٢/٤١٤١)، ولم يذكرُوا فيه قيامه، ولكن فيه، أنهم أي: أنس ومعاوية وبعض الصحابة رضي الله عنهم كانوا إذا رأوه، بكوا لتذكركم لرسول الله ﷺ. والله تعالى أعلم.  
ومن ذلك أيضاً: ما رواه الحافظ ابن سعد - رحمه الله - في «الطبقات الكبرى» (٢٨٧/٦/٣٠٩) عن الفضل بن دكين؛ قال: حدثنا مالك عن طلحة قال: «سعدتُ خيثة بن عبد الرحمن، فلما قاموا، قمت، فأخذ خيثة يدي، فقبلها، قال: فقبلت يده».

وهذا القيامُ من الزائر والمزور للتوديع، كما مر في حادثة أحمد رحمه الله مع أبي عبيد؛ والله أعلم.

ومن ذلك أيضاً، ما رواه وكيعٌ في «أخبار القضاة» (٢٣٤/٣) عن أبي خزيمة إبراهيم بن زيد، أحد قضاة ومصر وعلمائها:

«أن يزيد بن حاتم جاء إلى منزله زائراً وكان يزيد يومئذٍ والٍ على البلد - فخرج إليه أبو خزيمة إلى باب داره، وأقيت ليزيد بن حاتم صُفَّة، فجلس عليها حتى قضى حاجته ثم انصرف؛ فلما كلموا أبو خزيمة في ذلك، قال: لم يكن في منزلي شيءٌ يجلس عليه، فخرجتُ إليه» أهـ.

وهذا حال ظاهرٌ يدل على سبب القيام، وإن كان في قيامه لاستقباله، مخرجٌ ولا حرج عليه.

وأخرج الطبري في «تاريخه» (٣٢٧-٣٢٨)، والخطيب (٢٠٧/١)، وابن الجوزي في «المنتظم» (٣٣٢-٣٣٣) عن عبد الملك بن عمير قال:

«لما ثقل معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه وتحدث الناس أنه الموتُ، قال لأهله: احشوا عيني إثمداً وأوسعوا رأسي دهناً، ففعلوا وبرقوا وجهه بالدهن، ثم جلس وأُسندَ ثم

أذن للناس بالدخول قياماً ولا يجلسون معه، فجعل الرجل يدخل ويسلم قائماً، فيراه مكحلاً مدهناً مستنداً، فيقول: هو والله من أصح الناس. «أه».

وهذا سببه ظاهرٌ ويدل على ذكاء معاوية وحنكته عليه السلام وأرضاه.

وروى الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/٥١٤-٥١٥ ط: الفكر) عن قبيصة بن جابر - رحمه الله - قال:

«قام رجل إلى علي بن أبي طالب عليه السلام فسأله في مسألة فأجابهُ وأجاد، قال: فقام الرجل إليه فقبل رأسه» أه.

وهذا من القيام للسبب والمصلحة؛ وقد مرَّ الفرق بين القيام إليه وله.

قال أبو الحسن المدائني:

«جرى بين الحسن بن علي وأخيه الحسين كلام، حتى تهاجرا، فلما أتى علي الحسن ثلاثة أيام، تأثم من هجر أخيه، فأقبل إلى الحسين وهو جالس، فأكبَّ على رأسه فقبله، فلما جلس الحسن قال له الحسين: إن الذي منعي من ابتدئك والقيام إليك، أنك أحقَّ بالفضل مني، فكرهت أن أنازعك ما أنت أحقُّ به» أه.

كذا رواها عنه الخرائطي - رحمه الله - في «مساوئ الأخلاق» (ص/٢٥١ رقم: ٥٦٧) وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/١٨٠-١٨١ ط: الفكر).

كذلك في خبر وفادة عمر عليه السلام على الجابية، وقد استقبله الناس وهم قيامٌ، ومعهم وجهاء الناس وعظماء أهل الأرض، وكان في حالةٍ من الزهد والإعراض عن زينة مواكب الملوك ما بهرهم، حتى تعجبوا من صبره وزهده.

ولم يذكر إنكار أحدٍ منهم، ذلكم أنهم في وفد استقبالٍ، وقيامهم مباحٌ بالإجماع، كما تقدّم.

انظر «الزهد» (ص/١١٩-١٢٠) لأحمد - رحمه الله -، و«الزهد» (١٣/٢٧٤) لابن أبي شيبة، و«الزهد» (١/٣٣٢-٣٣٣) لابن المبارك، و«الحلية» (١/١٠٠-١٠١) لأبي نعيم، وغيرها من المصادر التي ذكرت الخبر.

ومن ذلك أيضاً، حادثة يحيى بن معين مع الفضل بن دكين - رحمه الله - لما اختبره بإدخال أحاديث ليست له في حديثه، وقرأت عليه اختباراً، فغضب - رحمه الله - وكان شيخاً متقناً فعرفها - فقال:

«أما هذا فآدبٌ من أن يصنع ذلك، وأُشار إلى أحمد بن حنبل -، وليس هذا إلا من عملك، ثم رفس يحيى بن معين، رفسةً رماه إلى أسفل السري، وقال: عليّ تعمل. قال: فقام إليه يحيى بن معين وقبل رأسه، وقال: جزاك الله عن الإسلام خيراً، مثلك من يحدث، إنما أردت أن أجربك» أهد.

كذا رواها الحافظ ابن حبان - رحمه الله - في «المجروحين» (١/٣٣)، والخطيب في «الكفاية» (ص/١٨٢)، و«التاريخ» (١٢/٣٥٤-٣٥٥)، وعنه ابن الجوزي في «المناقب» (ص/٧٩-٨٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٣/١٩٩-٢٠٠)، وذكرها الذهبي في «السير» (١٠/١٤٨-١٤٩).

ومثله ما حكاه الذهبي - رحمه الله - في «السير» (١٠/١٤٩) عن أبي العباس السراج عن الكديمي؛ قال:

«لما دخل أبو نعيم الفضل بن دكين على الوالي يمتحنه في القرآن، وشمّ يونس بن عبيد، وأبو غسان، وجماعة، فامتنح أمامه جماعة، فقالوا بقولهم، وأجابوا خوفاً، فلما كان الفضل؛ قال: القرآن كلام الله غير مخلوق، وعنتني أهون عليّ من زري هذا،

قال: فقام إليه أحمد بن يونس، فقبل رأسه - وكان بينهما شحناء - وقال: جزاك الله من شيخ خيراً أه.

والخبر رواه الخطيب في «تاريخه» (٣٤٩/١٢)، وعنه ابن الجوزي في «المناقب» (ص/٤٨١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٠١/٢٣)، وجماعة.

أقول: ومن أنواع القيام على رأس القاعد لسبب قيام المنادي عند القاضي في بيت القضاء، إذ يقف أحد الناس عند رأسه وينادي على الناس للفصل بينهم. ويشبهه قيام المغيرة بن شعبة على رأس النبي ﷺ وهو يخاطب عروة بن مسعود في صلح الحديبية.

وخبره في «الصحيح»، وفيه يقول المسور بن مخرمة:  
«.. والمغيرة بن شعبة قائم على رأس النبي ﷺ ومعه السيف، وعليه المغفر، فكلما أهوى عروة يده إلى لحية النبي ﷺ؛ ضرب يده بنعل السيف، وقال: أخريدك عن لحية رسول الله ﷺ...» أه.

أخرجه البخاري (٢٧١١/٩ و ٢٧١٢) و (١٠/٤١٨٠ و ٤١٨١)، والإمام أحمد (٣٢٧/٤ و ٣٢٨ و ٣٢٩)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٩٧٢٠)، والطبراني في «الكبير» (١٥/٢٠)، وجماعة.

يقول ابن القيم - رحمه الله - في «زاد المعاد» (٣٠٤/٣):

«وفي قيام المغيرة بن شعبة على رأس رسول الله ﷺ بالسيف - ولم يكن عادته أن يقام على رأسه وهو قاعد - سنة يقتدى بها عند قدوم رسل العدو من إظهار العز والفخر، وتعظيم الإمام وطاعته، ووقايته بالنفس، وهذه هي العادة الجارية حين قدوم رسل المؤمنين على الكافرين، وقدوم رسل الكافرين على المؤمنين.

وليس هذا النوع من الذي ذمّه النبي ﷺ بقوله: «من أحب أن يتّسلّل له الرجال قياماً، فليتبوأ مقعده من النار»، كما أن الفخر والخيلاء في الحرب ليسا من هذا النوع المذموم في غيره» أهـ.

وقد أخرج وكيعٌ في «أخبار القضاة» (٣٠٧/٢) عن عمر بن قيس الماضي - رحمه الله - قال:

«رأيت رجلاً كان يقوم على رأس شريح القاضي، وكان إذا تقدّم إليه خصمان، يقول: أيكما المدعي فليتكلم» أهـ.

ثم روى نحوه - رحمه الله - في (٣١٧-٣١٨/٢)، و (٢٢٢/٣).

ومن أنواع القيام المشروع للسبب المقتضي، قيام الناس للإمام عند رؤيته لأجل الصلاة، وقد ورد في النص، فظهر السبب ووجب العمل.

قال أبو قتاده رضي الله عنه: قال النبي ﷺ:

«إذا أقيمت الصلاة، فلا تقوموا حتى تروني قد خرجت، وعليكم بالسكينة».

كذا أخرجه البخاري (٦٣٧ و ٦٣٨ و ٩٠٩)، ومسلم (٦٠٤)، وأبو داود (٥٣٩ و ٥٤٠)، والترمذي (٥٩٢)، والنسائي (٨١/٢)، وجماعة.

ويجوز لهم أن يقوموا صفوفاً للصلاة قبل مجيء الإمام، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال:

«أقيمت الصلاة، وصف الناس صفوفهم، وخرج النبي ﷺ، فقام مقامه، ثم أوما إليهم بيده، أن مكانكم» أهـ.

أخرجه البخاري (٢٧٥ و ٦٤٠)، ومسلم (٦٠٥)، وجماعة.

وفي هذا تركُ الإتيان عليهم، فدلَّ على جواز أن يقوموا قبل رؤيته، أو حين رؤيته.

وفصل جماعة من أهل العلم، فقالوا:

إذا كان الإمامُ في المسجد، فلا يقوموا حتى يروه قد قام للصلاة؛ وإن لم يكن فيه جاز لهم القيام عند إقامة الصلاة، لتسوية الصفوف، والله أعلم<sup>(١)</sup>.  
والمقصود في مسألتنا، أنه قيامٌ لتسوية الصلاة، لا لشخص الإمام، وهذا ظاهرٌ لا يخفى والحمد لله.

وعلى هذه الوجوه والصُّور والأسباب، تحمل الأخبارُ الواردة في جواز القيام للغير عملاً بحديث معاوية وأنس رضي الله عنهما، ومن فقه هذا تمكن من الإجابة عن سائر أدلة الذين أجازوا القيام؛ والله أعلم.

قلت: وأما قول النووي - رحمه الله - في «مسألة القيام» (ص/ ٢٤-٢٥):

«أما بعد: فإن الله أمر باللطف بالمسلمين، وإكرام أهل العلم والورع والدين، فقال تعالى: ﴿وَاخْفَضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٨٨]، ومن اللطف بهم والإكرام أن يُحترموا بالإنابة القول لهم، والقيام، لا على طريق الرياء والإعظام، بل على ما ذكرناه من التكريم والاحترام، وعلى هذا استتر من لا يحصى من علماء الإسلام، وأهل الصلاح والورع، وغيرهم من الأمثال الأعلام» أهـ.

أقول: وهذا الكلام منه - رحمه الله - اشتمل على صوابٍ وخطأ؛ فصوابه ما حكاه من ضرورة اللطف بهم والإنابة الكلام لهم وخفض الجناح دوماً. وخطأ ما فيه

(١) انظر تفصيلاً طيباً للمسألة في «دائع الفوائد» (٢/ ٨٢-٨٣)، و(٢/ ٣٨٤-٣٨٥).



ذكره أمر القيام على سبيل الاحترام والإكرام، وهذا لا يكون لأنه لم يُصنع في حقّه ﷺ، فهو في حق غيره أبعد وأبعد، وسيأتي الردُّ عليه عمّا قريب من كلام علي محفوظ صاحب «الإبداع في مضار الابتداع».

وكذلك قوله: «وعلى هذا استمرّ من لا يحصى من علماء الإسلام..»؛ فهذا أيضاً لا يسنُّ ولا يغني في ميزان التحقيق العلمي.

إذ الحجة في قول الله ﷻ وقول رسوله ﷺ كما تقدّم في أول الرسالة.

وهذا يُذكرني بقول الحاكم - رحمه الله - في «مستدرّك» (٣٧٠/١) عن مسألة الكتابة على القبور؛ فإنه بعد أن روى الأحاديث المحرّمة للكتابة على القبور، قال:

«هذه الأسانيدُ صحيحة، وليس العملُ عليها، فإن أئمة المسلمين من المشرق إلى المغرب مكتوبٌ على قبورهم، وهو عمل أخذ به الخلف عن السلف» أهـ.

فردّ عليه الذهبي - رحمه الله - بقوله:

«ما قلت طائلاً، ولا نعلم صحابياً فعل ذلك، وإنما هوشىءٌ أحدثه بعضُ التابعين فمن بعدهم، ولم يبلغهم النهي» أهـ.

وعليه: «فلا موجبٌ لصرفِ ظواهرِ النصوص عن معانيها إلى التأويلات الباردة الركيكة التي لا تستحقُّ الالتفات لمن يصلح للخطاب».

فدع كلَّ قولٍ دون قول محمد فما آمن في دينه كمخاطر<sup>(١)</sup>.

(١) من كلام أبي الطيب - رحمه الله - في «الدين الخافض» (٢/٢١١).

وأما الدليل الثاني: مما احتج به النووي - رحمه الله - وغيره على إباحة القيام؛ وهو حديث أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً:

«يقوم الرجل للرجل، إلا بني هاشم، فإنهم لا يقومون لأحد».

أقول: لقد تقدم الكلام على سند هذا الخبر وبأن لنا أنه ضعيف لا يصح. بل إن العلامة الألباني - رحمه الله - قد حكم عليه بـ «الوضع والاختلاق». وقد ضعفه الهيثمي وغيره من أهل العلم. وهذا كافٍ لردّه وعدم تكلف الإجابة عنه.

— الدليل الثالث —:

وهو حديث توبة كعب بن مالك رضي الله عنه.

وقد سبق الردُّ عليه من كلام ابن الحاج وابن حجر عند تخريجه وإبراده في الفصل الثاني وسيأتي مزيد كلام عليه في حديث فاطمة رضي الله عنها.

هذا سوى ما ورد في تضاعيف الجواب عن الحديث الأول، إذ أن قيام طلحة رضي الله عنه من القيام المباح الذي لا إشكال فيه، فإنه قيامٌ مقرونٌ بسببٍ ظاهرٍ لما بينهما من المودة الزائدة، ولذلك لم يقم أحدٌ من الصحابة سواه.

قال الحافظ في «الفتح» (١٢/٣٢٠ ط: الفكر):

«واحتج النووي أيضاً بقيام طلحة لكعب بن مالك، وأجاب ابن الحاج: بأن طلحة إنما قام لتهنئته، ومصافحته، ولذلك لم يحتج به البخاري للقيام، وإنما أورده في المصافحة، ولو كان قيامه محل نزاع، لما انفرد به، فلم ينقل أن النبي ﷺ قام له، ولا أمر به، ولا فعله أحدٌ من حضر، وإنما انفرد طلحة بقوة المودة بينهما على ما جرت به

العادة، أن التهئة والبشارة، ونحو ذلك على قدر المودة والخلطة بخلاف السلام، فإنه مشروع على من عرفت ومن لم تعرف أهد.

وكلامه في «المدخل» (١/١٨٩-١٩٠) و(٢/٣٣٠-٣٣١)، ونحوه في «تحفة الأحوزي» (٨/٢٥-٢٦)، و«الإبداع» (ص/٣٣٢)، و«الدين الخالص» (٤/٤٤٧-٤٤٩)، ونقله عن الشوكاني - رحمه الله -، وانظر «شرح النووي على مسلم» (١٧/١٠١)، و«إكمال المعلم» (٨/٢٨٢) لعياض.

— أما دليلهم الرابع —

فهو حديث عائشة رضي الله عنها في قيام رسول الله ﷺ لفاطمة وإجلالها في بيته وصنيعها ذلك برسول الله ﷺ.

وهو حديث صحيح<sup>٩</sup> والحمد لله.

وقد مر معنا أنه مما احتج به البيهقي في «الآداب» و«الشعب» و«المدخل» وتبعه على ذلك النووي وغيره. والحقيقة أن الاحتجاج بهذا الحديث فيه نظر حين التأمل.

إذ الاحتجاج به يكون على غير ما يدل عليه والدعوى فيه أعم وأوسع من الحجة وذلكم أن البحث في حكم القيام للدخول بغير سبب أو علة، وفي حديث فاطمة رضي الله عنها علة الاستقبال للضيف - من صاحب البيت أو المحل - وهذا لا خلاف في جوازها كما مر معنا. وإلا فكيف يدخل الداخل عليك وأنت صاحب البيت فلا تقوم لاستقباله وإدخاله، وإجلالته في محل الأضياف، كما هي عادة الناس. ولذلك فإن احتجاجهم بهذا الحديث يصح إذا ما ورد عنه ﷺ القيام لها بعد ذلك وهي في بيته إذا ما خرجت من حجرة لأخرى مثلاً.

فهذا وجهُ للجواب، ووجهُ آخر أن يُقال: إن في قيامه ﷺ لها شيئاً زائداً عن القيام للاستقبال فحسب؛ - وهو التقبيل والإجلال -  
وهذا لا يكون بغير قيام والله أعلم.

ولو ورد عنه ﷺ أنه لم يكن يصنع ذلك إلا فاطمة لكان في استدلالهم به وجهٌ ولكنها عاداته ﷺ مع أضيافه من الإكرام والإجلال. إذ لم يرد في السُّنة أنه كان يفعل ذلك بفاطمة خاصة ثم إن قيامه وإجلالها له وجهٌ معتبرٌ قيناً. لا سيما إذا ما عرفت أن النبي ﷺ لم تكن له في بيته إلا وسادةٌ واحدةٌ يجلسُ عليها وكان يجلسُ ضيفه عليها إذا ما دخل عليه. وكان ضجاعة من آدم قد حُشي ليفاً، وكان نحو ما يوضع للإنسان في قبره، ولحافه واحدٌ ينام فيه مع نسائه، بل قال أنسُ بن مالك رضي الله عنه: «كانت ملحفَةُ رسول الله ﷺ تدور بين نسائه».

فهذا هو حاله ﷺ، من أترك الناس لحياة البذخ مع ما عاش فيه من القِلَّة والزهد في هذه الحياة الدنيا (١).

ثم إن النبي ﷺ لم يكن يصنع ذلك دوماً، بل أحياناً، مما يعيننا على القول: بأن قيامه ﷺ لها يكون حين شِدَّة الاشتياق كما مرَّ في الصفحات الماضية.

وهذه صورةٌ تبيحُ القيام لأنها مصحوبة بالمعاقبة ونحو ذلك، قالت عائشة رضي الله عنها: «كن أزواج النبي ﷺ عنده فلم يغادر منهن امرأة، فأقبلت فاطمة تمشي ما تخطى مشيتها من مشية رسول الله ﷺ شيئاً، فلما رآها رحب بها، ثم قال:

(١) انظر في ذلك «أخلاق النبي ﷺ» (٤٩٥/٢) و (١/٣ - إلى ٢٣ محققة) لأبي الشيخ - رحمه الله -.

«مرحباً بابنتي»، ثم أجلسها عن يمينه أو عن شماله، ثم سارّها فبكت بكاءً شديداً، فلما رأى جزعها سارّها الثانية فضحكت، فقلنا: خصّك رسول الله ﷺ من بين نسائه بالسرّاء ثم أنت تبكي وضحكت، فلما قامت سألتها ما قال لك رسول الله ﷺ؟ قالت: ما كنت لأفشي على رسول الله ﷺ سره، فلما توفي قلت: عزمت عليك بما لي عليك من الحق لما حدثتني بما قال لك رسول الله ﷺ، قالت: أما الآن فنعم، أما حين سارّتي في المرة الأولى فأخبرني أن جبريل عليه السلام كان يعارضه بالقرآن كل سنة مرة، وأنه عارضه العام مرتين، وأني لا أرى الأجل إلا قد اقترب، فاتقي الله واصبري، فإني [أنا] نعم السلف لك، فبكت بكائي الذي رأيت، فلما رأى جزعي سارّني الثانية فقال:

«يا فاطمة، أما ترضين أن تكوني سيدة المؤمنين أو نساء هذه الأمة؟» فضحكت ضحكي الذي رأيت «أه».

قلت: وهذا حديثٌ صحيحٌ أخرجه جماعاتٌ من أهل العلم، منهم:

البخاري (٢٧٩/٧-٢٨٠ و٤٤٣/٣٧١٥)، ومسلم (٤٧٤/٧-٤٧٥/٢٤٥٠) واللفظ له ولم تذكر فيه أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قام لها كما في الحديث السابق.

ولذلك قال ابن الحاج - رحمه الله - جواباً عن حديث فاطمة رضي الله عنها:

«كان قيامه ﷺ وقيامها رضي الله عنها، لأن بيوتهم علي ما قد علّم من ضيقها، وقد كانت أحوالهم على ما قد علّم من شظف العيش وقلة الدنيا، سيّما فاطمة رضي الله عنها التي أثرت الطاحون في يدها، فشكت ذلك إلى أبيها عليه السلام والرّفد قد

أتاه، فحملها على حاله ﷺ واختار لها ما اختار لنفسه المكرومة، فأعطى الناس وتركها، وأعطاهما بدلاً عن ذلك ولقوة إيمانها وعلوها عوضاً عن الخادم التي طلبت: «إذا أوت إلى فراشها أن تسبح ثلاثاً وثلاثين وتحمّد ثلاثاً وثلاثين وتكبر أربعاً وثلاثين»<sup>(١)</sup>.

وقد كانت تقعد الأيام لا تأكل شيئاً، وفيها وفي بعلمها نزل قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا نَطْعَمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾ الآية في قصّة من المجاهدة يطول ذكرها؛

وقد ذكرها أهل التفسير<sup>(٢)</sup>، ومناقبها في هذا المعنى كثيرة يطول تتبعها، وهي موجودة مشهورة معروفة في الكتب المتعرضة لهذا الفن.

(١) أخرجه البخاري (١٢/٤٠١-٤٠٢/٤٣١٨)، ومسلم (٢٧٢٧ و٢٧٢٨)، وعبد الرزاق في «مصنّفه» (١١/٣٣-٣٤/١٩٨٢٨)، وأبو داود في «سننه» (٦٢٢ و٥٠٦٣ و٥٠٦٤ و٥٠٦٥ و٥٠٦٦)، والترمذي (٣٤١٠)، والدارمي (٢٦٨٨)، والسنائي في «العمل اليوم والليلة» (ص/٤٧٣-٤٧٤ رقم: ٨١٣ و٨١٤)، وابن السني في «العمل اليوم والليلة» (ص/٤٣٧-٤٣٨ رقم: ٧٣٩ و٧٤٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/٤١٨-٤٢٠/٤٢٠ و١٠٣٣ و١٠٣٤)، وغيرهم.

(٢) قلت: لقد اشتهر جداً أن هذه الآية من سورة «الإنسان» [٨-٩] نزلت في علي بن أبي طالب عليه السلام وفي زوجه فاطمة بنت رسول الله ﷺ. قال السيوطي - رحمه الله - في «الدر المنثور» (٦/٤٨٥)، روى ذلك ابن مردويه في «تفسيره» عن ابن عباس عليه السلام. وقد روى خبرها ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٣٩٠)، وذكره السيوطي في «اللائح» (١/٣٧٤)، وذكر أنه خور موضوع بالاتفاق.

وذكره شيخ الإسلام - رحمه الله - في «منهاج السنة» أيضاً (٧/١٧٤-١٨٧) ثم نقضه بالأدلة والبراهين، قال: «والحديث المذكور من الكذب الموضوع باتفاق أهل العلم والمعرفة بالحديث الذين هم أئمة هذا الشأن وحكامه»، قال: «وهو موضوع باتفاق أهل النقل من أهل التفسير الذين يتقلون الأخبار بالأسانيد المعروفة» ورد الخبر - رحمه الله - بثلاثة نشر وجهها فانظره غير مأمور، وانظر ما كتبه الشيخ الفاضل مقبل بن هادي في «الرسالة الوازعة» (ص/٧٧) حول المسألة.

فالحاصل من هذا أن الإقلال الذي كان عندهم من الدنيا، كانوا يمتنعون بسببه من فراش زائد على ما يضطرون إليه أو شيء زائد على ما يقعدون عليه.

الأتري إلى حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - حين بات عند خالته ميمونة قال: «فاضطجعت في عرض الوسادة والنبي ﷺ وأهله في طولها»<sup>(١)</sup>؛ فلو كان ثم وسادة غيرها لجعلوها له دون وسادتهم. فإذا لم يكن عندها إلا وطاء واحد وهي قاعدة عليه ودخل عليها أبوها، فكيف يمكن أن يقعد ﷺ على الأرض وهي على حائل؟ لا يمكن ذلك أصلاً، فاحتاجت إلى القيام من مجلسها حتى يقعد أبوها ﷺ على الحائل، ثم تقعد هي بعد ذلك إما على طرف الحائل، أو على الأرض.

وكذلك أيضاً إذا دخلت هي رضي الله عنها على أبيها ﷺ وهو ﷺ يفضلها ويعظمها بتفضيل الله تعالى وتعظيمه لها كما تقدم، فلا يمكن أن يقعد ﷺ على حائل وهي تقعد مباشرة للأرض، فيقوم ﷺ حتى يجلسها على ما كان عليه جالساً، لأجل المنزلة العظمى التي لها عند ربها.

ومما يدل على أن قيامه وقيامها كان لما ذكر وهو الإفراح في المجلس، والإيثار به مع التقييل المذكور، أو لغيره من معاني الحديث ما يأتي بعد هذا وهو نص في عين المسألة على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى، ففي هذا الجواب وإيضاحه مَقْنَعٌ مع الإنصاف، وأما مع عدمه فلو جئنا بقراب الأرض أجوبة واضحة لا يمكن التسليم ولا

---

(١) أخرجه البخاري (١/١٣٨ و ١٨٣ و ٦٩٨) وفي مواضع كثيرة في «الصحيح»، وأخرجه مالك في «موطأ» (١/١٠٨-١٠٩)، وأحمد وأهل السنن. وأخرجه الطبراني (١١/٣٢٤-٣٢٨) وفي بعض ألفاظه: قالت له خالته ميمونة رضي الله عنها: «وكيف تبت وإنا الفراش واحد؟».

القبول، لأن الإنصاف هو رأس الخير وزبدته ومنبعه، فقد تبين الأمر واتضح، فاسلك أي الطريقين شئت، والله يرشدنا وإياك لطريق الرشاد ويُجنبنا وإياك طريق الجحود والغناد «أه»<sup>(١)</sup>.

وقال علي محفوظ - رحمه الله - في «الإبداع» (ص/٤١٧):

«قيام النبي ﷺ للسيدة فاطمة وتقبيله لها، وقيامها رضي الله عنها له ﷺ وتقبيلها له، لا دلالة فيه، إذ قيامها إسمًا كان لأجل التقبيل وتوسعة المكان لمن كان داخلًا منهما، والقيام لذلك مشروعٌ للبر والإكرام كما ادعى. ومنها ما رواه أبو داود:

«أن عمرو بن السائب رضي الله عنه حدث أنه بلغه أن رسول الله ﷺ كان جالساً يوماً فأقبل أبوه من الرضاعة، فوضع له بعض ثوبه فجلس عليه، ثم أقبلت أمه فوضع لها شق ثوبه من جانبه الآخر فجلست عليه، ثم أقبل أخوه من الرضاعة، فقام رسول الله ﷺ فأجلسه بين يديه». وهو يتج ضد مطلوبه، إذ الحديث صريحٌ في كون القيام نفسه ليس من فعل البر، بدليل أنه ﷺ لم يقيم لأمه وأبيه مع أنها أولى بالبر والاحترام من أخيه، فحيث أنه - عليه الصلاة والسلام - لم يقيم لهما دل على أن قيامه لأخيه يفسح له في المجلس لضيقه لا ليكرمه بنفس القيام، ولذا لما كان المكان فيه اتساعٌ عند قدوم أبويه لم يقيم لهما ﷺ. فأتضح أن الحديث دليل لعدم جواز القيام للإكرام لا دليل لجوازه أو نفيه «أه».

(١) «مدخل» (١/١٧١ و١٧٢ و١٧٣)، وعنه الحافظ في «الفتح» (١٢/٣٢١) ولم يعترض عليه، ومثله صنع المباركفوري في «تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذي» (٢٥/٨).



أقول: وهذا كلامٌ دقيقٌ، سليمٌ، يُسَلَّمُ له المنصف المتجرد .

وقال حمود بن عبد التويجري - رحمه الله - في «الرد القوي» (ص/ ٢٢٣-٢٢٥):

«وإنما كان النبي ﷺ يقوم إلى ابنته إذا دخلت عليه، ليأخذ بيدها ويقبلها، ويجلسها في مجلسه، ومثل ذلك قيامها إليه إذا دخل عليها؛ فإن المقصود منه أن تأخذ بيده وتقبله وتجلسه في مجلسها، وليس هذا من القيام المكروه وإنما هو من جنس القيام إلى القادم، لتقبه ومصافحته أو معاقته، أو تقبيله أو إنزاله عن دابته، كما تقدم في قصة سعد بن معاذ رضي الله عنه، حين جاء للحكم في بني قريظة، ومن هذا الباب، ما رواه الترمذي عن عائشة رضي الله عنها، قالت:

«قدم زيد بن حارثة المدينة، ورسول الله ﷺ في بيتي، فأناه فقرع الباب، فقام إليه رسول الله ﷺ عرياناً يجر ثوبه، والله ما رأيته عرياناً قبله ولا بعده، فاعتنقه وقبله».

قال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ غريب .

قولها عرياناً: تريد أنه ﷺ كان سائراً ما بين سرته وركبته، ولكن سقط رداؤه عن عاتقه، فكان ما فوق سرته، وما تحت ركبته عرياناً، قال الطيبي: وكان هذا من شدة فرحه، حيث لم يتمكن من تمام التردى بالرداء حتى جرّه، وكثيراً ما يقع مثل هذا؛ فأما ما بين السرة والركبة، فإنه لم يكن يرى من النبي ﷺ، والدليل على ذلك، ما رواه الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، كلهم بإسنادٍ واحدٍ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما؛ أن رسول الله ﷺ كان ينقل معهم الحجارة للكعبة، وعليه إزاره، فقال له العباس عمه: يا ابن أخي؛ لو حللت إزارك، فجعلته على منكبيك دون

الحجارة، قال: فحلّه، فجعله على منكبيه، فسقط مغشياً عليه، فما رُوي بعد ذلك اليوم عرباناً.

ومن هذا الباب أيضاً: ما رواه مالك في «الموطأ» عن ابن شهاب، أن عكرمة ابن أبي جهل رضي الله عنه قدم على رسول الله ﷺ، عام الفتح، فلما رآه رسول الله ﷺ وثب إليه فرحاً وما عليه رداء حتى بايعه.

ومن هذا الباب أيضاً: ما جاء في «الصحيحين»، وغيرهما في قصة كعب بن مالك رضي الله عنه لما تاب الله عليه، قال: وانطلقت إلى رسول الله ﷺ، فإذا رسول الله ﷺ جالس في المسجد وحوله الناس، فقام طلحة بن عبيد الله يهرول حتى صافحني وهنأني، الحديث. فهذا وما أشبهه من القيام جائز، كما دلت عليه هذه الأحاديث، وهو قيام إلى الشخص لتلقيه، وليس من القيام لأجل تعظيمه بالقيام.

والقيام إلى الشخص من فعل العرب، والقيام له أو عليه من فعل العجم.

قال ابن القيم - رحمه الله - في «تهذيب السنن»: «المذموم؛ القيام للرجل، وأما القيام للتلقي إذا قدم فلا بأس به» انتهى كلام التوحيدي - رحمه الله -.

وبهذا ينتهي الكلام على حديث فاطمة رضي الله عنها.

وهو عندي من أقوى ما ورد حقيقة عند القائلين بجواز القيام للغير، والله أعلم.

وفي الجواب عنه يظهر إيجاب جلياً عن الدليل الخامس في حادثة إجلاسه لوالديه من الرضاغة على شؤبه رضي الله عنه، ومن ثم قيامه لإجلاس أخيه على ما تبقى من الثوب كما مر في «الإبداع» أبي محفوظ، وكلام التوحيدي - رحمه الله -.

وفي هذه الصورة ها هنا ما يدل على صحة ما قدمناه في الجواب عن حديث فاطمة رضي الله عنها، وهو قيامه ﷺ لإجلال ضيفه على فراشه الذي لا يملك غيره من باب إكرامه واحترامه. ولذلك ما قام لوالديه لما أن وجد لهما متسعاً، فاكفى ﷺ بالتسح فقط، فلما أن وصل الثالث اضطرب للقيام وهذا ظاهر والحمد لله وهذا يعتبر جواباً كافياً بإذن الله، وهو حجة للقائلين بتحريم القيام غير أنه ضعيف كما مر في الفصل الثاني. والله أعلم.

وأما قيامه ﷺ لعكرمة حين وفد عليه مسلماً، فإنما هو لمعاقته وتهنئته بالإسلام ولكي يتألفه مع المبايع كما هو ظاهر في الحديث. وهذه الأسباب مبيحة للقيام قولاً واحداً فلا إشكال في الخبر والحمد لله<sup>(١)</sup>. ثم إن الحديث مرسل وهو من أقسام الضعيف كما لا يخفى.

(١) قال ابن الحاج - رحمه الله - في "المدخل" (١/١٧٧):

"وقد أجاز علماؤنا - رحمه الله عليهم - القيام للغائب، لأن السنة في الوارد أنك تأتي إليه فتسلم عليه فإن لم تفعل ذلك حتى قدم عليك فأقل ما يمكن أنك تقوم ما شئت إليه، عوضاً عما فاتك من المشي إلى بيته كما تقدم. وقد نص في الحديث أنه قدم من اليمن، فقد خرج عن بابه" أهـ. وهو في "الفتح" (١٢/٣٢١-٣٢٢)، و"تحفة الأحوذى" (٨/٢٥-٢٦).

وقال ابن العربي - رحمه الله - في "عارضة الأحوذى" (٥/٣٨٥ علمية):

"يجوز أن يقوم الرجل للرجل عند أمل يبلغه، أو هم يفزع عنه كما قام طلحة لكمب فما نسبها له كعب". وانظر كلامه - رحمه الله - في "أحكام القرآن" (٣/١١٠٧)، وقارن بـ "البيان والتحصيل" (١٨/٢٠٥) و(٤/٣٢٤).

وأما حديث أبي هريرة - رضي الله عنه وعن أمه - في قيام الصحابة لرسول الله ﷺ فهو ضعيف كما سبق تحقيقه . والضعيف لا يحتج به في الأحكام ولا في الفضائل ، فكيف وقد عارضه من الأحاديث الصحيحة والحسنة الشيء الكثير كما مر معنا ؟ ومثله حديث أبي ذر في قيامه ﷺ إليه لمعاقلته ، ولو صح لكان من القيام المباح الذي لا نزاع في جوازه . ومثله حديث زيد بن حارثة لما وفد على المدينة من سفره فقام إليه ﷺ وعاقته .

والعجيب في هذا الخبر أن النووي بعد ما ذكره في «رسالة القيام» (ص/ ٤٥) قال : «وفي الاستدلال بهذا نظر» .

ووجه الغرابة : أنه أورده مستدلاً به ثم نقضه - رحمه الله - كما رأيت من كلامه . فكان الأولى به عدم ذكره ، وطرحه من كتابه .

وأعجب من هذا أن علة الاستدلال بهذا الحديث مطردة في سائر ما أورده في كتابه ، إلا التزر اليسير منه كما مضى في الكلام على حديث سعد رضي الله عنه ، فكان الأليق أن يقول في سائر ذلك : «وفي الاستدلال به نظر» وهكذا .

وأما حديث وثالة بن الخطاب في تحرك النبي ﷺ لإجلال بعض أصحابه ، فإنه لا محل له في المسألة أصلاً . والاستدلال به في هذه المسألة خاصة خطأ محض لا يتأج عليه صاحبُه ، بل هو أشبه باستدلالات أهل البدع الذين يتمسكون بالنص العام ، لإثبات حكم خاص لم يثبت به نص واضح بين .

ولذلك فقد أخطأ الإمام النووي - رحمه الله - حينما احتج بقوله تعالى :

﴿واخفض جناحك للمؤمنين﴾ ؛ وبقوله سبحانه :

«ومن يُعظم حرمات الله فهو خيرُ له عند ربِّه»، وقوله ﷺ:

«ومن يُعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب»، وقوله ﷺ:

«ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويعرف شرف كبيرنا»<sup>(١)</sup>. وقوله ﷺ:

«أنزلوا الناس منازلهم من الخير والشر»<sup>(٢)</sup>. وقوله ﷺ:

«إن من إجلال الله لإكرام ذي الشبهة المسلم...»<sup>(٣)</sup>.

ومحدث عائشة رضي الله عنها قالت:

«كان النبي ﷺ جالساً مع أصحابه، وبجنبه أبو بكر وعمر، فأقبل العباس، فأوسع له فجلس بين النبي ﷺ وبين أبي بكر، فقال ﷺ:

«إِنَّمَا يَعْرِفُ الْفَضْلَ لِأَهْلِ الْفَضْلِ أَهْلُ الْفَضْلِ»<sup>(٤)</sup>.

وبنحوها من الآيات والأحاديث.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢٠٧/٢)، والبخاري في «الأدب» (٣٥٨/١)، والترمذي في «سننه» (٣٤٩/١)، والطبراني في «الكبير» (١٥٤/٣)، وهو في «الصحيحة» (٢١٩٦/٢٣٠/٥).

(٢) قال الألباني - رحمه الله -:

«أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص/٨) وإسناده ضعيف له علشان، باختصار من «الضعيفة» (١٨٩٢/٣٦٧/٤) وانظر منها (١٨٩٤) ولا بد.

(٣) سبق تخريجه وهو صحيح والحمد لله.

(٤) أخرجه الطبراني (١٧٠-١٧١)، والشهاب القضاعي (١١٦٤)، والخطيب في «تاريخه» (٧/٢٣٠-٢٧٠٤)، وعنه ابن عساكر (٢٣٥-٢٣٦/٢٦) وإسناده تالف بمرة. بل قال الألباني - رحمه الله - في

«ضعيف الجامع» (٢٠٦٨): «موضوع»، وانظر الفيض القدير (١٢-١١/٣) لزائماً.

والعلة في هذه الحجج أنها عامة تصلح لكلا الفريقين، وذلك أن للقاتل بتحريم القيام أن يقول: «إن من تعظيم شعائر الله أن نُعظم حديث رسول الله ﷺ بالنهي عن القيام للدخل»، كما في «المدخل» (١٨١/١ - ١٨٢) و(١٧٢/١).

ومن ها هنا قال الشيخ علي محفوظ - رحمه الله - في آية خفض الجناح:  
 «قال النووي: من خفض الجناح لهم القيام لهم، وأنت تجدها دليلاً على عدم جواز القيام، إذ لو كان القيام من جملة خفض الجناح ما تأخر النبي ﷺ عنه إذ هو المخاطب بالآية، وأعلم بمدلولها، وأول ما يبادر لامتناع أمر الله، كيف وقد ثبت عنه ﷺ النهي عن ذلك، فعدم قيامه ﷺ ونهيهم عن ذلك، دليل واضح على أن المراد بخفض الجناح، التواضع لهم ومخاطبتهم باللين ومؤانستهم بحديثه وتعليمهم ما به صلاحهم ونحو ذلك، لا القيام لهم، وإلا لزم عليه عدم امتثاله ﷺ أمر ربه، ولا قائل به، فتم أن الآية دليل لعدم القيام لا لطلبه» أهـ<sup>(١)</sup>.

إذا فلا إشكال بين أحد من الفريقين بل ولا بين أحد من المسلمين على وجوب تعظيم شعائر الله، وخفض الجناح للمؤمنين، وإجلال ذي الشبهة المسلم، وإنزال الناس منازلهم.

ولكن الإشكال في صفة هذا التعظيم والإجلال على ما ورد في سنته ﷺ.  
 ومن ها هنا أعود للقول بأن النص العام لا يسعف أحداً منهما، إلا أن يأتي بما يعضد فهمه لهذا النص من الآية أو الحديث.

(١) «الإبداع في مضار الابتداع» (ص/ ٤١٥ - ٤١٦).

وهذا نبينا ﷺ قد أطلق النهي عن القيام وعمه في كل الحالات - وهو الأصل الذي بدأنا به الفصل الثالث؛ فترك هذا النص والاعتماد على الآيات العامة في تعظيم شعائر الله، قلب للحقائق والموازن.

وليس من شك أن دلالة العام حق لا ريب فيها ما لم تخصص بنص آخر. وقد جاءنا عنه ﷺ النهي عن القيام أيًا كان الداخل وفي أي حال كانت. وهذا الذي فهمه الصحابة الكرام فهم لا يقومون لأحد حتى رسول الله ﷺ. وترك استقصا لهم عن القيام نزل منزلة العموم في المقال تعزيزاً وتأيداً لظاهر خبر معاوية مع فعله وفهمه - ﷺ -.

وعلماء الأصول يقولون:

«إذا ورد نص شرعي لفظه عام ولم يقم دليل على تخصيصه، وجب حمله على عمومته وإثبات الحكم لجميع أفرادها قطعاً، فإن قام دليل على تخصيصه وجب حمله على ما بقي من أفرادها بعد التخصيص»<sup>(١)</sup>.

وعليه فكل قيام في مسألتنا هذه حرام لقوله ﷺ:

«لا تقوموا كما يفعل الأعاجم بعضهم لبعض».

ولا يخصه إلا ما ورد في صحيح الأخبار من ذكر صفة معينة للقيام الجائز، وهذه الصور هي التي أوضحناها في تضاعيف الردود السابقة:

(١) انظر بحثاً موسعاً في «تفسير النصوص» (١٠٦/٢) وبعدها) لحمد أديب الصالح؛ وقارن به «الأصول من علم الأصول» (ص ٤٧-٤٩) للعلامة العثيمين - رحمه الله -، وكلام الشاطبي - رحمه الله - في «الموافقات» مفرقاً جمعه شيخنا مشهور بن حسن - حفظه الله - كما في «المجلد الفهارس» (٦/٤٢٢-٤٢٤).

كمثل القيام للفنائين تلقياً له حين عودته من غيبته .

نصّ عليه شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٣٧٥/١) .

وفرق جماعة من أهل العلم في ذلك، بين القيام للداخل والقيام إليه، كما مرّ معنا من استحسان الإمام أحمد، وهو الذي نصّ عليه أهل العلم كما في «تهذيب السنن» (٩٥/١٤ عون) . فقالوا بجرمة الأول ومشروعية الثاني .

فمن قام للقدام بعذرٍ مما تقدّم أو غيره، فلا حرج عليه، وعليه تُحمل أحاديث الجواز . ومن قام للداخل بغير عذرٍ وإنما بنية الإكرام، فهو الواقع في الحرام وعليه تُحمل أحاديث التحريم .

ويزيدُ التحريم والجرمُ في حقّه إذا ما كان تعظيماً له وبهيّة تنبّه هيئة الأعاجم من القيام على رأسه؛ أو إذا اجتمع في ذلك محبة الداخل لِمَثَلِ الناس قياماً بين يديه حين دخوله .

أقول: وما أجملُ والله - ما حكاه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٢/١٤٧) عن أبي الفتح العكبري - رحمه الله - قال:

«وجدت بخط أبي قال: اجتاز الشيخ أرو عبد الله بن بطة بالأحنف العكبري، فقام له، فشق ذلك عليه، فأنشأ يقول:

أنت من لا تلمني على القيام، فحقي  
أكرم البرية عندي  
حين تبدو أن لا أمل القيام  
ومن الحق أن أجمل الكراما

فقال ابن بطة لابن شهاب: كلف له جواب هذه، فقال:



أنت إن كنت - لا عدمتك - ترعى  
فلك الفضل في التقدم والعلـ  
م، ولسنا نحب منك احتشاما  
فسأجزيك بالقيام قياما  
وأنا كاره لذلك جدا  
لا تكلف أخاك أن يتلقا  
ك بما يستحل فيه الحراما  
فإذا صححت الضمائر منا  
أكتفينا أن نتعب الأجساما  
كلنا واثق بودة مصا  
فيه، ففيما انزعاجنا وعلاما ؟ أهـ .

ويشبه ذلك ما أخرجه الخطابي في «الغزلة» (ص/ ١٣٢-١٣٣) عن الدقاق  
النحوي - رحمه الله - قال:

«اجتمع أبو العباس بن سريج وأبو العباس المبرّد وأبو بكر بن داود في طريق؛  
فأفضى بهم إلى مضيق، فتقدم ابن سريج وتلاه أبو العباس محمد المبرّد وتأخر ابن  
داود، فلما خرجوا إلى الفضاء، التفت ابن سريج فقال: العلم قدّمني، فقال ابن داود:  
الأدب أخرني، فقال لهما المبرّد أبو العباس محمد: أخطأتما جميعا؛ إذا صحّت المودة  
سقط التكلف والتعلّل» .

وأجمل منه ما رواه الإمام أحمد - رحمه الله - في «الزهد» (ص/ ٤٤٨-٤٤٩ رقم:  
١٧٧٨ و١٧٧٩) عن محمد بن سيرين - رحمه الله - قال:

«لا تكرم أخاك بما يكره، ولا تكرم صديقك بما يشقّ عليه» أهـ .

والخبر رواه ابن قتيبة - رحمه الله - في «عيون الأخبار» (٣/ ٢٠ ط: العلمية) .

ومثله ما رواه الدينوري - رحمه الله - في «المجالسة» (٦/٣٤٤/٢٧٤١ مشهور حفظه الله) عن هشام بن عبد الملك - رحمه الله - قال:

«ما بقي عليَّ شيءٌ من لذة الدنيا إلا وقد نلتها، وما أتمنى إلا شيئاً واحداً، أخاً أرفع مؤنة التحفظ فيما بيني وبينه» أهـ.

ثم أعلم أخي (رحمنا الله وإياك) أنَّ في القيام للداخل فيه ما فيه من التكلف للإخوان والخلان، وهذا يفضي لفساد الخلَّة مع الأيام.

وقد قال ﷺ:

«أنهاكم عن التكلف للضيف»<sup>(١)</sup>.

وفي لفظ آخر:

«لا يتكلفن أحدٌ لضيفه ما لا يقدِر عليه»<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية الحاكم (٤/١٢٤) من طريق الأعمش عن شقيق - رحمه الله - قال:

«دخلتُ أنا وصاحبُي على سلمان عليه السلام، فقرب إلينا خبزاً وملحاً وقال: لولا أنَّ رسول الله ﷺ نهانا عن التكلف لتكلفنا لكم، فقال صاحبي: لو كان في ملحنا سعةٌ يعني: زعتر، فبعث بمطهرته إلى البقال فرهنها، فجاء بسعتر فألقاه فيه.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/٤١٠)، وابن المبارك في «الزهد» (٢/١٤٠٦ و١٤٠٤)، والحاكم (٤/١٢٤)، والطبراني (٦/٢٨٨/٦ و٦٠٨٤ و٦٨٥)، وهو صحيح كما في «السلسلة الصحيحة» (٥/٥١١/٢٣٩٢).

(٢) «السلسلة الصحيحة» (٥/٥٦٨/٢٤٤٠) عن سلمان عليه السلام، وفي رواية الخرائطي في «المكارم» (ص/٧٣ رقم: ١٣٦ منقًى): «أمرنا أنْ نتكلف للضيف ما ليس عندنا، وأنْ نُدَمَّ إليه ما كان حاضراً».

فلما أكلنا قال صاحبي: الحمد لله الذي قنعنا بما رزقنا، فقال سلمان: لو قنعت بما رزقت لم تكن مطهرتي مرهونة عند البقال.

وبنحوه عند ابن عساکر في «تاريخ دمشق» (١٣/١٢٦-١٢٧) و(١٨٠/١٨) وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

«استأذنت على رسول الله ﷺ فأذن لي، فدخلت، فسلمتُ على رسول الله ﷺ، فإذا هو متكئ على رمل حصير قد أثر في جنبه - ولم يذكر أنه تحرك - فقلت: استأنسُ يا رسول الله؟ فقال ﷺ: نعم». فجلستُ فرفعتُ رأسي في البيت، فوالله ما رأيتُ فيه شيئاً يردُّ البصر إلا أهبة ثلاثة سأي: ثلاثة جلود قبل الدباغ فقلت: ادعُ الله أن يوسعَ على أمّتك يا رسول الله، فقد وسّعَ على فارس والروم، وهم لا يعبدون الله، فاستوى جالساً ثم قال:

«أفي شك أنت يا ابن الخطاب؟ أولئك قومٌ عجّلت لهم طياتهم في الحياة الدنيا»، فقلت: استغفر لي يا رسول الله «أه»<sup>(١)</sup>.

فانظر (رحمك الله) ما أتركه ﷺ للتكلف وأسبابه وبعده عنه، وتعليمه ذلك لأصحابه وأتباعه<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٣٣-٣٤)، والبخاري في «الصحيح» (٥١٩١ و٢٤٦٨)، و(الأدب) (٨٣٥/١)، ومسلم (١٤٧٩)، وابن خزيمة (١٩٢١) كل في «صحيحه»، وأخرجه الترمذي (٢٤٦١)، وابن ماجه (٤١٥٣)، والبيهقي (٣٧/٥) كل في «سننه»، وأبو يعلى (١٦٤)، والبيزار (٢١١)، كل في «مسنده»، وغيرهم.

(٢) قارن بـ «الدين الخالص» (٤٤٦/٤) لأبي الطيب - رحمه الله -.

فهذا عمر رضي الله عنه وهو من أكرم أصحابه، يدخل عليه، فيبقى على حاله مضجعاً، ولا يتكلف له هيئة سواها، فلا يعتدل من اتكائه ولا يتحرك له.

ويتعلم منه عمر الخير رضي الله عنه، فهذا الخرائطي يروي في «مكارم الأخلاق» (ص/ ١٥٥ - ١٥٦ رقم: ٣٥٢ منقًى) عن عمران بن موسى - رحمه الله - قال:

«دخل كعب الأخبار على عمر بن الخطاب وهو جالس على فراشه، وتحت الفراش حصير، وعن يمينه وشماله وسادتان، فقال له عمر: اجلس - ولم يقم له - أه. ومثله ما حكاه الشعبي - رحمه الله -:

«أن أبا أدهى على عمر دعوى، فلم يعرفها، فجعل بينهما زيد بن ثابت، فأثابه في منزله، فلما دخلا عليه قال له عمر: جئناك لتقضي بيننا؛ وفي يته يؤتى الحكم؛ قال: فتحنى له زيد عن صدر فراشه، فقال: ها هنا؛ يا أمير المؤمنين، فقال: جرت يا زيد في أول قضائك، ولكن أجلسني مع خصمي، فجلسا بين يديه، فادعى أبي، وأنكر عمر، فقال زيد لأبي: أعف أمير المؤمنين من اليمين، وما كنت لأسألهما لأحدٍ غيره؛ قال: فحلف عمر، ثم حلف عمر لا يدرك زيد القضاء حتى يكون عمر ورجل من عرض المسلمين عند سواء».

كذا رواه وكيع - رحمه الله - في «أخبار القضاة» (١/ ١٠٨ - ١٠٩) من طريق عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه عن هشيم عن سيار عن الشعبي فذكره.

وفيه أن زيدا كان معظماً لعمر جداً، ومع ذلك لم يقم له، وإنما تنحنى فقط.

وذكر ابن الجوزي - رحمه الله - في «مناقب عمر» (ص/ ٩٨ - ٩٩)، وابن المبرد في «محض الصواب» (٢/ ٤٧١ - ٤٧٢):

«أنّ الحارث بن هشام، وسهيل بن عمرو دخلا على عمر، فجلسا إليه وهو بينهما - ولم يذكر قيامه لهما -، ثم جعل المهاجرون الأولون، يأتون فيجلسون إليه وهو يقول: ها هنا، وها هنا؛ حتى امتلأ المجلس» أهـ.

وهذا كله من الهدى الذي ورثوه عن نبيهم ﷺ من ضرورة ترك التكلف المذموم. ولذلك كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا قام له رجل من مجلسه، لم يجلس فيه أبداً، وينهاهم عن ذلك<sup>(١)</sup>.

وكذلك روى ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (ص/١١٩-١٢٠ رقم: ٢١٤) عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي الحسين:

«أنّ النبي ﷺ أتت خالته من الرضاعة، فنزع رداءه عن ظهره فبسطه لها وقال: «مرحباً بأمي».

والحديث أصله في «سنن أبي داود» و«مستدرک الحاكم» وغيرهما، ولم يذكر قيامه لها.

وفي «مكارم الأخلاق» أيضاً (١٨٩ رقم: ٤٠٧) عن عائشة قالت:

«استأذن الأسود بن وهب على رسول الله ﷺ فبسط له رسول الله ﷺ وقال: «اجلس يا خال، فإنّ الخال والد» قالت: وما سمعت رسول الله ﷺ يدعوه باسمه إلا يا خال» أهـ.

---

(١) رواه ابن سعد في (الطبقات الكبرى) (٤/١٦٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/١٥٥). وابن عساکر في «تاريخ دمشق» (٣١/١٥٩-١٦٠ ط: الفكر).

وفي هذا أيضاً ما يدل على تركه ﷺ لأمر القيام المذكور، غير أن الحديث لا يصلح للاستدلال لأنه ضعيف<sup>٩</sup> لا يصح، بل فيه الحكم بن عبد الله الأيلي متهم بالكذب كما في «ميزان الاعتدال» (١/٥٧٢-٥٧٣). وقد روى ابن أبي الدنيا في «المكارم» ما يعزز معناه من هديه ﷺ كما في الأحاديث (٢١٢ و ٢١٣ و ٤٠٦) وغيرها والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وبنحوه ما أخرجه حماد بن إسحاق - رحمه الله - في «تركة النبي ﷺ» (ص/٦٣) بإسناد ضعيف عن عمران بن حصين قال: «كنت عند النبي ﷺ إذ أقبلت فاطمة عليها السلام حتى وقفت بين يديه، فنظر إليها رسول الله ﷺ وقال: «ادني يا فاطمة»، فدنت حتى قامت بين يديه... وذكر الحديث» ولم يذكر فيه أنه قام لها ﷺ.

وأخرج الحافظ ابن عساكر - رحمه الله - في «تاريخ دمشق» (٤٢/٢٣٤-٢٣٥ ط: الفكر) عن أبي فاختة - رحمه الله - قال:

«أقبل عليّ وعمر جالس في مجلسه، فلما رآه عمر تضعضع وتواضع وتوسّع له في المجلس...» أه.

وهذا أيضاً يُضَمُّ إلى قافلة ما مضى من الآثار والأخبار.

قال الخلال - رحمه الله - في «السنّة»: «حدثنا أبو بكر المروزي، قال: قدم رجل من الزهاد، فأدخلته على أبي عبد الله وعليه فروة خلق، وعلى رأسه خريقة، وهو

(١) ومثله حديث إسماعيل بن عبيد الأعور - رحمه الله -: «أن رجلاً قام على رأس رسول الله ﷺ فقال له: اجلس اجلس، فمسّل فقال: إن جبريل قال لميكائيل: انظر إلى العبيد على رأس أناس قياماً» أه. وهذا مرسل لا يصح، رواه عنه الموصلي في «الزهد» (ص/٢٣٥-٢٣٦ رقم: ٨٦) قال: «حدثنا ابن لطيفة قال: حدثنا عبد الله بن أبي جعفر أنه سمع إسماعيل الأعور... فذكر» قال محقق الكتاب: «إسناده ضعيف لإرساله».

حافٍ في بردٍ شديدٍ، فسلم عليه فقال له: يا أبا عبد الله؛ قد جئت من موضع بعيد، وما أردت إلا السلام عليك، وأريد عبادان؛ وأريد إن أنا رجعت أمر بك وأسلم عليك، فقال له أبو عبد الله: إن قدر، فقام الرجل فسلم وأبو عبد الله قاعد «أه».

حكاه ابن الجوزي - رحمه الله - في «المناقب» (ص/١٤٧).

وقال أبو نعيم الحافظ في «الحلية» (١/١٠١):

«حدثنا أبو بكر بن مالك؛ ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل؛ حدثني أبي؛ ثنا عبد الرزاق؛ ثنا معمر؛ قال: عن هشام بن عروة عن أبيه؛ قال: دخل عمر بن الخطاب على أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنهما، فإذا هو مضطجع على طنفسة رجليه متوسداً الحقيبة. فقال له عمر: ألا اتخذت ما اتخذ أصحابك؟ فقال: يا أمير المؤمنين هذا يبلغني المقيّل «أه».

وفي «الصحاحين»، و«مسند الإمام أحمد» من حديث أبي ذر رضي الله عنه قال:

«دخلت المسجد ورسول الله ﷺ جالس؛ فلما غربت الشمس قال: يا أبا ذر هل تدري أين تذهب هذه؟ قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: فإنها تذهب تستأذن في السجود فيؤذن لها «أه».

أقول: وفي الحديث، أن النبي ﷺ كان في المسجد جالساً، ولم يقم لدخول أبي ذر.

ومثله ما رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١/٣٢/١٩٨٢٦) عن سعيد بن المسيب - رحمه الله - قال: «دخلت على ابن عمر رضي الله عنهما، وهو جالس، أو مضطجع على طنفسة رجليه - ثم لم يذكر قياً، بل ولا تغييراً لهيئة ابن عمر».

وروى سعيد بن منصور في "سننه" (١٠٦٩)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٣٤/٢)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (١١٠٦٥/٣٣٢/٦)، والبيهقي في "سننه" (٣٣٤/٧) عن شقيق - رحمه الله - قال:

"دخلنا على أنس بن مالك رضي الله عنه، فخرج علينا إلى مجلسه، فمر بنا فلم يُسلم حتى انتهى إلى مجلسه، ثم أقبل علينا بوجهه، فقال: السلام عليكم" أهـ.  
وفي الأثر: أن أنساً رضي الله عنه عامل أضيافه بدون كلفة على ما هو الهدي والسمت الأول.

وفي "صحيح الإمام البخاري" (٣/١٣٣٩/٣٤٦١) عن أبي الدرداء قال:  
"كنت جالسا عند النبي ﷺ إذ أقبل أبو بكر أخذاً بطرف ثوبه، حتى أبدى عن ركبتيه، فقال ﷺ: «أما إن صاحبكم قد غامر»، فسلم وقال: إني كان بيني وبين ابن الخطاب شيء، فأسرعت إليه، ثم ندمتُ فسألته أن يغفر لي، فأبى عليّ، فأقبلتُ إليك. فقال: «يغفر الله لك يا أبا بكر» ثلاثاً. وبعد قليل حضر عمر إلى النبي ﷺ، يُسلم عليه، فجعل وجه النبي ﷺ يتمعر حتى أشفق أبو بكر. وقال ﷺ: «إن الله بعثني إليكم، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدقت؛ وواساني بنفسه وماله، فهل أتم تاركوا لي صاحبي؟» مرتين، فما أودى بعدها" أهـ.

وفي هذا الخبر، أن النبي ﷺ ترك القيام للدخول عليه، رغم ما هو عليه من الخاصصة، ورغم ما له من المنزلة العظمى. كذلك ليس في الحديث أنه قام لعمر رضي الله عنه.  
وفي "صحيح الإمام مسلم" (١٥/١٦٢-١٦٣)، وغيره كما في "الدر المنثور" (٤/٤١٩) عن سعيد بن جبير قال:



«كنا عند ابن عباس رضي الله عنه، فقال القوم: إن نوحاً الشامي، يزعم أن الذي ذهب يطلب العلم ليس بموسى بنى إسرائيل، فكان ابن عباس متكئاً، فاستوى جالساً فقال: كذب نوح، حدثني أبي بن كعب؛ أنه سمع النبي ﷺ يقول: «رحمة الله علينا وعلى موسى، لولا أنه عجل واستحيا، وأخذته دمامة من صاحبه، فقال له: إن سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبني، لرأى من صاحبه عجباً» أهد.

وفي هذا بُعد ابن عباس رضي الله عنهما، عن الكبر والتكلف، فها هو يجالس أصحابه ويتكئ بينهم من غير كلفة أو حرج تماماً كما كان ﷺ يتكئ بين أصحابه؛<sup>(١)</sup> وهو يجالسهم وليس في قلوبهم إلا المودة والصفاء من غير تكلف قيام ولا عناء.

اللهم إلا إن كان المتكئ أميراً على القوم، ويخشى من صنيعه هذا وقوع الشر في نفوس الرعية، ولا شك أن فرقاً واضحاً بين الأمير المتكئ على سريره، وبين صاحب الذي يجالس أصحابه على الفرش.

قال ابن حبان البستي - رحمه الله -:

«عن أبي يعلى؛ قال: ثنا أحمد بن عمر الوكيع، قال: ثنا يحيى بن آدم، قال: ثنا ابن المبارك عن حرملة بن عمران عن كعب بن علقمة: أن الحارث الكندي - وكانت له صحبة من النبي ﷺ - مرّ على رجل كان يلبس كل يوم ثوباً، أو قال: حلة، لا تشبه أخرى؛ في السنة ثلاثمائة وستين ثوباً، وكان له عهد، فدعاه عرفة إلى الإسلام، فغضب، فسب النبي ﷺ، فقتله عرفة.

(١) كما في حديث شهادة الزور، لما قال: «وكان متكئاً فجلس...».

فقال له عمرو بن العاص: إنهم إنما يطمنون إلينا للعهد، فقال: ما عاهدناهم على أن يؤذونا في الله وفي رسوله؛ قال: وقال عرفة لعمر: إنك إذا جلست معنا اتكأت بين أظهرنا فلا تفعل، فإنك إن عدت كبت إلى عمر، فعاد عمرو فكتب، فجاء كتاب عمر إلى عمرو: أنه بلغني أنك إذا جلست مع أصحابك اتكأت بين أظهرهم كما تفعل العجم، فلا تفعل؛ اجلس معهم ما جلست، فإذا دخلت بيتك فافعل ما بدا لك، فقال عمرو لعرفة: أثبت عليّ عند عمر؟ فقال: ما عهدتني كذا، قال: فكان عمرو، بعد ذلك يريد أن يتكلم فيذكر فيجلس ويقول: الله بيني وبين عرفة أهـ.

كذا رواه رحمه الله في «الثقات» (٣/٣١٨-٣١٩ ط: الفكر) في ترجمة «عرفة»، وقد ضبطه جماعة بالعين المهملة كما هو هنا، وهو وهم كما يقول الحافظ - رحمه الله - وصوابه «عُرفة»، ثم ذكر له هذا الخبر مختصراً، وعزاه لابن السكن - رحمه الله - ، انظر «الإصابة» (٥/٣١٨-٣١٩ ترجمة: ٦٩١٢).

أقول:

ومن الأحاديث العظيمة الدالة على ترك النبي ﷺ القيام للدخول، وغيرها من هيئات التكلف والكبر؛ ما رواه الشيخان عن عليّ عليه السلام (١).

(١) (فائدة) إذا ذكر عليّ عليه السلام، فإننا نترضى عليه قولاً وكتابةً، ولا نخصّه بقولنا: السلام؛ لأنه صحابي كسائر الصحابة، مع ما له من المنزلة الكبرى، كما لا يخفى. قال العلامة عبد العزيز بن باز - رحمه الله -:

«لا ينبغي تخصيص عليّ عليه السلام بهذا اللفظ، بل المشروع أن يقال في حقّه وحق غيره من الصحابة (عليهم السلام) أو رحمهم الله، لعدم الدليل على تخصيصه بذلك، وهكذا قول بعضهم كرم الله وجهه، فإن ذلك لا دليل عليه، ولا وجه = لتخصيصه بذلك، والأفضل أن يعامل كغيره من الخلفاء الراشدين، ولا يخص بشيء دونهم من الألقاب التي لا

أن النبي ﷺ دخل عليه وعلى زوجته فاطمة رضي الله عنها في ليلة باردة وهما تحت اللحاف في مضجعهما .

قال علي<sup>٩</sup> عليه السلام: فلما استأذن ﷺ ودخل، تحركت لأقوم، فقال: «مكانك»، وفي رواية «كما أتما في مضاجعكما» .

قال: فدخل ﷺ فجلس بيننا، أي: عند رؤوسهما - حتى وجدت برد قدميه على صدري . . . وذكر الحديث .

وفي هذا أعظم دليل على ما ذكرته في الصفحات السابقة من اعتيادهم على ترك القيام والتكلف للأضياف؛ أي: كان ذلك الضيف .

ولعل قائلًا يقول: قد هم علي<sup>٩</sup> بالقيام للنبي ﷺ؛ فمنعه . فأقول له: قد منعه ﷺ عن قيامه، فدل على ترك القيام؛ ثم إن عليا<sup>٩</sup> إنما هم بالقيام لأسباب مشروعة، كما هو ظاهر في الخبر . منها: أنه استحيا من النبي ﷺ لمكان ابنته، ولأنهما في لحاف واحد، وحياء علي<sup>٩</sup> معروف كما في حديث سؤاله عن المذي .

ومنها: أنه يستقبل ضيفه الكريم، صلوات الله وسلامه عليه؛ وقد استأذن بالدخول . والله تعالى أعلم .

انظر للخبر، وما ورد فيه، وأنه قد وقع لعلي<sup>٩</sup> مع النبي ﷺ أكثر من مرة .

---

دليل عليها "أهـ" . ثم إن هذه الكلمة أصبحت شعارا للرافضة كما هو معلوم لدى الجميع، فوجه تركها للموم الأدلة القاضية بمجومة التشبه بأهل البدع والمعاصي؛ فتنبه . وقد حكاه شيخ الإسلام - رحمه الله - في مواطن من منهاج السنة .

«صحيح البخاري» (١٢/٤٠١-٤٠٢/٦٣١٨) و (٣/٣١٤/١١٢٧ و ٤٧٢٤ و ٨٣٤٧ و ٧٤٦٥)، و «مسلم» (٧٧٥ و ٧٧٦ و ٢٧٢٨)، و «مسند أحمد» (١/١٠٢)، و «سنن النسائي» (٣/٢٠٥-٢٠٦)، و أبو داود (٥٠٦٢)، و «الترمذي» (٣٤٠٨)، و «الدارمي» (٢٦٨٨)، و «مصنف عبد الرزاق» (١١/٣٤-٣٥)، و «عمل اليوم والليلة» (ص/٤٣٨ رقم: ٧٤١ و ٧٣٩ و ٧٤٠) لابن السني، وغيرها .  
أقول:

ومن هذه الأخبار الدالة على هذا الخلق الكريم، ما أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/٣٤٤)، والبيهقي في «الزهد» (٤٦)، والدينوري في «المجالسة» (٦/٨١/٢٣٩٧) عن إسحاق بن منصور السلولي قال:

«دخلت أنا وصاحب أبي علي داود الطائي، وهو جالس على التراب ليس في منزله شيء، فقلت لصاحبي: هذا رجل زاهد، فقال داود: إنما الزاهد من قدر فترك» .

نعم؛ لقد كانت هذه هي مجالس الناس أيام الخير، وأيام السلف، ليس فيها إلا هدى خير الوري عليه السلام، وليس فيها إلا ما ورثوه عنه من خير الدنيا والآخرة، وقد وصف هند بن أبي هالة مجلس النبي ﷺ فقال:

«كان رسول الله ﷺ لا يجلس ولا يقوم إلا على ذكر، ولا يوطن الأماكُن، وينهى عن إبطانها، وإذا جلس إلى قوم جلس حيث انتهى المجلس، ويأمر بذلك، ويعطي كل جلساته نصيبه، لا يحسب جلسه أن أحداً أكرم عليه منه، من جالسه أوقامه لحاجة صابرة حتى يكون هو المتصرف، ومن سألته عن حاجة لم يرده إلا بها أو يمسور

من القول، قد وسع الناس منه بسطة وخلقة؛ فصار للناس أباً وصاروا في الحق عنده سواء، مجلسه مجلس حلم، وحياء وصبر وأمانة، لا ترفع فيه الأصوات، ولا تؤبن فيه الحرم، ولا تُنشى فلأئنه متعادلين يتفاضلون فيه بالتقوى، متواضعين، يوقرون الكبير، ويرحمون الصغير، ويؤثرون ذوي الحاجة، ويحفظون الغريب أه<sup>(١)</sup>.

وفي هذا القدر ما يكفي ويشفي؛ والحمد لله.

هذا وقد وجدت شبهة أخرى تمسك بها بعض أهل العلم؛ وهي دوام قيام النبي ﷺ لابن أم مكتوم كلما رآه بعد حادثته المشهورة.

فقد قال الخطابي - رحمه الله - في «معالم السنن» (٤/٣ علمية): «وكان ﷺ يقوم لابن أم مكتوم كلما أقبل ويقول له: «مرحباً بمن عاتبني فيه ربي»».

ونقله عنه ابن مفلح - رحمه الله - في «الآداب الشرعية» (١/٤٤١). والأثر المذكور رواه ابن جرير بلفظ قريب منه في «تفسيره» (١٢/٤٤٣-٤٤٤)، وابن مردويه كما في «الذر المنثور» (٦/٥١٨-٥١٩) للسيوطي - رحمه الله -، غير أنه لم يذكر فيه صريحاً أمر القيام له.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٥/٤٣١-٤٣٢/٣١٢٣) و(٨/٢٦١/٤٨٤٨)، والترمذي في «سننه» (٣٣٢٨)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص/٣٣٢) بلفظ

(١) رواه عنه ابن حبان في «المقات» (٢/١٤٥-١٤٩)، والطبراني كما في «المجمع» (٨/٢٧٣-٢٧٥)، وأبو نعيم في «اللائل النبوة» (ص/٥٨٢ و٥٨١)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/٤٢١-٤٢٢)، والترمذي في «المسائل» (١/٢٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/٣٤٠-٣٤٦ ط: الفكر)، والبيهقي في «اللائل» (١/٢٨٦-٢٩٠)، وإسناده ضعيف وبعض ألفاظه شواهد، كما في «الصحيحة» (٣٠٥٣) و«الضعيفة» (٢١٢٢).

قريب وفيه أنه كان يكرمه، ولم يذكر وقيامه، وكذلك هو في «تفسير عبد الرزاق» (٣٤٨/٢).

وقد ضعفه بلفظ القيام محقق «الآداب الشرعية» (٤٤١/١)، وعزاه لـ «تفسير ابن جرير» (٥١/١٥)، ولم أجده فيه بهذا اللفظ، والله أعلم.

والحديث في سائر كتب التفسير التي اطلعت عليها بغير لفظ القيام المذكور، وإنما فيه أنه ﷺ كان يكرمه ويقول له إذا رآه:

«مرحباً بمن عاتبني فيه ربِّي»<sup>(١)</sup>.

والخلاصة أن الخبر لا معلق فيه لوجوه عدة من أقواها:

أه ليس له إسناد يُعرف للحكم عليه، وما روي قريباً منه فإنه لا يدل على القيام بل ولا يشير إليه، فضلاً عن ضعف كثير من هذه الأخبار.

ثم إنه لو صح فإنه يحمل على القيام لسبب يدعو للقيام، لا سيما أنه صحابيٌّ ضريرٌ، والله أعلم.

وبهذا التحرير والنقل أكون قد انتهيت من عرض المسألة بأمانة وتجرد إن شاء الله ويمكننا تلخيص المسائل المعروضة في ثنايا الكتاب بالشكل التالي:

---

(١) انظر غير مأمور «تفسير البغوي» (٤٤٦-٤٤٧/٤)، واليضاوي (٥٦٨-٥٦٩/٢)، و«الوسيط» (٤٢٣-: ٢٢/٤) للواحد، و«بحر العلوم» (٤٤٦-٤٤٧/٣) للسمرقندي، و«زاد المسير» (٢٦/٩) لابن الجوزي، وهو في «تفسير ابن أبي حاتم» (١٠/٣٣٩٩/١٩١٢٥) بغير سند، وقد ذكره الحافظ ابن كثير في «التفسير» (١٠٢/٤) ثم قال:

«فيه غرابة ونكارة وقد تكلم في إسناده».

أولاً: ورد عن نبينا ﷺ خمسة أحاديث تدلُّ على تحريم القيام للداخل على أي صورة كانت؛ وبصرف النظر عن ثبوت القائم ومن يقام له .  
وفيها حديثٌ ضعيفٌ، وآخرٌ محتملٌ للتحسين .

ثانياً: عملٌ بظاهر هذه الأحاديث جماعةُ الصحابةِ رضي الله عنهم ، إذ لا يعرف عنهم خلافه فضلاً عما ورد عنه صريحاً النهي عنه كما في حديث معاوية وأنس رضي الله عنهما .

ثالثاً: ذهب للعمل بظاهر أحاديث التحريم جماعةٌ من أهل العلم؛ فاختره الإمام مالك وهو المشهور عن المالكية كما ذكره القيرواني في «الرسالة»، وهو اختيار أبي عبد الله الإمام أحمد كما في «طبقات الحنابلة» و«مسائل ابن هاني»، وقال به جماعاتٌ كما في المصادر في تضاعيف الرسالة .

رابعاً: ليس لهذه الأحاديث صارفٌ صحيحٌ صريحٌ يصلح لرفع دالاتها عن التحريم الظاهر

خامساً: ما ورد من الأحاديث المبيحة للقيام دائرة بين أنواع ثلاثة:

الأول: صريحٌ لكنه ضعيفٌ لا تقوم به حجة .

الثاني: صريحٌ لا يصلح معارضاً لأنه قيامٌ لسببٍ عارضٍ، وهو خارجٌ عن موطن النزاع .

الثالث: أحاديثٌ عامةٌ في التوقير والإجلال للمسلم، وتعظيم حرَمات الله وقد سلف الجواب عليها .

سادساً: اتفق أهل العلم على حرمة القيام في خمس صور قد ذكرتها في الفصل الأول.

سابعاً: اتفق أهل العلم قولاً واحداً على جواز القيام لعارض أو سبب يدعو للقيام في صور سبق ذكرها. والله تعالى أعلم.

وها هنا فوائد وذيل لا بد منها

أذكرها للأخ القارئ قبل ختام الرسالة حرصاً على إتمام المنفعة.

الفائدة الأولى وهي من أهم الفوائد:

قال صديق بن حسن - رحمه الله تعالى - في «الدين الخالص» (٤/٤٥١-٤٥٢):  
«وقد سمعنا أن المحتلين بمولده ﷺ إذا بلغوا إلى ذكر ولادته ﷺ، قاموا قياماً واسعاً لتعظيم روحه ﷺ، زعماً منهم أنه حاضر في هذا الوقت، نعوذ بالله من الجنون والخطب وهذا القيام منهم سمع هذا القيام التعظيمي - يشبه الشرك عند من يعرف الأدلة وهو عالم بكيفية الاستدلال بها.

وأما من خبطهم الشيطان بالمس فهذا عندهم غاية التبجيل وكمال العقيدة الحسنة به ﷺ ولا ريب أن هؤلاء أعظم حمر الكون<sup>(١)</sup> في خفة العقول والنهي، وأشدّها جهلاً في تقليد الأهواء، أعاذنا الله من الحمق والطيش ورزقنا في نعيمه رغد العيش» أه.

(١) قال المعلق على الكتاب: يعني أنهم بلغوا الغاية والنهاية في البلادة، حتى فاقوا أعظم أنواع الحمير بلادة في صنيعهم هذا «أه.



وقد ذكر هذه البدعة المقيّنة؛ العلامة التوحيدي - رحمه الله - في «الردّ على الكاتب المفتون» (ص/ ١٥٨ - ١٥٩ ط: دار اللواء) فقال:

«إنّ ماهية الاحتفال بالمولد النبوي، ليس لها حدٌّ محدودٌ ولا يَزَادُ ولا ينقصُ منه، بل إنّها تختلف اختلافاً كثيراً على حسب العوائد في الأقطار التي ينتسب أهلها إلى الإسلام، فكلٌّ من استحسّن منكرًا من الأقوال أو الأفعال، أدخله في ماهية الاحتفال بالمولد.

وأنا أذكرها هنا بعض المنكرات التي قد أضيفت إلى ماهية الاحتفال بالمولد النبوي، فمن ذلك القيام عند ذكر ولادة النبي ﷺ، وقد ذكر ابن علوي في (ص/ ٢٧) من رسالته التي سماها «حول الاحتفال بالولد النبوي»: «أنّ هذا القيام قد استحسّنه من استحسّنه من أهل العلم.

ونقل عن البرزنجي ما ذكره عن بعضهم، من استحسان القيام، وأنّ أهل العلم والفضل والتقى قد ستّوه، ثمّ قال ابن علوي في آخر (ص/ ٢٨): «إن من لم يقيم، قد يفسر موقفه ذلك بسوء الأدب، أو قلة الذوق، أو جمود الإحساس. وذكر أيضاً في (ص/ ٢٩): «أنّ استحسان القيام عند ذكر ولادة النبي ﷺ قد جرى عليه العمل في سائر الأقطار والأمصار، واستحسّنه العلماء شرقاً وغرباً. انتهى ملخصاً من كلامه وقد رددت على هذه الأقوال الباطلة؛ في كتابي «الرد القوي، على الرفاعي والمجهول وابن علوي» فليراجع ذلك في آخر الكتاب المذكور.

وهذه الستة من سنن الضلالة التي يكون على المبتي بها وزرها ووزر من عمل بها بعده، ويكون الوزر أيضاً على من يدعو إليها ويحسنها للجهال، كابن علوي وأشباهه من أنصار البدع.

وإذا كان النبي ﷺ قد كره القيام له ونهى عنه، وأخبر أنه من فعل الأعاجم، فكيف بالقيام عند ذكر ولادته؟ فهذا أولى بالنهي والمنع، لجمعه بين البدعة المستهجنة، والتشبه بالأعاجم «أه».

ثم ردّ رحمه الله على هذه الفرية المزعومة ردّاً قوياً في كتابه «الردّ القوي» (ص/ ٢٠٩ حتى ٢٢٩).

وأنا أذكره بطوله لفائدته.

قال - رحمه الله -:

«وفي (ص/ ٢٤) إلى آخر (ص/ ٣١) ذكر ابن علوي ما يفعله المفنونون ببدعة المولد من القيام عند ذكر ولادة النبي ﷺ، ورد على الذين يظنون أن الناس يقومون معتقدين أن النبي ﷺ، يدخل إلى المجلس في تلك اللحظة بحسده الشريف، وقد تبرأ ابن علوي من هذا الظن، وردّ على الذين يعتقدونه. ثم نقض بعض ما تبرأ منه، فزعم في آخر (ص/ ٢٥) أن روح النبي ﷺ، جواله سياحة في ملكوت الله، ويمكن أن تحضر مجالس الخير، ومشاهد النور والعلم. وقرر نحو ذلك في (ص/ ٣١).

والجواب: أن يقال في الإحتقال بالمولد النبوي عند ذكر ولادة النبي ﷺ وخروجه إلى الدنيا فهو من المحدثات الداخلة في عموم قول النبي ﷺ: «وشر الأمور محدثاتها،

وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، وفي قوله ﷺ أيضاً: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

وقد نهى رسول الله ﷺ عن القيام له، وأخبر أن ذلك من فعل الأعاجم، قال أبو أمامة الباهلي رحمه الله: «خرج علينا رسول الله ﷺ متوكفاً على عصا، فقمنا إليه فقال: «لا تقوموا كما تقوم الأعاجم، يعظم بعضها بعضاً».

رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه، وقال المنذري في «الترغيب والترهيب»: إسناده حسن.

وروى البخاري في «الأدب المفرد» بإسناد صحيح على شرط مسلم عن أنس رضي الله عنه قال:

«ما كان شخص أحب إليهم من النبي ﷺ، وكانوا إذا رأوه لم يقوموا لما يعلمون من كراهيته لذلك».

ورواه الإمام أحمد والترمذي، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب. وإذا كان النبي ﷺ قد كره القيام له ونهى عنه، وأخبر أنه من فعل الأعاجم، فكيف بالقيام عند ذكر ولادته وخروجه إلى الدنيا. فهذا أولى بالنهي لجمعه بين البدعة والتشبه بالأعاجم.

وأما قول ابن علوي في (٢٥/١) أن روح النبي ﷺ جواله سيّاحة في ملكوت الله. فجوابه أن يقال: إثبات مثل هذا يحتاج إلى دليل من الكتاب أو السنة، ولا دليل على ذلك. فأما التحرض واتباع الظن فليس بدليل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الظَّنَّ لَا يَفِيءُ

من الحق شيئاً وفي الحديث الصحيح: «ياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث» متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما قوله في (ص/ ٢٥ و ٢٦)؛ ويمكن أن تحضر مجالس الخير ومشاهد النور والعلم، وكذلك أرواح خالص المؤمنين من اتباعه.

فجوابه أن يقال: هذا من شطحات الصوفية واتباعهم من ذوي الجهل المركب.

والعاقل ينزه نفسه عن الإصغاء إلى هذه الشطحات والدعاوي الباطلة.

وقد قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فِيمَسْكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلَ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ فالأنفس المرسلة هي أنفس الأحياء، وهي التي تجول مع أصحابها فيما شاءوا من الأرض.

وأما الأنفس التي قد أمسكها الله تعالى، وهي أنفس الموتى، فهذه لا يعلم مجالها إلا الله تعالى. ومن زعم أنها أوبعضها يجول ويسبح في ملكوت الله تعالى، فقد تكلف ما لا علم له به. وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾.

وفي (ص/ ٢٦) شرح ابن علوي يوجه القيام عند ذكر ولادة النبي ﷺ بتوجيهات باطلة، وذكر في (ص/ ٢٧) أنه قد استحسنة من استحسنة من أهل العلم. وقد نقل عن البرزنجي ما ذكره عن بعضهم من استحسان القيام، وأن أهل العلم والفضل والتقوى قد ستوه؛ إلى أن قال في آخر (ص/ ٢٨) إن من لم يقيم قد يفسر موقفه ذلك، بسوء الأدب أو قلة الذوق، أو جمود الإحساس.

والجواب أن يقال: كلُّ ما ذكره ابن علوي في الصفحات الثلاث وما نقله عن البرزنجي، فهو مردود بقول النبي ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، وفي رواية: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» أي: مردود، ويقول أيضاً: «وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»، ويقول أيضاً: «وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»، فهذه الأحاديث الصحيحة، تقضي على كل ما جاء في كلام ابن علوي والبرزنجي من التوجيه والترغيب في بدعة القيام عند ذكر ولادة النبي ﷺ، وقد قال الله تعالى: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً بعيداً﴾ وقال تعالى: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذابٌ أليم﴾.

وأما ما نقله ابن علوي عن البرزنجي؛ أنه قال: إن أهل العلم والفضل والتقوى قد ستوا القيام عند ذكر ولادة النبي ﷺ.

فجوابه أن يقال: لا شك أن هذه السنة هي من سنن الشر التي يترتب عليها عظيم الوزر، لما فيها من المعارضة لنهي النبي ﷺ عن القيام له وكراهيته لذلك كما تقدّم في حديثي أبي أمامة الباهلي، وأنس بن مالك رضي الله عنهما.

وقد قال ﷺ: «ومن سنّ في الإسلام سنة سيئة فعمل بها بعده، كتب عليه مثل وزر من عمل بها لا ينقص من أوزارهم شيء»، رواه الإمام أحمد ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث جرير بن عبد الله ﷺ، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وعن أبي هريرة وحذيفة بن اليمان وأنس بن مالك وأبي جحيفة

وعمر بن عوف المزني وواثلة بن الأسقع، عليه السلام نحو ذلك. وقد ذكرت هذه الأحاديث في أول كتابي «فصل الخطاب في الرد على أبي تراب» فلتراجع هناك.

وإذا علم ما يترتب على سنن الشر من كثرة الأوزار، فليعلم أيضاً أن الذين ستوا القيام عند ذكر ولادة النبي ﷺ ليسوا بأهل أن يوصفوا بالعلم والفضل والتقوى، وإنما يوصفون بالجهل وسوء الأدب مع النبي ﷺ واتباع غير سبيل المؤمنين الذين كانوا لا يقومون للنبي ﷺ لما يعلمون من كراهيته لذلك.

وأما قول ابن علوي: إن من لم يقيم قد يفسر موقفه ذلك، بسوء الأدب أو قلة الذوق، أو جمود الإحساس.

فجوابه: أن يقال أن سوء الأدب على الحقيقة، وقلة الذوق، وجمود الإحساس، إنما هو في استحسان البدع، وتأيدها والرغبة عن هدي الرسول ﷺ، ومخالفة الأحاديث الثابتة عنه في ذم البدع والتحذير منها والأمر بردها ومخالفة ما كان عليه الصحابة والتابعون وتابعوهم بإحسان، فإن هؤلاء لم يكونوا يعرفون الاحتفال بالمولد فضلاً عما ابتدعه الجهال فيه من القيام عند ذكر ولادة النبي ﷺ.

وقد تقدم في حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهاهم عن القيام له وقال: «لا تقوموا كما تقوم الأعاجم، يعظم بعضها بعضاً».

وتقدم في حديث أنس رضي الله عنه قال:

«ما كان شخص أحب إليهم من النبي ﷺ، وكانوا إذا رأوه لم يقوموا لما يعلمون من كراهيته لذلك».

فما فعله الصحابة، ﷺ من ترك القيام للنبي ﷺ هو الأدب الحسن الذي أمر به رسول الله ﷺ أصحابه ورضيه لهم، وما خالفه فهو من سوء الأدب الذي نهى عنه رسول الله ﷺ وكرهه لأصحابه .

وقد قال تعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب﴾، وقال تعالى: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر﴾، وقال تعالى: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً﴾ .

وبعد فهل يقول ابن علوي إن ترك الصحابة ﷺ للقيام للنبي ﷺ عند رؤيته قد يفسر بسوء الأدب، أو قلة الذوق، أو جود الإحساس كما قد قال ذلك في ترك القيام عند ذكر ولادته ﷺ وخروجه إلى الدنيا، أم ماذا يجب به عن كلامه الذي لم يتثبت فيه، ولم ينظر إلى ما يلزم عليه من معارضة نهى النبي ﷺ عن القيام له وكرهيته لذلك؟ وما يلزم ذلك من طعن في الصحابة ﷺ من أجل تركهم القيام للنبي ﷺ عند رؤيته .

فابن علوي بين أمرين؛ لا بد له من أحدهما: إما أن يرجع عن كلامه الذي لم يتثبت فيه، وإما أن يبوء بما يلزم على كلامه من معارضة النهي ﷺ والطعن في الصحابة ﷺ وما أعظم ذلك وأشد خطره .

وفي (ص/ ٢٩) إلى آخر (ص/ ٣١) ذكر ابن علوي خمسة وجوه في استحسان القيام عند ذكر ولادة النبي ﷺ:

أنه جرى عليه العمل في سائر الأقطار والأمصار، واستحسنه العلماء شرقاً وغرباً، والقصد به تعظيم صاحب المولد الشريف، وما استحسنه المسلمون فهو من عند الله حسن، وما استبحوه فهو عند الله قبيح، كما تقدم في الحديث.

والجواب أن يقال: أما قوله إنه جرى عليه العمل في سائر أهل الأقطار والأمصار يعملون بدعة المولد وانهم يقومون عند ذكر ولادة النبي ﷺ. فهذا القول مبني على اتباع الظن والقول بغير علم وقد قال الله تعالى: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً﴾ وقال تعالى: ﴿وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً﴾ وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «ياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث» متفق عليه من حديث أبو هريرة، وهذه الجزيرة العربية التي هي من أكبر الأقطار والأمصار الإسلامية، لا يعرف عن أهلها الاحتفال بدعة المولد، فضلاً عن القيام الذي ابتدعه الجهال زيادة على بدعة المولد.

وأما قوله واستحسنه العلماء شرقاً وغرباً.

فجوابه أن يقال: وهذا أيضاً من المجازفات المردودة، فإن القيام عند ذكر ولادة النبي ﷺ لم يستحسنه أحد من العلماء المعبرين، وإنما استحسنه الجهال، وأمثالهم من الذين ينتسبون إلى العلم وليسوا من أهل العلم.

وأما قوله: والقصد به تعظيم صاحب المولد الشريف، ﷺ

فجوابه من وجهين: أحدهما: أن يقال ليس في قيام الجهال عند ذكر ولادته من التعظيم المشروع في حقه، وإنما فيه ارتكاب نهية عن القيام له ومضاهاة الأعاجم بالقيام الذي يقصدون به التعظيم؛ وهو الذي تسميه العامة الاحترام، وفيه أيضاً مخالفة



هديه ﷺ في كراهة القيام له . ولو كان في هذا القيام أدنى شيء من التعظيم المروع في حق النبي ﷺ لكان الصحابة رضي الله عنهم أسبق إليه من غيرهم؛ فإنهم كانوا أشد الأمة تعظيماً للنبي ﷺ، وأشدّهم بعداً عما كان يكرهه وينهى عنه من الأفعال والأقوال .

وكذلك كان التابعون وتابعوهم بإحسان، وهل يظن الذين يحتفلون بالمولد، أنهم قد بلغوا في تعظيم النبي غاية لم يبلغها الصحابة رضي الله عنهم ولا التابعون وتابعوهم بإحسان، إنه لا يظن ذلك إنسان له أدنى مسكة من عقل .

الوجه الثاني: أن يقال إنه لا ينبغي تعظيم النبي ﷺ، إلا بما شرعه الله تعالى في حقه من التعظيم؛ ولا يجوز أن يعظم بالبدع ولا بما كان يكرهه، وينهى عنه من القيام الذي هو من فعل الأعاجم، ولا شك أن تعظيم النبي ﷺ واجب على كل مؤمن، وإنما يكون ذلك بطاعة أو امره واجتناب نهيه، واتباع هديه، والتمسك بسنته وإحياء ما أميت منها ونشر ما بعث به والجهاد على ذلك بحسب الاستطاعة . فهذا هو الغاية في تعظيم النبي ﷺ وهو الذي كان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان . فمن سلك سبيلاً غير سبيلهم، فقد ضلّ وهلك؛ قال تعالى ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً ﴾ .

وأما قوله: وما استحسنة المسلمون فهو من عند الله حسن، وما استقبحوه فهو عند الله قبيح، كما تقدم في الحديث .

فجوابه أن يقال: قد روى الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أنه قال: «إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد ﷺ، خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه

فابتعته برسالته . ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه فما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وما رأوه سيئاً فهو عند الله سيء . وقد ذكرت فيما تقدم أن قول ابن مسعود ، رضي الله عنه : «فما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله حسن» إنما به أصحاب الرسول الله ﷺ ، ولم يرد من بعدهم . فلما رآه الصحابة رضي الله عنهم ، حسناً فهو عند الله حسن وما رأوه سيئاً فهو عند الله سيء . فأما استحسان الجاهل للبدع في الدين فليس بحسن عند الله ولا عند المؤمنين لأن البدع في الدين من عمل الشيطان وتضليله . وما كان من عمل الشيطان فهو سيئ عند الله وعند المؤمنين . والدليل على أن البدع في الدين من عمل الشيطان قول الله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَأُنْظِرَ لِمَنْ هُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ . وفي المسند بإسناد صحيح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، قال : «خطبنا رسول الله ﷺ ، خطباً ثم قال : «هذا سبيل الله» ثم خط خطوطاً عن يمينه وعن شماله ثم قال : «هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه ثم قرأ : ﴿ وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَقَرَّبَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ ورواه الحاكم في مستدركه وصححه . والشاهد منه قوله في السبيل إن على كل سبيل منها شيطاناً يدعو إليه ، والسبل هي البدع في الدين فمن دعا إلى شيء منها فلا شك أنه من أخوان الشياطين ، ومن استحسناً شيئاً منها فهو على خطر عظيم . وقد ذكرت في أول الكتاب تشديد الإمام مالك على من يستحسن البدع في الدين فليراجع كلامه فإنه مهم جداً .

(وقال ابن العلوي في (ص/ ٢٩) الوجه الثاني أن القيام لأهل الفضل مشروع بالأدلة الكثيرة من السنة).

والجواب أن يقال بل القيام مكروه ومنهي عنه بالأدلة الصريحة من السنة، وسواء في ذلك القيام لأهل الفضل وغيرهم لأن رسول الله ﷺ - وهو سيد الخلق وإمام أهل الفضل على الإطلاق - كان يكره القيام له. وقد نهى أصحابه أن يقوموا له وقال لهم: «لا تقوموا كما تقوم الأعاجم يعظم بعضها بعضاً» وهذا الحديث مروي عن أبي أمامة الباهلي، رضي الله عنه، وقد تقدم ذكره قريباً وتقدم أيضاً حديث أنس رضي الله عنه، قال: «ما كان شخص أحب إليهم من النبي ﷺ، وكانوا إذا رأوه لم يقوموا لما يعلمون من كراهيته لذلك» وروى الإمام أحمد وأبو داود والترمذي بأسانيد صحيحة عن أبي مجلز<sup>(١)</sup> قال خرج معاوية على ابن الزبير وابن عامر فقام ابن عامر وجلس ابن الزبير فقال معاوية لابن عامر اجلس فإني سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «من أحب أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار» وقد رواه البخاري في الأدب المفرد بإسنادين صحيحين على شرط مسلم. وبوب عليه بقوله «باب قيام الرجل للرجل تعظيماً» وبوب الترمذي على حديثي أنس ومعاوية رضي الله عنهما، بقوله «باب كراهية قيام الرجل للرجل».

وقد فرق النووي وغيره من العلماء بين القيام لأهل الفضل والخير وبين القيام لغيرهم فأجازوه لأهل الفضل والخير ولم يحيزوه لغيرهم. وهذا التفريق لا دليل عليه وفي الأحاديث التي تقدم ذكرها عن أبي أمامة وأنس ومعاوية رضي الله عنهم، أبلغ رد على من قال بهذا التفريق، وهذا قال إسحاق بن إبراهيم خرج أبو عبد الله - يعني أحمد بن حنبل -

(١) بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام بعدها زاي اسمه لاحق بن حميد السدوسي.

على قوم في المسجد فقاموا له فقال: لا تقوموا لأحد فإنه مكروه، وقال أحمد أيضاً في رواية مثنى: لا يقوم أحد لأحد. وقال حنبل: قلت لعمي ترى الرجل أن يقوم الرجل إذا رآه قال: لا يقوم أحد لأحد إلا الولد لوالده أو أمه. فأما لغير الوالدين فلا. نهى النبي ﷺ عن ذلك.

وظاهر هذه الروايات عن أحمد أنه لا فرق بين القيام لأهل الفضل والخير بين القيام لغيرهم ودليل ذلك ما تقدم عن أبي أمامة وانس ومعاوية، رضي الله عنهم، وقد روي عن الإمام مالك نحو قول الإمام أحمد. قال ابن القاسم في المدونة قيل لمالك الرجل يقول للرجال له الفضل والفضة قال أكره ذلك ولا بأس أن يوسع له في مجلسه. قال وقيام المرأة لزوجها حتى يجلس من فعل الجبابة، وربما يكون الناس ينتظرونه فإذا طلع قاموا فليس هذا من فعل أهل الإسلام.

وقال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية، - رحمه الله -:

«أبو بكر والقاضي ومن تبعهما فرقوا بين القيام لأهل الدين وغيرهم فاستحبوه لطائفة وكرهوه لأخرى. والتفريق في مثل هذا بالصفات فيه نظر. قال وأما أحمد فمنع منه مطلقاً لغير الوالدين فإن النبي ﷺ سيد الأئمة ولم يكونوا يقومون له. فاستحباب ذلك للإمام العادل مطلقاً خطأ، وقصة ابن أبي ذئب مع منصور تقتضي ذلك. وما أراد أبو عبد الله - والله أعلم - إلا لغير القادم من سفر فإنه قد نص على أن القادم من السفر إذا أتاه إخوانه فقام إليهم وعاقبهم فلا بأس به، وحديث سعد يخرج على هذا وسائر الأحاديث فإن القادم يتلقى لكن هذا قام فعاقبهم والمعاينة لا تكون إلا بالقيام. وأما الحاضر في مصر الذي قد طالت غيبته والذي ليس من عادته المجيء إليه

فمحل نظر، فأما الحاضر الذي يتكرر مجيئه في الأيام كإمام المسجد أو السلطان في مجلسه أو العالم في مقعده فاستحباب القيام له خطأ. بل المنصوص عن أبي عبد الله هو الصواب. انتهى

وإذا علم أن القيام مكروه ومنهي عنه لما فيه من التشبيه بالأعاجم وأن النهي عام لأهل الفضل وغيرهم فليعلم أيضاً أن القيام عند ذكر ولادة النبي ﷺ أولى بالكراهة والمنع لأنه من المحدثات التي حذر منها رسول الله ﷺ ووصفها بالشر والضلالة وأمر بردها انتهى كلامه - رحمه الله - .

وفي كلامه كفاية لمن أراد الهداية والسداد، وعليه والله وضاءة ونور من نور عبارات السلف؛ فعضّ على ذلك بالنواجذ إن كنت تريد النجاة والله الواقعي <sup>(١)</sup>.

الفائدة الثانية:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

«وأما القيام لمن يقدم من سفر ونحو ذلك تلقياً له فحسن، وإذا كان من عادة الناس إكرام الجائي بالقيام ولو ترك لا اعتقد أن ذلك لترك حقه أو قصد خفضه ولم يعلم العادة الموافقة للسنة فالأصلح أن يقام له، لأن ذلك أصلح لذات الين، وإزالة التباغض

---

(١) وقد أفاد لي شيخنا مشهور بن حسن حفظه الله، بأن أهل العلم صنفوا في المسألة واهتموا بها، فقد أفاد السخاوي في «الضوء اللامع» (٤/١٨٧) أن ابن الفرات عبد الرحيم بن محمد الحنفي، صنف كتاباً في المسألة سماه «تذكرة الأنام في النهي عن القيام»، ولمحمد الجبوي الثعالبي: «صفاء المورّد في عدم القيام عند سماع المولد»، ولمحمد العابد ابن سودة: «سامرة الأعلام، وتبيينه العوام، بكراهية القيام، لذكر مولد خير الأنام»، وصنف غيرهم في الباب، كمحمد خطاب السبكي، وعز الدين القسام وغيرهما.

والشحناء؛ وأما من عرف عادة القوم الموافقة للسنة: فليس في ترك ذلك إيذاء له،  
وليس هذا القيام المذكور في قوله ﷺ:

«من سرّه أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار» فإن ذلك أن يقوموا له  
وهو قاعد، ليس هو أن يقوموا لمجيبه إذا جاء؛ ولهذا فرقوا بين أن يقال قمت إليه وقمت  
له، والقائم للقادم ساواؤه في القيام، بخلاف القائم للقاعد.

وجماع ذلك كله أنّ الذي يصلح:

اتباع عادات السلف، وأخلاقهم، والاجتهاد عليه بحسب الإمكان، فمن لم يعتد  
ذلك، أو لم يعرف أنه العادة؛ وكان في ترك معاملته بما اعتاده من الناس؛ من الاحترام  
مفسدة راجحة، فإنه يدفع أعظم الفسادين، بالتزام أدناهما، كما يجب فعل أعظم  
الصلاحين، بتقويت أدناهما» أهـ<sup>(١)</sup>.

قلت: وكلامه هذا يجري على قاعدة المصالح والمفاسد وتقديم الأنفع ودفع  
الأضر وقد قيل: «إن دفع المفاسد أولى من جلب المصالح».

وهذا إن دل فيما يدل على حدة فهمه وواسع علمه ومعرفته بدين الله فرحمه الله  
رحمة واسعة.

الفائدة الثالثة:

أشار الأذرعي وابن حجر المكي وابن عبد السلام وابن علان وجماعة من أهل  
العلم لوجوب القيام المشار إليه أحبائنا - إذا كان سبباً أكيداً لدفع عداوة أو تقاطع بين  
الأرحام والخلائق وهذا من باب درء المفسدة. وتقديم ذلك على المصلحة.

(١) من «مجموع الفتاوى» (٣٧٥-٣٧٦)، وانظر المجلة والبحوث الإسلامية (عدد ٢٠ ص/٢٧٩).

وهو الذي اختاره شيخ الإسلام - رحمه الله - كما في «المرجع السابق»<sup>(١)</sup>

الفائدة الرابعة:

أخرج الخطيبُ البغداديُّ - رحمه الله - في «الجامع لأدب الراوي والسامع»  
(٢٧٧/١ - ٢٧٨/٣٠٣) وعنه ابن الجوزي في «المناقب» (٥٧ - ٥٨) عن إسحاق  
الشهيدي قال:

«كنت أرى يحيى القطان يُصلي العصر، ثم يسندُ إلى أصل منارة المسجد،  
فيقف بين يديه، علي بن المديني، والشاذكوني، وعمرو بن علي، وأحمد بن حنبل،  
ويحيى بن معين، وغيرهم يسألونه عن الحديث، وهم قيامٌ على أرجلهم، إلى أن تحين  
صلاة المغرب لا يقول لواحدٍ منهم اجلس، ولا يجلسون هيبةً وأعظاماً»<sup>(٢)</sup>.

قلت: عظم أصحابُ رسول الله ﷺ نيتهم غاية التعظيم، وكانت له في قلوبهم  
المكانة العالية والمنزلة الجليلة، وطلبوا العلم على يديه عذبا صافيا.

---

(١) كذا في «فتوحات الزمانية» (٤٠٣/٣ - ٤٠٤)، و«الزواجر عن اقتراف الكبائر» (٣٤٠/٢ - ٣٤١)،  
و«آداب الشرعية» (٤٤١/١ - ٤٤٢) لابن مفلح - رحمه الله -، و«الفتح الرباني» (٣٥٢/١٧ - ٣٥٤) للبنا،  
و«أشرف الوسائل» (ص/٤٧٩ - ٤٨٠)، و«حاشية جمع الوسائل» (١٦٧/٢ - ١٦٨) لابن حجر والقاري،  
و«الفروق» (١٩٧/٢) للقرافي.

(٢) والخبر رواه ابن حبان - رحمه الله - في «المجروحين» (٥٤/١ - ٥٥)، باختصارٍ عما أوردته من رواية  
الخطيب، وقد ذكره السهودي في «جواهر العقدين» (ص/٣٣٥ - ٣٣٦).

وما كانوا يصنعون هذا معه، بل راضهم ﷺ على ترك التكلف والتعظيم المفضي إلى الغلو الزائد، فإذا ما وفد أحدهم على مجلسه ﷺ سَلَّمَ وجلس كما في حديث عمر ﷺ المتقدم<sup>(١)</sup>. أما القيام بين يديه كما في هذا الأثر فلم يثبت عنهم قط.

ولو ثبت لورد في السنة الصحيحة ولا ريب لا سيما أنه وقوفٌ طويلٌ ومشقةٌ ظاهرة. ثم إن الصورة المذكورة في هذا الأثر هي من الصور المتفق على تحريمها.

وهي قيام الناس على أرجلهم مع قعود من يعظمونه وقد سبق الكلام عن هذا.

ومثله ما رواه ابن الجوزي - رحمه الله - في «المنتظم» (٩٦/١٣) ترجمة: (٢٠٣٥) عن يعقوب بن إسحاق بن بهلول أن أباه حدثه فقال:

«خرجت من حضرة عبيد الله بن سليمان الوزير أريد الدهليز، فخرج أبو عبد الله بن أبي عوف، فصاح البوابون والحجاب والخلق: ها تواداة لأبي عبد الله، فقدمت الدابة، فرأيت قائماً والناس قياماً بقيامه حتى قدمت دابته فركبها» أه.

ومثله ما يذكره في أخبار عمر بن حبيب العدوي القاضي؛ فإنه لما ولّاه هارون الرشيد قال لعامله يحيى:

«إنكم تبعثوني إلى ملك جبار لا آمنه، فبعث يحيى معه قائد في مائة، فكان إذا جلس للقضاء، قام الجند عن يمينه وشماله سماطين، فلم يكن قاضٍ أهيب منه، وكان لا يكلم في طريق» أه.

(١) انظر غير ما مور - ما أورده علامة الشام - رحمه الله - في «السلسلة الصحيحة» (٤٩٦/٤) -

(١٨٧٦/٤٩٧).



ذكره عنه وكيع<sup>٤</sup> في «أخبار القضاة» (١٤٢/٢)، وبنحوه في «تهذيب التهذيب» (٣٧٨-٣٧٩/٧) للحافظ.

وهذا من عظيم المنكر الدافع للكبر والخيلاء على سَنَنِ الأعاجم، عيادًا بالله، ولقد كان نبينا ﷺ أعظم منه وأهيب، وما كان الصحابة يصنعون به ذلك، ولا أمر هو بذلك، كما كان هذا هو حال أصحابه من بعده رضوان الله عليهم. أم أن هؤلاء أهدي سبيلاً؟ ...!

أم يريدون من الناس أن يصنعوا بهم؛ كما قال ذلك القائل:  
وترى الناس هيبة حين يبدو  
من قيامٍ وركعٍ وسجود<sup>(١)</sup>.  
الفائدة الخامسة:

قال العلامة أبو العباس القرافي في كتابه «الفروق» (١٩٧/٢-١٩٨):  
«اعلم أن الذي يباح من إكرام الناس قسمان (الأول): ما وردت به نصوص الشريعة من إفشاء السلام وإطعام الطعام وتشميت العاطس والمصافحة عند اللقاء والاستئذان عند الدخول وأن لا يجلس على تكربة أحد فراشه إلا بإذنه ولا يؤم في منزله إلا بإذنه لقول رسول الله ﷺ:

«لا يؤمَّن أحدٌ أحدًا في سلطانه ولا يجلس على تكرمته إلا بإذنه»<sup>(٢)</sup>.  
ونحو ذلك مما هو مبسوط في كتب الفقه.

(١) كذا في «محاضرات الأدباء» (٣٧٢/١) للأصفهاني.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١١٨/٤ و١٢١/١) و(٢٧٢/٥)، ومسلم (١٢٣/٢)، وعبد الرزاق (٣٨٠٨ و٣٨٠٩)، ونحوه في «الإرواء» (٤٩٤).

(القسم الثاني): ما لم يرد في النصوص ولا كان في السلف، لأنه لم تكن أسباب اعتباريه موجودة حينئذ وتجددت في عصرنا، فتعين فعله لتجدد أسبابه لأنه شرع مستأنف بل عُلِمَ من القواعد الشرعية أن هذه الأسباب لو وجدت في زمن الصحابة لكانت هذه المسببات من فعلهم وصنعهم، وتأخر الحكم لتأخر سببه ووقوعه عند وقوع سببه لا يقتضي ذلك تجديد شرع ولا عدمه، كما لو أنزل الله تعالى حكماً في اللواط من رجم أو غيره من العقوبات فلم يوجد اللواط في زمن الصحابة، ووجد في زماننا فرتبنا عليه تلك العقوبة لم تكن مجددين لشرع بل متبعين لما تقرر في الشرع، ولا فرق أن نعلم ذلك بنص أو بقواعد الشرع. وهذا القسم هو ما في زماننا من القيام للداخل من الأعيان واحناء الرأس له إن عظم قدره جداً، والمخاطبة بحمال الدين ونور الدين وعز الدين وغير ذلك من النعوت والإعراض عن الأسماء والكنى، والمكاتبات بالنعوت أيضاً كل واحد على قدره، وتسطير اسم الإنسان بالملوك ونحوه من الألفاظ والتعبير عن المكتوب إليه بالجلس العالي والسامي والجناب ونحو ذلك من الأوصاف العرفية، والمكاتبات العادية، ومن ذلك ترتيب الناس في المجالس والمبالغة في ذلك، وأنواع المخاطبات للملوك والأمراء والوزراء وأولي الرفعة من الولاة والعظماء، فهذا كله ونحوه من الأمور العادية لم تكن في زمن السلف ونحن اليوم نفعله في المكارمات والموالاة، وهو جائز مأثور به مع كونه بدعة.

ولقد حضرت يوماً عند الشيخ عز الدين بن عبد السلام وكان من أعيان العلماء وأولي الجد في الدين والقيام بمصالح المسلمين خاصة وعامة، والثبات على الكتاب والسنة غير مكترث بالملوك فضلاً عن غيرهم، لا تأخذه في الله لومة لائم، فقدّمتُ إليه

فتيا فيها: «ما تقول أئمة الدين وفقهم الله في القيام الذي أحدثه أهل زماننا مع أنه لم يكن في السلف، هل يجوز أو لا يجوز ويحرم؟»، فكتب إليه في الفتيا:

«قال رسول الله ﷺ:

«لا تبأغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تقاطعوا، وكونوا عباد الله إخوانا»<sup>(١)</sup>، وترك القيام في هذا الوقت يفضي للمقاطعة والمدابرة، فلو قيل بوجوبه ما كان بعيداً»  
 هذا نص ما كتب من غير زيادة أو نقصان، فقرأتها بعد كتابتها فوجدتها هكذا، وهو معنى قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله:

«تحدث للناس أقضية على قدر ما أحدثوا من الفجور»<sup>(٢)</sup>،

أي يحدثون أسباباً يقتضي الشرع فيها أموراً لم تكن قبل ذلك، لأجل عدم سببها قبل ذلك لأنها شرعٌ متجددٌ، كذلك ها هنا، فعلى هذا القانون يجري هذا القسم بشرط أن لا يبيح محرماً ولا يترك واجباً، فلو كان الملك لا يرضى منا إلا شرب الخمر أو غيره من المعاصي، لم يحل لنا أن نواذره بذلك، وكذلك غيره من الناس ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وإما هذه أمورٌ لولا هذه الأسباب المتجددة كانت مكروهة من غير تحريم، فلما تجددت هذه الأسباب صار تركها يوجب المقاطعة الحرمية. وإذا تعارض المكروه والحرم قدم الحرم والتزم دفعه وحسم مادته وإن وقع المكروه، هذا هو قاعدة الشرع في زمن الصحابة وغيرهم، وهذا التعارض ما وقع إلا في زماننا فاخص الحكم به.

(١) متفق عليه من حديث أنس (١٠/٤٨١٤ قح) و(٤/١٩٨١ نووي).

(٢) ذكرها عنه الملا في «الكتاب الجامع لسيرة عمر بن عبد العزيز» (١/٢٥٩-٢٦٠).

وما خرج عن هذين القسمين إمّا محرّمٌ فلا تجوز الموادّةُ به، أو مكروهٌ تنزيهاً فلم يحصل فيه تعارض بينه وبين محرّمٍ «أهـ» .

ذكر هذا كله العلامةُ عليّ محفوظ - رحمه الله - في «الإبداع» (ص/ ٤١٩ - ٤٢٠) ثم قال:

« فالقيامُ محرّمٌ إن فعلَ تعظيماً لمن يحبه تجبراً، ومكروهٌ إذا فعلَ تعظيماً لمن لا يحبه لأنّه يشبه فعلَ الجبابة، ويوقع فساد قلب الذي يقام له، ومباحٌ إذا فعلَ إجلالاً لمن لا يريده، ومندوبٌ للقادم من السفر فرحاً بقدومه ليسلم عليه أو شكر إحسانه، أو القادم المصاب ليعزّيه بمصيبته » أهـ .

أقول:

وفيما سبق من كلام القرافي - رحمه الله - ما يحتاجُ إلى التقيّد أو الردّ، وقد تقدّم ذلك في بداية الفصل الثالث والحمد لله، وإثماً ذكرتُ كلامه - رحمه الله - لاشتماله على جملةٍ من الفوائد ولأنّه مصدرٌ جديدٌ يُضافُ للرسالة .

وقارنه - غير مأمورٍ - بما في «الموافقات» (٣/ ٢٦٦ - ٢٦٨ مشهور) للشاطبي - رحمه الله -، و«فتاوى العزّ بن عبد السلام» (ص/ ٤٠٢ - ٤٠٥/ ١٣٢) .

الفائدة السادسة:

سُئلَ العزّ بن عبد السلام كما في «الفتاوى» (ص/ ٤٠٢ - ٤٠٥ رقم: ١٣٢) ما نصّه:

« هل القيام للناس عند دخولهم للمحافل والمجالس الذي يعدّه أهل زماننا من الإكرام والاحترام مستحبٌّ أم لا؟ وهل يجوز عند غلبة ظن المتقاعد عن ذلك، أنّ

القادم ينجل ويتأذى باطنه، وربما أدى إلى مقت، وبغض، وعداوة، وهذه الألقاب المتواضع عليها بين الناس في المكاتبات والمحافل، والكراسي، والمنابر، وتحريك الرؤوس بالخدمة، والانخفاض إلى جهة الأرض، والمقصود من ذلك رجاء معاوته على أمر فيه خير للمسلمين، أو لغيرهم من أهل الذمة، من دفع ضرر، وحصول نفع لغيره، أعني هذا الملقب لاله، هل يجوز أم يحرم؟ ولا بأس في بعضه، فإن فعل ذلك رجاء عادة وطبعاً ليس فيه قصد، هل يحرم؟ فإن قلتم يحرم في حق الفساق من الناس، فهل يجوز في حق الأشراف من الأئمة، والعلماء، والصلحاء؟».

فأجاب - رحمه الله - بقوله:

«لا بأس بالقيام لمن يرجى خيره، أو يخاف شره، من أهل الإسلام. أما الكفار فلا يُقام لأحدٍ منهم، لأننا أمرنا بإهانتهم، وإلزامهم بإظهار الصغار، وكيف يفعل ذلك بمن يُكذّب الله تعالى ورسوله ﷺ، فإن خفنا من شرهم ضرراً عظيماً فلا بأس بذلك لأن التلفظ بكلمة الكفر جائز عند الإكراه.

وأما إكرامهم بالألقاب الحسان فلا يجوز إلا لضرورة، أو حاجة ماسة، وينبغي أن يُهان الكفرة والفسقة زجراً عن كفرهم وفسقهم، وغيره ﷻ.

وما يفعله الناس من تنكيس الرؤوس، فإن انتهى إلى حد أقل الركوع فلا يفعل، كما لا يفعل السجود لغير الله ﷻ، ولا بأس بما نقص عن حد الركوع لمن يُكرم من أهل الإسلام، وإذا تأذى مسلم بترك القيام له، فالأولى القيام له، لأن تأذيه بذلك مُؤدٍ إلى العداوة، والبغضاء، وكذلك التلقب بما لا بأس به من الألقاب. والله أعلم» أهـ.

قلت: مرَّ الكلام على فحوى السؤال والجواب في الرسالة، ولكن يهتُنّا هنا قوله: «ولا بأس بما نقص عن حدِّ الركوع لمن يُكرم من أهل الإسلام».

فهذا من المفضي إلى العجب من مثل هذا العالم الجليل !! .

إذ أن بعض الركوع ركوعٌ، وهو الذي لا يجوزُ إلا لله؛ ثم هو فتحُ لباب التشبيه بعبادات الكفار، ثمَّ أن الركوعَ موضعُ تفاوتٍ في أفهام الناس وعقولهم، فما تراه بعضاً يراه غيرك كلا وهكذا .

وقد ثبت النصُّ بتحريم الانحناء كما في حديث أنس السابق .

فاللهم لا قولَ إلا قولَ رسولك ﷺ .

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - في «مجموع الفتاوى الكبرى» (٣٧٦/١ - ٣٧٧):

«وأما الانحناء عند التحية، فينهي عنه؛ كما في الترمذي عن النبي ﷺ أنهم سألوه: عن الرجل يلقي أخاه؛ أينحني له؟ قال: «لا» .

ولأن الركوع والسجود، لا يجوز فعله إلا لله ﷻ، وإن كان هذا، على وجه التحية، في غير شريعتنا كما قال في قصة يوسف عليه السلام:

﴿وخرُّوا له سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾

وفي شريعتنا: لا يصلح السجود إلا لله؛ بل تقدّم نهيه: عن القيام كما تفعل الأعاجم بعضها لبعض، فكيف بالركوع والسجود؟! وكذلك ما هو ركوع ناقص، يدخل في النهي «أه» .

الفائدة السابعة:

قال البيهقي - رحمه الله - في «شعب الإيمان» (٦/٤٧٠/٨٩٣٩):

«سمعت أبا عبد الله الحافظ (الحاكم) يقول: سمعت الإمام أبا بكر أحمد بن إسحاق يقول: التقيت مع أبي عثمان يعني الحبري يوم عيد في المصلى، وكان من عادته إذا التقى بواحدٍ منا فسأله بحضرة الناس عن مسائل فقهية، ويريد بذلك إجلاله وزيادة محله عند العوام، فسألني بحضرة الناس في مصلى العيد عن مسائل فلما فرغ منها قلت له: أيها الأستاذ في قلبي شيء أردت أن أسألك عنه منذ حين، قال: قلت: إني رجل قد دفعت إلى صحبة الناس وحضور المحافل، وإني ربما أدخل مجلساً يقوم لي بعض الحاضرين، ويتقاعد عن القيام لي بعضهم، فأجدني أنضم على المتقاعد حتى لو قدرت على الإساءة إليه فعلت، قال: فلما فرغت من كلامي، سكوت أبو عثمان وتغير لونه ولم يجبني بشيء، فلما رأيته قد تغير لونه سكنت ثم انصرفت من المصلى، فلما كان بعد العصر قعدت له، وأذنت للناس فدخل علي عند المساء جارئ لي.

قال من كان يتخلف عن مجلس أبي عثمان، فقلت له: من أين أقبلت؟ قال: من مجلس أبي عثمان، قلت: وفيما ذا كان يتكلم؟ قال: أجرى المجلس من أوله إلى آخره في رجل كان ظنه به أجمل ظن، فأخبر عن سره بشيء أنكره أبو عثمان وتغير به، قال أبو بكر: فعلمت أنه حديثي، قلت: وما ختم حديث ذلك الرجل؟ قال: قال أبو عثمان: أظهر لي من باطنه شيئاً لم أشم منه رائحة الإيمان، ويشبه أنه على الضلال ما لم يظهر توبته من الذي أخبرني به عن نفسه، قال الشيخ أبو بكر: فوقع علي البكاء وتبت إلى الله ﷻ بما كنت عليه «أه».

وهذه القصةُ النافعةُ، ذكرها السَّخَاوِيُّ - رحمه الله - في «المقاصد الحسنة»  
(ص/ ٣٩٣-٣٩٤ رقم: ١٠٤٨)، والعجلونيُّ - رحمه الله - في «كشف الخفاء» (٢/  
٢٢٠-٢٢١/ ٢٣٥٠) وزاد عليها من تعليقه، فانظره غير ما مور.

#### الفائدة الثامنة:

مرت الإشارة في فتوى العزبن عبد السلام، والقراي، وغيرهما مما نقله علي  
محفوظ - رحمه الله - في «الإبداع»، وغيره إلى بدعة القيام لمواكب الملوك الرسمية  
ونحوها.

ولاشك أنه يلحق بهذه البدعة ما اعتادته أكثر الدول العربية من أمر جنودها  
بالوقوف عند سماع السلام الملكي - زعموا -.

فإن هذه البدعة القبيحة، مع كونها من السير على سنن الكفار والوثنيين؛ فهي  
قيامٌ حال سماع الموسيقى والمعارف المحرمة.  
فهذه والله ظلماتٌ بعضها فوق بعض؛

ظلمة التقليد الأعمى لمن أمرنا بمخالفتهم وعدم التشبه بهم.

وظلمة السماع للنعمة المحرمة في موسيقى الأمم،

وظلمة التلبس ببدعة القيام المشؤوم، مع هيئة ضرب السلام، ورفع الأيدي  
والأرجل والرؤوس، معاً في آن واحد.

وقديماً قال التوحيدي - رحمه الله -: «وإذا عَلِمَ فضل السلام، وأنه تحيةُ المسلمين  
في الدارين، فليعلم أيضاً أنه لا أسفه رأياً ممن رغب عن ذلك، واستبدل عنه



بإشارات الإفرنج، وضربهم بالأرجل شبه البغال والحمير، إذا أحسَّت بشيء يدبُّ على أرجلها.

ومن توقف في هذه المشابهة، فلينظر إلى البغال والحمير، إذا كانت في مواقع (القردان) فجعلت تضرب بأرجلها، فلينظر إلى ضرب الشرط عند أداء التحية العسكرية، حتى يرى تمام المشابهة من أحد الجنسين للآخر، بل ضرب الشرط بأرجلهم أفحش وأنكر من ضرب البغال والحمير بأرجلها.

وكفى بالتحية العسكرية مهزوءة ومنقصة عند كل عاقل سالم من أمراض المدنية الإفرنجية، وأدناسها، والله المسؤول أن يوفق ولاية أمور المسلمين لمنع هذه الأفعال المخالفة للشريعة المحمدية «أه».

حكاه - رحمه الله - في كتابه «الإيضاح والتبيين» ص/ ١٦٩، ونقله عنه الشيخ الفاضل مشهور بن حسن في «المروءة» (ص/ ١٠٤ - ١٠٥ ط: الثانية).

الفائدة التاسعة:

ذكر أهل العلم من أنواع القيام المبتدع؛ القيام للمصحف.

نص عليه ابن الحاج - رحمه الله - في «المدخل» (١/ ٢٦٣)؛ قال:

«كراه علماءنا رحمة الله عليهم، التمسح بجدار الكعبة، أو بجدران المسجد الحرام -، أو بالمصحف إلى غير ذلك مما يترك به، سداً لهذا الباب - الشرك - ومخالفة السنة، لأن صفة التعظيم موقوفة عليه ﷺ، فكل ما عظمه رسول الله ﷺ نعظمه، وتتبعه فيه، فتعظيم المصحف؛ قراءته، والعمل بما فيه، لا تقيله ولا القيام له، كما يفعله بعضهم في هذا الزمان..» «أه».

وقد نقله العلامة محمد بن إبراهيم - رحمه الله - كما في «شفاء الصدور في الرد على الجواب المشكور» (ص/ ٢٨-٢٩) .

### الفائدة العاشرة والأخيرة:

لقد كان من المعهود عند كثير من الناس حال تعظيمهم لكبرائهم أن ينتهضوا قياماً عند رؤيتهم .

بيد أن جماعة على عهد عمر بن عبد العزيز رحمته، جعلوا يقبلون الأرض عند رؤيته إظهاراً لتعظيمه .

ولاشك أن فعلهم هذا موروث من عادات النصارى وأساقفتهم الذين كانوا يسجدون لكبرائهم تعظيماً، كما رآهم معاذ بن جبل رحمته، وحاول أن يصنعه بالنبي صلى الله عليه وسلم وقال له: «لو أمرت أحد أن يسجد لأحد، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»<sup>(١)</sup>

ولذلك منعهم عمر رحمته بل ووكل بهم أعوانه يؤذون من قبل الأرض عند رؤيته، كما قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ٩٣-٩٥) .

وعليه فقد اشتركت بدعة القيام مع بدعة تقبيل الأرض والسجود، بأنها من عادات الأعاجم، وأهل الكبر والعلو .  
أقول:

---

(١) رواه عنه الإمام أحمد (٤/ ٣٨١)، وابن ماجه (١٨٥٣)، وابن حبان (١٢٩٠)، والحاكم (٤/ ١٧٢)، والبيهقي (٧/ ٢٩٢)، وابن أبي شيبه (٧/ ٤٧) وغيرهم من حديث معاذ وأبي هريرة وعبد الله بن أبي أوفى وأنس بن مالك ومعاذ كما هنا، وانظر «الإرواء للذليل» (٧/ ١٩٩٨) للمحدث الألباني - رحمه الله تعالى - .

وبهذه الفوائد؛ أكونُ قد أنهيتُ ما وقفتُ عليه من المسائل المتعلقة بمسألة القيام،  
وجهدت على عرض الأقوال بإنصافٍ وتجردٍ وأمانةٍ، مع تتبع الكتب المتعلقة فيها،  
وإيرادُ ما يحصلُ به النفع إن شاء الله .

وإذا علمت أخي رعاك الله؛ حُكم القيام، فقد وجب العمل بما علمت، لأنَّ  
العمل هو الثمرة المطلوبة، وهو زكاة العلم على ما قرره أهل العلم الكبار، ولا يحل لك  
أن تستسلم للعادات الموروثة عند الناس .

وقد قيل قديماً:

«للعادة على كل إنسان سلطانٌ، وكل امرئٍ جاري على ما تعودا»<sup>(١)</sup> .

ولا يستقيم في دين الله أن تنتهك الأوامرُ، وتضع الفرائضُ، وتهمل الحدودُ لأجل  
العادات والطباع، وغيرها . .

بل هو دينُ الله وشرعه، وليس لنا إلا الرضى والتسليم؛

﴿ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله . . ﴾

وفي الختام: أخي القارئ للكتاب، «أما إني، لك غنمُهُ، وعلى مؤلفِهِ غرْمُهُ، ولك  
صفوه، وعليه كدرُهُ، وهذه بضاعُهُ المزجاة تُعرضُ عليك، وبنات أفكارِهِ تُزَفُّ  
إليك، فإن صادفتَ كهُواً كريماً، فلن تعدم منه إمساكاً بمعروفٍ أو تسريحاً بإحسان،  
وإن كان غيره فالله المستعان، فما كان من صوابٍ فمن الواحدِ المتان، وما كان من  
خطأٍ فمني ومن الشيطان، والله بريءٌ منه ورسوله»<sup>(٢)</sup> .

(١) كذا في المحاضرات الأدبية» (١/٣٣٩) .

(٢) من كلام ابن القيم - رحمه الله - في «الحادي الأرواح» (ص/٣٣) .

ثم :

«اعلم بأن المرء لو بلغ المدى  
فلذا ظفرت بزلّة فافتح لها  
ومن المحال بأن يرى أحدٌ حوى  
غير الحبيب المصطفى الهادي الذي  
من العمر لا قى الموت وهو مقصّر  
باب التجاوز، فالتجاوز أجدر  
كثرة الجمال وذا هو المتعذر  
يفنى الزمان، وفضله لا يحصر»<sup>(٢)</sup>.

وكتبه الفقير إلى رحمة ربه الوهاب  
أبو طلحة عمر بن إبراهيم بن  
حسن آل عبد الرحمن  
عمان - البقاء الخامس من ربيع الأول عام ١٤٢٢ هـ

---

(١) من إنشاد القاسم بن محمد الأندلسي كما في ختام «نزهة الحفاظ» (ص/١١٢) لأبي موسى المديني .

## فهارس القيام للغير

- ٥ ..... المقدمة؛ وفيها الإشارة إلى أصول أهل السنة والجماعة
- ٦ ..... نقل مهم عن الشيخ الهلايلي في فضل علم واتباع الصحابة
- ٧ ..... نقل طويل نفيس عن الشوكاني في فضل الإتياع وذي التقليد
- ٩ ..... نقل آخر من كلام الشوكاني من مصدر مهم عزيز
- ١١ ..... كلام أهل العلم في نبذ التقليد والعمل بالدليل
- ١٢ ..... العلم قال الله قال رسوله قال الصحابة
- ١٣ ..... أهمية الرسالة وسبب تصنيفها
- ١٥ ..... الفصل الأول؛ وهو في ذكر أدلة من قال بتحريم القيام للغير
- ١٥ ..... تخرج حديث: «من أحب أن يتمثل له الناس قياماً»
- ١٨ ..... دلالة الحديث على تحريم القيام المذكور وعمل السلف به
- ١٨ ..... الراوي أدري برويه غالباً
- ١٩ ..... التنبية على فضل معاوية والإلماع إلى ضلال السخاف وطعنه فيه
- ..... اعتياد أكثر الناس على عادة القيام للدخول مع ما فيها من زرع الكبر في قلب من
- ١٩ ..... يُقام له فضلاً عن غلو الناس فيه مع الأيام
- ٢٠ ..... القيام للغير من فعل الجبارة
- ٢١ ..... عدم قيام علي بن الجعد للمأمون وثبات العلماء
- ٢١ ..... ورع ابن أبي ذئب وقيامه بأمر الله في مجلس الخلفاء
- ٢٢ ..... شيء من أخبار ابن أبي ذئب وقوله بالحق
- ٢٢ ..... الفرج بن فضالة لا يقوم للمنصور عملاً بحديث رسول الله ﷺ
- ..... تأثر المنصور بفعل ابن فضالة وثناؤه عليه
- ٢٣ ..... القيام للدخول يدفع به للكبر والعجب وملاحظة حظ النفس مع الأيام
- ٢٤

- ٢٥ ..... نقل نقيس عن شيخ الإسلام ابن تيمية في المسألة
- ٢٥ ..... عمر بن عبد العزيز رحمه الله يمنع الناس من القيام له
- ٢٨ ..... لم يكن القيام من عادة السلف وأثر أنس العظيم
- ٣٠ ..... قلع الجبال أهون من قلع الرئاسة إذا ثبتت في النفوس
- ٣٠ ..... كلام نقيس لابن الحاج المالكي - رحمه الله -
- ٣٢ ..... زيادة لفظة «المخصوص» على حديث: «المؤمن للمؤمن كالبنيان لا تصح
- ٣٤ ..... حديث أنس في عدم قيام الصحابة لرسول الله ﷺ وتخريجه
- ٣٩ ..... مدح مذهب الأخذ بالظاهر وكلام نقيس لابن حزم - رحمه الله -
- ٣٩ ..... قول أبي محمد بن حزم في الاتباع، يكتب بماء الذهب
- ٣٩ ..... وقائع من السنة تؤكد عدم قيامه ﷺ لأصحابه
- ٤١ ..... حديث: «لا تقوموا كما تقوم الأعاجم» وتخريجه
- ٤٣ ..... كلام لابن الحاج مهم في شرح الحديث
- ٤٥ ..... كلام آخر لشيخ الإسلام - رحمه الله -
- ٤٦ ..... نهى المرزبان تلاميذه عن القيام له وقصة لطيفة
- ٤٧ ..... لا قيام إلا لله تبارك وتعالى
- ٤٩ ..... التعقب على قول القائل: قم للمعلم وفه التبجيلا
- ٥٠ ..... فتاوى للإمام ابن باز - رحمه الله - في حكم قيام الطالبات للمعلمات
- ٥٢ ..... كلام ابن الحاج في قيام الطلاب للمعلمين وهم من النصارى
- ٥٣ ..... تحريم القيام للكافر إلا عند خوف الفتنة
- ٥٤ ..... نقل مذهب الإمام مالك في تحريم القيام وهو مهم
- ٥٥ ..... مذهب الإمام أحمد، وقول نقيسة
- ٥٦ ..... مذهب معاوية بن أبي سفيان رحمه الله وأرضاه

- مذهب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ..... ٥٧
- الإمام أحمد بن المعذل ومذهبه في المسألة ..... ٥٨
- مذهب الفقيه ابن رشد الحفيد في المسألة ..... ٥٩
- مذهب القاضي محمد بن عمران وتحريمه القيام للداخل ..... ٦١
- مذهب أبو عبيد الله وزير المهدي ..... ٦٢
- الإمام طاووس بن كيسان وأثر غريب ..... ٦٤
- مذهب الإمام الألباني - رحمه الله - ..... ٦٥
- الفصل الثاني:** وهو في ذكر أدلة من أباح القيام للداخل ..... ٧١
- حديث سعد: «قوموا إلى سيدكم» وأنه أقوى ما استدلل به النووي ..... ٧١
- ذكر من اعتمد الحديث للاحتجاج ..... ٧٥
- خبر عن كعب العتيبي في جواز القيام للغير ..... ٧٧
- قيام ابن عون للمهلب وآثار أخرى ..... ٧٨
- حديث لا يقوم أحد لأحد إلا بئني هاشم، وبيان ضعفه ..... ٧٨
- احتجاجهم بحديث كعب بن مالك في قصة توبته وإيراد الرد عليه ..... ٨٠
- احتجاجهم بدخول فاطمة على النبي صلى الله عليه وسلم وقيامه لها ..... ٨٢
- احتجاجهم بقيام النبي صلى الله عليه وسلم لأخيه من الرضاعة ..... ٨٢
- قيامه صلى الله عليه وسلم لعكرمة لما رجع من اليمن ..... ٨٣
- حديث قيام الصحابة لرسول الله صلى الله عليه وسلم كلما دخل بيته ..... ٨٤
- قيام النبي صلى الله عليه وسلم لمعاقة زيد بن حارثة لما قدم من الغزو ..... ٨٦
- احتجاجهم بحديث عام في إكرام الضيف والمسلم ..... ٨٧
- كلام النووي في سائر كتبه وإحالة على رسالته الخاصة في القيام ..... ٨٨
- كلام ابن عبد البر والخطابي وغيرهما في المسألة ..... ٨٩

- ٩١ ..... انتفى العلماء على تحريم القيام في خمس صور، وإيرادها مع المصادر
- ٩٢ ..... إيراد آثار عن جماعة من أهل العلم في جواز القيام للداخل
- ٩٥ ..... آثار عن الإمام أحمد وغيره في جواز القيام
- ١٠٥ ..... الفصل الثالث: وهو في مناقشة الأدلة والترجيح
- ١٠٥ ..... مقدمة أصولية في معاملة النصوص المتعارضة والاحتجاج بالخبر
- ١٠٦ ..... كلام لابن الحاج المالكي لا يستغنى عنه في باب
- ١٠٧ ..... مناقشتهم في حديث: «قوموا إلى سيدكم»، وهو بحث مهم للغاية
- ١٠٧ ..... خطأ رواية الحديث بلفظ: لسيدكم والنبه عليه
- ١٠٨ ..... فرق بين القيام للتلقي وبين القيام له
- ١٠٨ ..... رد ابن الحاج على المحتجين بحديث سعيد، وهو كلام مهم
- ١١٢ ..... مناقشة صديق بن حسن للنووي - رحمه الله - في حديث سعد
- ١١٤ ..... قمت إليك ولم أقم لك؟! .....
- ١١٤ ..... كلام العلامة علي محفوظ - رحمه الله - في «الإبداع» وقد أبدع فيه وأفاد
- ١١٦ ..... القيام للسبب كالتهنئة، ليس في محل نزاع
- ١١٦ ..... منع الإمام أحمد القيام مطلقاً
- ١١٧ ..... كلام ابن مفلح في حكم قيام المصلحة
- ١١٨ ..... كلام القرطبي - رحمه الله - في المسألة، والكلام عن الانحناء
- ١١٩ ..... كلام مهم للملا علي القاري، واستدراكه على الحافظ ابن حجر
- ١٢٠ ..... خلاصة الجولة التي مرت من أقوال العلماء
- ١٢١ ..... كلام مهم ونافع لمرعي الكرمي في المسألة، ونقله عن شيخ الإسلام
- ١٢٦ ..... الظاهر يؤثر في الباطن، وكلام نفيس
- ١٢٧ ..... صور من القيام الشرعي المقرون بسبب



- ١٢٧ ..... خبرُ أبي عبيد مع الإمام أحمد وهو لطيفٌ مفيد
- ١٢٨ ..... قيامُ معاوية لكبس الذي يُشبه برسول الله ﷺ
- ١٢٩ ..... صورُ من قيام السلف والصحابة لبعضهم بعضاً عند السبب
- ١٣٢ ..... صورةُ من القيام المشروع في حضوره ﷺ وهي مهمةٌ
- ١٣٣ ..... قيامُ الناس للإمام عند رؤيته لأجل الصلاة، وأنه من الأسباب الشرعية
- ١٣٤ ..... احتجاج النووي بقول الله تعالى: ﴿واخفض جناحك للمؤمنين﴾ ولطريقه
- ١٣٥ ..... تعقب الذهبي على الحاكم وهو نفيسٌ مهم
- ١٣٦ ..... الردُّ على الدليل الثاني والثالث، فيما ذكره من جَوْر القيام
- ١٣٦ ..... تعقب الحافظ على النووي في احتجاجه بحديث توبة كعب
- ١٣٧ ..... الردُّ على حديث قيامه ﷺ لفاطمة رضي الله عنها
- ١٣٨ ..... ورد في وقائع السيرة عدم قيامه لفاطمة أحياناً
- ١٣٩ ..... جواب ابن الحاج على حديث فاطمة رضي الله عنها
- ١٤٠ ..... خطأ من فسر قوله تعالى: ﴿ويطعمون الطعام على حبه﴾ أنها نزلت في عليّ ...
- ١٤١ ..... قيامُ فاطمة لرسول الله ﷺ وقيامه لها ما كان إلا سبب شرعي
- ١٤٣ ..... الجواب عن بقية الأدلة عند المخالفين لحرمه القيام
- ١٤٩ ..... مهمةٌ
- ١٥١ ..... قصة لطيفة وأبيات شعر رائعة
- ١٥١ ..... إذا صحت المودة سقط التكليف
- ١٥٢ ..... نهى النبي ﷺ عن التكلف، وعمل الصحابة بذلك
- ١٥٣ ..... صورُ من ترك السلف للتكلف، وخبرُ عمر رضي الله عنه مع رسول الله ﷺ
- ١٥٤ ..... عمر رضي الله عنه؛ وصورة رائعة من عدله وحكمه
- ١٥٦ ..... عمر رضي الله عنه؛ لا يقوم لأحد من أصحابه، وآثار مهمة

- ١٥٥ ..... ترك ابن عمر للتكلف وفيه عنه
- ١٥٦ ..... عدم قيام عمر رضي الله عنه لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه
- ١٥٧ ..... عدم قيامه رضي الله عنه حين دخول أبي ذر عليه
- ١٥٨ ..... أخبار أخرى تعزز ما تقدم من ترك الكلفة، وعدم القيام للداخل
- ١٦٠ ..... إذا ذكر علي فإننا نترضى عنه ولا نقول الخطأ وقوى للعلامة ابن باز - رحمه الله -
- ١٦١ ..... عدم قيام علي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وحادثة عظيمة
- ١٦٣ ..... احتجاجهم بقيام النبي صلى الله عليه وسلم لابن أم مكتوم والجواب عليه
- ١٦٤ ..... خلاصة مباحث الكتاب وتقريرها بشكل ميسر
- ١٦٦ ..... فوائد مهمة وذيل لا بد منها
- حكم قيام الجاهل في المولد النبوي عند ذكر اسمه، وعند اعتقادهم لحضور الروح النبوية، وفيه نقول كثيرة طويلة
- ١٦٧ ..... كلام شيخ الإسلام - رحمه الله - في القيام عند الظن بحدوث فتنة
- ١٧٨ ..... إنكار رواية عن الإمام يحيى القطان، وقيام طلابه بين يديه
- ١٨١ ..... كلام نقيس القرافي في الفروق في تقسيم أنواع القيام
- ١٨٣ ..... قصة لطيفة ينقلها القرافي عن العزيز عبد السلام
- ١٨٤ ..... قول عمر بن عبد العزيز يحدث الناس أقضية على قدر ما أحدثوا من الفجور
- ١٨٥ ..... حكم القيام في الحافل والمواكب الرسمية وقوى للعزيز عبد السلام
- ١٨٦ ..... تحريم القيام للكافر إلا عند خوف الضرر
- ١٨٧ ..... حكم الانحناء في التحية، وتعقب للمصنف على العزيز عبد السلام
- ١٨٨ ..... قصة عظيمة يرويها البيهقي في "شعبه"، وينقلها عنه جماعة
- ١٨٩ ..... حكم القيام عند سماع السلام الملكي، مع بيان لحكم التحية العسكرية على ما يصنعه الناس اليوم
- ١٩٠

- ١٩١ ..... بدعةُ القيام للمصحف، ونقلُ مهمُّ عن ابن الحاج المالكي
- ١٩٢ ..... القيام للغير وتقييل الأرض بين يدي المعظم نوعٌ من التشبه بالنصارى وذكر الدليل عليه .
- ١٩٣ ..... خاتمة الرسالة واعتذار المصنف